

مطبوعة دروس مطابقة للمقرر الوزاري في مقياس:

تاريخ الوقائع الاقتصادية

موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

من إعداد:

الدكتور غلاب فاتح

أستاذ محاضر - أ -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

البريد الإلكتروني: fatih.ghelab@univ-msila.dz

مقدمة	
الفصل الاول: تاريخ الوقائع الاقتصادية (المفهوم، الأهمية، مبررات الدراسة)	
09	تمهيد
09	أولاً: التفرقة بين التاريخ الاقتصادي، تاريخ الفكر الاقتصادي، علم الاقتصاد
10	ثانياً: مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية
10	ثالثاً: أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية
12	رابعاً: مبررات دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية
الفصل الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة	
14	تمهيد
14	أولاً: الفكر والوقائع الاقتصادية لدى اليونان (الإغريق)
14	❖ الوقائع الاقتصادية لدى اليونان (أفلاطون)
15	❖ الوقائع الاقتصادية لدى اليونان (أرسطو)
17	ثانياً: الفكر والوقائع الاقتصادية لدى الرومان
الفصل الثالث: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى	
21	تمهيد
21	أولاً: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي
22	❖ النظام الإقطاعي
22	❖ النظام الطائفي (الحرفي)
22	❖ الوقائع الاقتصادية في أوروبا في العصور الوسطى
24	ثانياً: الوقائع الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي
25	❖ مرحلة ما قبل الإسلام
25	❖ مرحلة صدر الإسلام
25	❖ المرحلة الأموية والعباسية
25	❖ مرحلة الانهيار
26	❖ الوقائع الاقتصادية عند المسلمين في العصور الوسطى
الفصل الرابع: الوقائع الاقتصادية في مرحلة النظام الرأسمالي	
33	أولاً: ماهية النظام الرأسمالي
33	❖ تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي
33	❖ أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي
33	❖ خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي



34	❖ العوامل التي ساهمت في قيام النظام الرأسمالي
34	ثانيا: مراحل النظام الرأسمالي
34	❖ الرأسمالية التجارية
36	❖ الرأسمالية الصناعية
37	❖ الرأسمالية المالية
37	ثالثا: عيوب الرأسمالية
الفصل الخامس: النظام الاشتراكي	
40	تمهيد
40	أولا: ماهية النظام الاشتراكي
40	❖ المفهوم والسياق التاريخي
40	❖ الأفكار والمبادئ (الاشتراكية المثالية، الاشتراكية العلمية)
42	ثانيا: عيوب الاشتراكية
43	ثالثا: الاقتصاد الماركسي
44	❖ كارل ماركس (1818 – 1883)
45	❖ نظرية القيمة عند ماركس
الفصل السادس: أزمة الكساد العظيم 1929	
48	تمهيد
48	أولا: مفهوم الأزمة
48	ثانيا: مفهوم ومراحل الدورة الاقتصادية
50	ثالثا: أزمة الكساد (1929-1933)
52	رابعا: الأوضاع الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها
54	خامسا: المعالجة والنتائج
56	سادسا: الأزمات المالية في الثمانينات
الفصل السابع: إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية	
69	تمهيد
69	أولا: صندوق النقد الدولي
80	ثانيا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير
82	ثالثا: منظمة التجارة العالمية
الفصل الثامن: الأزمة المالية 2008	
86	تمهيد
86	أولا: أسباب الأزمة المالية الأمريكية



89	ثانيا: أهم آثار الأزمة العالمية
91	ثالثا: أهم الإجراءات العالمية في مواجهة الأزمة
	الفصل التاسع: العولمة
94	تمهيد
94	أولا: ماهية العولمة
96	ثانيا: العولمة الاقتصادية
102	الفصل العاشر: اسئلة المقياس
123	خاتمة
126-124	قائمة المراجع





أولاً: التعريف بالمقياس

إن دراسة مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية تعد من أهم الدراسات التي يمكن من خلالها التعرف على التاريخ البشري منذ نشأته الى يومنا هذا، هذا التاريخ الذي اتسم بمحاولة الانسان التكييف بين احتياجاته المتزايدة تدريجيا وموارد بيئته المحدودة نسبيا، وقد مر خلال ذلك بعدد كبير من الاحداث والوقائع التي احدثت فارقا كبيرا.

لابد لدراس تاريخ الوقائع الاقتصادية أن يبين مختلف الانظمة التي مر بها الانسان وصولا إلى وقتنا الحاضر مع توضيح مرتكزاتها ونتائجها ونقاط القصور فيها للتمكن من تكوين فكرة حول الماضي والاستفادة منه في المستقبل، إضافة إلى توضيح أهم المحطات التي انعكست على حياته الاقتصادية وغيرت من اتجاهاتها

ثانيا: الفئة المستهدفة: طلبة السنة الاولى جدع مشترك (ل.م. د) السداسي الأول،

الوحدة UF1 المعامل 02.

ثالثا: أهداف المقياس

جاءت هذه المطبوعة لتسهل على الطالب فهم مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، وبعد دراسة هذا المقياس يكون الطالب قادر على فهم التاريخ الاقتصادي (الوقائع الاقتصادية) في سياق التاريخي منذ العصور القديمة إلى وقتنا الراهن.

رابعا: المعارف المسبقة المطلوبة

لدراسة مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية والإلمام به لابد أن يكون الطالب ملما ببعض المبادئ العامة للاقتصاد.

خامسا: محتوى المقياس

المحاضرات المتعلقة بالمقياس: تاريخ الوقائع الاقتصادية تتوافق مع البرنامج الوزاري الجديد 2015، يحدد فيه المحاور رئيسة :

☞ الوقائع الاقتصادية وأهمية دراستها؛

☞ الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة ؛

☞ الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى؛

☞ الوقائع الاقتصادية في مرحلة النظام الرأسمالي؛

☞ النظام الاشتراكي؛

☞ أزمة الكساد العظيم 1929؛

☞ إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية؛

☞ الأزمة المالية 2008؛



مقدمة

✍ العولمة؛

✍ اسئلة المقياس

وفي الأخير أمل أن يجد الطلبة الأعزاء في هذه المطبوعة ما يفيدهم، والله الموفق.





الفصل الأول: تاريخ الوقائع الاقتصادية (المفهوم، الأهمية، مبررات الدراسة)

أولاً: التفرقة بين التاريخ الاقتصادي، تاريخ الفكر الاقتصادي، علم الاقتصاد

تعريف التاريخ الاقتصادي، وتعريف تاريخ الفكر الاقتصادي، وتعريف تاريخ علم الاقتصاد.

☞ المفهوم الأول التاريخ الاقتصادي: هو دراسة الواقع الاقتصادي الذي يعيشه أي مجتمع من المجتمعات، وما يرتبط بهذا الواقع من ظروف إنتاج، كالموارد المتاحة أو مستوى المعرفة الفنية، وهو ما يعرف في عصرنا بالمستوى التقني للإنتاج، أو علاقات التوزيع والإنتاج، وما يرتبط بها من قوانين ونظم ومؤسسات. والتاريخ الاقتصادي، يعنى بظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف، وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية.

☞ المفهوم الثانى تاريخ الفكر الاقتصادي: فهو معنى بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية، بمعنى: أن الإنسان يواجه بعض المشاكل الاقتصادية في سبيل تلبية حاجاته ورغباته المتعددة، في حين أن الموارد المتاحة لإنتاج أو لإشباع هذه السلع والخدمات، نادرة نسبياً؛ لذلك تنشأ بعض المشكلات، وعلى رأسها ما يعرف بـ"المشكلة الاقتصادية". لذا يبحث الإنسان في أفكارٍ لحل هذه المشكلات، أو الحد منها، أو تحجيمها؛

وهذه هي ما يطلق عليه "الفكر الاقتصادي. وليس بالضرورة أن يكون الفكر الاقتصادي علمياً صرفاً بل إنه كان في الغالب مختلطاً بالأفكار الفلسفية، أو الدينية، أو السياسية.

☞ المفهوم الثالث: هو تاريخ علم الاقتصاد، وتاريخ علم الاقتصاد، يعنى بالبحث في تطور التحليل الاقتصادي، سواءً من حيث ظهور النظريات الجديدة، أو تطور نظريات قائمة، ودراسة الأساليب والوسائل للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها.

تاريخ علم الاقتصاد جديد نسبياً، مقارنة بالتاريخ الاقتصادي، وتاريخ الفكر الاقتصادي. فالتاريخ الاقتصادي، مرتبط بوجود الإنسان منذ بداية الخلق، وأيضاً تاريخ الفكر الاقتصادي، مرتبط بالأفكار التي أتى بها الإنسان؛ للتغلب على الظروف والمشكلات التي مرت به. أما تاريخ علم الاقتصاد فهو معنيّ بعلم الاقتصاد، وعلم الاقتصاد حديث نسبياً لا يتجاوز عمره الـ "مائة عام ونصف"؛ لذا يعتبر تاريخ علم الاقتصاد، أحدث فرع من فروع علم الاقتصاد الثلاثة. ونلاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين هذه الأفرع الثلاثة.



الفصل الأول: _____ تاريخ الوقائع الاقتصادية (المفهوم، الأهمية، مبررات الدراسة)

ثانيا: مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية

من خلال الفروق أعلاه يمكن إعطاء مفاهيم حول تاريخ الوقائع الاقتصادية أو ما يعرف بالتاريخ الاقتصادي:

(1) تعبر الوقائع الاقتصادية عن الأحداث التي جرت في الحيز المكاني كالزماني فشكمت النظريات الاقتصادية مجراها الطبيعي، حيث كاف الانسان يبحث عن الطرق المثلى لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به.

(2) دراسة تاريخ الافكار الاقتصادية تعني دراسة صراع وتطور وتتابع الفكر المرافق لتلك الوقائع لأن الوقائع الاقتصادية تساهم في بروز فكر اقتصادي، لأنه ببساطة هذه الوقائع هي التي خلفت المناخ وهيأت الظروف الاقتصادية للأفكار .

مما سبق يمكن تعريف تاريخ الوقائع الاقتصادية بأنها الفترات التاريخية (المكانية والزمانية) لدراسة الظواهر الاقتصادية في الماضي، يعنى دراسة ظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف، وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية باستخدام مجموعة من الأساليب التاريخية والأساليب الإحصائية.

ثالثا: أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية

إن دراسة ومعرفة تاريخ الوقائع الاقتصادية له أهمية بالغة لعل أهمها يكمن في:

- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج إشباعها من سلع وخدمات .
- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على عالقات الإنتاج التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية
- تنمية القدرة على البحث والتحليل من خلال معرفة الأساليب والطرق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون عند دراسة المشاكل المطروحة؛
- معرفة التاريخ تمكنا من التعرف على نتاج رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا إليه من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل إثر انتقاء أحسن الطرق الموجهة؛
- استيعاب النظريات المعاصرة ألن النظرية الاقتصادية كسائر النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة وتقديم الحلول للمشاكل القائمة.



الفصل الأول: _____ تاريخ الوقائع الاقتصادية (المفهوم، الأهمية، مبررات الدراسة)

1. استنباط العلاج للمشكلات الاقتصادية:

يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعاً لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي، لهذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي عوناً للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية².
ونذكر أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها، فهي موارد اقتصادية محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة والمتباينة باستمرار.

ومنه، يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية تقوم على عاملين أساسيين، وهما:

✍ حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة؛

✍ موارد وإمكانات محدودة نسبياً.

2. ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة:

وذلك بالوقوف على دراسة علاقات الإنتاج التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية. فحسب التاريخ الاقتصادي؛ عرفت الأنظمة الاقتصادية عدة اختلافات نوعية. فمن النظام البدائي إلى نظام الرق، إلى النظام الإقطاعي، إلى النظام الرأسمالي، ثم ظهور النظام الاشتراكي، وفي الوقت الحالي نظام العولمة.

فدراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست دراسة سردية للأنظمة والأحداث الاقتصادية، وإنما محاولة تحليل خصائص كل نظام في الفكرة التاريخية التي تواجد، ومحاولة استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف لتفاديها في الأنظمة الحالية:

3. دراسة الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ:

وذلك من أجل التعرف على أسبابها ومظاهرها ومختلف حلولها لتفادي تكرارها في الواقع المعاش ونذكر أن أهم الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي على سبيل المثال:

1/ أزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929؛

2/ أزمة وول ستريت 1987؛

3/ أزمة المكسيك 1914؛

4/ أزمة جنوب شرق آسيا 1997؛



5/ الأزمة المالية 2008.

4. تدير ظروف المستقبل:

تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية من تحديد روابط التي نشأت بين الأحداث الاجتماعية المختلفة، لنتمكن بواسطتها من الاستفادة من تجارب الإنسانية لتخطيط ظروف ورسم آفات المستقبل.

5. استخراج السياسة الاقتصادية الناجحة:

تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الأفكار تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات الفقيرة. ومن الضروري، استنباط النظرية التي تتفق مع ظروف وخصائص ثقافة المجتمع.

6. تنمية القدرة على البحث العلمي:

إن معرفة الأفكار والنظريات الاقتصادية خلال فترات التاريخ، تمكننا من التعرف على ما توصل إليه رجال الفكر والفلاسفة من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر و ظروف المستقبل.

رابعاً: مبررات دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

إن دراسة والاطلاع على فحوى تاريخ الوقائع سوف يساعدنا في رسم سياستنا الاقتصادية الحالية، واستشراف مستقبلنا في ظل الزخم الهائل من الأحداث الاقتصادية التي تحيط بنا.

وعموماً يمكن ذكر مبررات دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية في النقاط التالية:

■ من الثمرات التي يكتسبها دارس التاريخ عموماً وتاريخ الاقتصادية على وجه الخصوص فهم الحاضر والقدرة على التحليل خاصة إذا تماثلت الظروف وتشابهت الدوافع ففي الأمثال نقول " ما أشبه الليلة بالبارحة " و" التاريخ يعيد نفسه، " وهو ما يمكننا من تجنب الخطاء التي تم الوقوع فيها في الماضي، و المساعدة على إيجاد الحلول التي من الممكن أن تكون إيجابية؛

■ يجب دراسة وقراءة التاريخ الاقتصادي لفهم أصول نشوء وتطور النظريات الاقتصادية وفهم كيف أثرت هذه النظريات وما تبعها من آليات تطبيقية وسياسات اتبعها صناع القرار في الواقع الاقتصادي، وهل أسهمت في حل المشكلات التي من المفترض أن تحلها أو أسهمت بشكل عام في تحقيق الأهداف التي وضعت لها، سواء على الاقتصاد الكلي أو الجزئي؛

■ رغم وقوع الأحداث الاقتصادية في الماضي البعيد إلا أن المعرفة الحقيقية بها خاصة تلك التي لها عالقة هامة ومؤثرة جداً بالشؤون الحالية... يمكن أن تساعدنا في فهم الأوضاع الاقتصادية الحالية، ومن الممكن جداً أن تجنبنا بعض الأزمات الاقتصادية أو على الأقل تساعدنا في حلها.





أولاً- الفكر والوقائع الاقتصادية لدى اليونان (الإغريق)

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهار كبيراً مما يوحي بوجود تنظيم اقتصادي واجتماعي دقيق . وكانت هذه الحضارات (الحضارة المصرية القديمة ، البابليين ، الحضارة الصينية) تمتاز بالمركزية والزراعة المتقدمة والمنظمة وسيطرة الدولة على تنظيم الحياة الاقتصادية وخاصة تنظيم الري (في مصر والعراق) ولكن لا توجد وثائق كافية لمعرفة الفكر الاقتصادي في هذه الحضارات رغم وجود بعض الأفكار عن الملكية وتنظيمها في قانون حمورابي لكن هذا يهم فقط الجانب القانوني والديني وليس الجانب الاقتصادي وكانت الكتابات القديمة تقتصر على بعض الأفكار الاقتصادية والدينية وتنظيم الحكم.

ولقد وردت حسب المؤرخين بعض الأفكار الاقتصادية لليهود في العهد القديم حيث كان الاقتصاد اليهودي قائماً على الحياة القبلية التي تستند إلى السيطرة الأبوية وكان النفوذ الديني والسياسي لليهود كبيراً وكانت الأرض هي المظهر الوحيد للثروة والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي فقامت الملكية الخاصة للأرض واعترف بحق الإرث للابن الأكبر.

الحضارة اليونانية، أو الحضارة الإغريقية، وكلاهما مترادفتين، فالحضارة اليونانية عرفت بكونها حضارة عريقة، وأكثر ما عرفت في جانب الفلسفة، ولعل أشهر فلاسفة اليونان: أفلاطون، و"أرسطو". وكان لليونان إسهام كبير في الاقتصاد، وهم أول من أسهم في علم الاقتصاد والأفكار.

التي أدت إلى نشوء علم الاقتصاد، كان أحد هذه الأفكار أتياً من الإغريق أو اليونان.

بدأ الاقتصاد الإغريقي عائلياً وبالتالي لم تنشأ مشاكل اقتصادية نظرية وعرف الاقتصاد في هذه المرحلة على أنه علم إدارة المنزل أي سيادة الاقتصاد العائلي على الحضارة اليونانية ولم تحصل مشاكل إلا في وقت متأخر نتيجة الحصول على غنائم وازدهار التجارة وبالرغم من ذلك لا يوجد بناءً فكرياً اقتصادياً متكاملًا رغم اهتمام الإغريق بالمسائل الفكرية ويفسر ذلك بأن الإغريق احتقروا العمل اليدوي وتركوه للرق ولم يكن العمل ما عدا الزراعة محل اهتمام المفكرين ولهذا تراجع الاهتمام بالإنتاج ومن الأفكار لدى بعض الفلاسفة اليونانيين يمكن أن نذكر :

❖ الوقائع الاقتصادية لدى اليونان (أفلاطون)

أفلاطون : تناول بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية خاصة في كتاب " الجمهورية " وكتاب " القوانين " وبرز نشأة الدولة باعتبارها اقتصادية حيث لابد من اجتماع الأفراد لتلبية حاجياتهم وجعل للدول حجماً لإدارتها إدارة رشيدة ودعا إلى مدينة مثالية قائمة على تقسيم العمل والاختصاصات والمزايا بين طبقات المجتمع .



الفصل الثاني: _____ الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

بالنسبة لأفلاطون فإن الحكومة هي للفلاسفة والحكماء والنبلاء والمحاربون والبقية تتولى العمل في الزراعة والصناعة .

كما على أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث بالنسبة للطبقة الحاكمة لكي تكون لها رغبة في الخدمة العامة أما بقية الناس يحق لهم الملكية الفردية لتشجيعهم على الإنتاج والريح .

ملاحظة : بالنسبة لأفلاطون الرق هو عنصر دائم ولا يمكن الاستغناء عنه وأفضل عنه وأفضل العبيد عنده هم الأجانب المستولي عليهم في الحرب.

ملاحظة : أشهر ما عرف به أفلاطون في ميدان الفكر الاقتصادي هو تجنيده لفكرة الشيوعية بالنسبة لطبقة الحكام في مدينته المثالية .

❖ الوقائع الاقتصادية لدى اليونان (أرسطو)

أرسطو : عارض أرسطو فكرة إلغاء الملكية الخاصة ورأى أنه من الممكن التوفيق بين المصلحة العامة والخاصة وهذه الفكرة تعتبر بذرة للأفكار التي سادت بعد ذلك خصوصاً مع آدم سميث في اليد الخفية.

حاول أرسطو تفسير بعض الظواهر الاقتصادية مثل الفرق بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل .

ملاحظة : نظرية القيمة عند أرسطو كانت نموذجية وأخلاقية أكثر منها علمية لأنها اقتصرت على فكرة الثمن العادل ولذلك أدان الاحتكار وتحدث عن عيوب المقايضة.

رغم عدم وجود نظرية واضحة عن التوزيع إلا أن أرسطو قدم إشارات في ذلك حيث ذكر نظرية الاستغلال من خلال التفرقة بين الإثراء الطبيعي والإثراء غير الطبيعي واعتبر التجارة من قبيل الإثراء غير الطبيعي وعارض سعر الفائدة مبرراً ذلك بأن النفوذ غير منتجة وفوائدها هي إثراء غير طبيعي وفرق بين الأموال التي تهلك بالاستعمال والأموال التي لا تهلك بالاستعمال .

الجدول الموالي يوضح أبرز مفكري الحضارة اليونانية:



جدول رقم 01: أبرز مفكري الحضارة اليونانية

أبرز مفكري الحضارة اليونانية	
أرسطو	أفلاطون
<p>تميز أرسطو عن أفلاطون : بأنه أول المفكرين القدامى الذين اعطوا بذور نظرية اقتصادية تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية؛ وأهتم بإبراز الصلة بين الناحيتين الاجتماعية والسياسية وكذلك بين الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية</p> <p>أبرز أسهاماته:</p> <p>(1) أن الدولة ظهرت نتيجة تطور تاريخي ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية</p> <p>(2) احترام الملكية الفردية و يفضل نظام الملكية الخاصة عن العامة؛</p> <p>(3) دافع عن نظام الرق وميز بين نوعين من الرق: الرق الطبيعي والغير طبيعي.</p> <p>(4) التحليل الاقتصادي واسند على أساس وجود الرغبات الإنسانية وكيفية اشباعها.</p> <p>نظرية القيمة:</p> <p>(1) استعمالية؛</p> <p>(2) استبدال</p> <p>(3) لحفظ المدخرات</p> <p>شارك ارسطو في تحريم الفائدة.</p> <p>تميزت أفكار أرسطو الاقتصادية بحقيقتين:</p> <p>(1) أنه أهتم بمصالح بلده مثل موقفه من الرق وأيضا محاربته للفائدة</p> <p>(2) قد أثر تأثيرا كبيرا في المفكرين الذين جاءوا في العصور اللاحقة وخاصة: سانتوماس</p>	<p>أبرز أسهاماته: كتاب "الجمهورية" أو المدينة الفاضلة</p> <p>وقال بأن العامل الاقتصادي هو أساس قيام الدولة.. وأيضاً هو أول من نادى بتطبيق تقسيم العمل</p> <p>حجته تقسيم العمل:</p> <p>(1) كل شخص له موهبة وكفاءاته الخاصة.</p> <p>(2) تخصص كل شخص في المهنة التي يَكُون مهنيا لها بطبيعة يؤدي الى زيادة الانتاج:</p> <p>قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات:</p> <p>(1) طبقة الحكام</p> <p>(2) طبقة الجند</p> <p>(3) طبقة العمال والصناع</p> <p>ميز أفلاطون نوعين من التنظيم الاجتماعي:</p> <p>الملكية الخاصة: يلغي تحقيق الملكية الخاصة للحكام والجنود.. وأباح الملكية الخاصة للعمال والصناع: ..</p> <p>تكوين العائلة: أن تكون العائلة بالنسبة للحكام والجنود..</p> <p>ملاحظات:</p> <p>(1) النقود لها دور في المدينة الفاضلة؛</p> <p>(2) وجهة نظره حول الربا: الربا أمرا مردولا.</p>



ألكويني	
---------	--

المصدر: إعداد الباحث

ثانياً: الفكر والوقائع الاقتصادية لدى الرومان:

رغم سيطرة روما العسكرية على العالم إلا أنها بقيت تابعة لليونان من ناحية الفكر والمعرفة باستثناء بعض الأعمال القانونية فلا نجد فكراً رومانياً خالصاً رغم وجود أوضاع جديدة مثل دخول الاقتصاد العائلي إلى اقتصاد زراعي مغلق ثم إعتقاد استعماري إمبراطوري وكذلك ظهر التضخم الشديد في القرن الثالث والخامس بعد الميلاد. ولكن هذه المشاكل لم تجد مجالاً للفكر سوى بعض الأفكار عن الفن الإنتاجي في مجال الزراعة ومعارضة صور الاستغلال الكبير للأرض وتأثيره على الإنتاج الغذائي . كما استنكر رفض سعر الفائدة . لكن رغم كل هذا فلا يمكن الإقرار بوجود نظرية اقتصادية عن الرومان لعل المشاكل الاقتصادية.

إن مساهمة الرومان في دراسة المسائل الاقتصادية قليلة وليس لها مكانة تذكر أو بعبارة أخرى لم يساهموا مساهمة فعالة في إضافة آراء أو مفاهيم مهمة للفكر حيث كان شغلهم الشاغل الفتوحات وتوسيع الطرق والقانون لتنظيم شؤون الأفراد ولكنها لا تخلوا من شتات أفكار اقتصادية مثل مسألة الفائدة وفكرة المبادلة ووظائف النقود والأهم هو تطور الملكية ولقد شملت نظرياتهم القوانين والتشريعات التي وضعت من قبل الرومان في العقود ومسائل الميراث والوصية وتعد القوانين خارطة طريق لإدارة البلاد الرومانية المترامية الأطراف ومن ضمن القوانين الموضوعة تعرض المشروع القانوني لبعض الأفكار الاقتصادية .

بدأ الرومان مرحلتهم على انقاض مدينة أثينا أي بعد ما حصل الدمار في أثينا انهيار نظام الحكم الاغريقي من قبل القبائل الجرمانية ولم يبقى شيء يذكر لتكيبية الدولة الاغريقية وبدأ عمل بتأسيس الدولة الرومانية على أسس وأنظمة مختلفة تماماً عن الاسس والأنظمة الاغريقية حيث انها متكونة من مالكي الأرض والعبيد وكان اقوام غير متحضرة نسبياً بالقياس الى الحضارة الاغريقية وكانت أهدافهم التوسع والسيطرة العسكرية كطابع شمولي وكان خط التوسع على حساب الشعوب لا يتناسب مع فلسفة الإغريق الذين سبقوهم ، لذلك كانت اعمالهم مرفوضة من المجتمع الإغريقي ولكن هو جزء من استراتيجية الرومان المتمثلة بالعسكرة والبحث عن السلطة من اجل المطاعم فقط وليس لهم اي اهتمام في الشؤون الأخرى.

كانت طبقات المجتمع الروماني تتكون من النبلاء أي مالكي الارض والعبيد (عبيد الارض) وكما ان العبيد يصنفون بين عبيد الارض والعبيد الذين كانوا يقومون بالأعمال والخدمات المختلفة التي تحتاجها



الفصل الثاني: _____ الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

البلاد من مختلف انواع الخدمة كالخدمة المنزلية والانتاج الحرفي لذلك لم يطوروا شيء من الافكار الا ما يحتاجونه ضمن اهدافهم العسكرية كالقانون والادارة العسكرية .

الافكار الاقتصادية التي يتعاملون بها الرومان على بساطتها كلها اقتبست من الاغريق كتقسيم العمل ومعاملة الملكية وبدأ قادة الرومان يرددون الأراء اليونانية واخذ أغلب المعارف من الاغريق وبقيت على حالها دون حصول اي تطور يذكر مع العلم ان الظروف كانت مؤاتية للتطور في الفكر الاقتصادي ولكن لم تكن الرغبة في ذلك حيث انهم لم يساهموا في دراسة المسائل والافكار الاقتصادية بل اهتموا بالنشاط الاقتصادي الزراعي وميزوه كما كان لدى الإغريق .

إن الفرق بين فكرة الرومان وفكرة الاغريق جوهرية حيث يرون الإغريق في ان الاهتمام بالزراعة لغرض إشباع حاجات المجتمع الذي يحتاج الى المواد الغذائية بشكل مستمر اما الرومان فقد اهتموا بالقطاع الزراعي من اجل الحصول على الضريبة المتأتية من الزراعة في المستعمرات التي احتلوها حيث التوسع في الامبراطورية شمل كل من بلاد الاناضول الى الشمال الافريقي مرورا ببلاد الشام والجزر المتواجدة في البحر المتوسط ، واصبحت تمثل اساس الثروة في الامبراطورية .

إن سمة التطور التي حصلت في الامبراطورية الرومانية هي سمة التطور في المجال العسكري وكان مكسبها كبير من الايرادات التي تحصل عليها روما عاصمة الامبراطورية ، ان هذا التوسع جعل الامبراطورية تهتم بسك النقود لاستعمالها كوسيلة للتبادل بشكل أوسع مما كان عليه الاغريق ، وهذا على اقامة التجارة على مستوى الامبراطورية أي قيام تجارة بينية ضمن المناطق المسيطر عليها من قبل الرومان (اي بين البلدان الخاضعة الى نفس الامبراطورية) وقد اولوا اهتماماً كبيراً الى تقسيم المجتمعات الى طبقات وحددوا حقوق وواجبات هذه الطبقات .

إن الانجاز الذي تحقق على يد الرومان وما زال العمل فيه جاري في الكثير من دول العالم لنضوجه هو ابتكار الرومان للقوانين وكان الغرض منها تنظيم امور البلاد ومن خلالها يمكن تحصيل الضرائب وحل المنازعات وهي ثلاث انواع من القوانين وكالاتي :

أ. القانون المدني وهذا يخص الشعب الروماني دون غيره من الشعوب التي تستوطن المنطقة .
ب . قانون الشعوب والذي يمثل شؤون الاجانب وكل ما يتعلق بالأجناس الذين كانوا تحت التسلط الروماني .

ج. القانون الطبيعي وهو القانون الذي ينظم الموارد الطبيعية في البلاد وما يتوافق مع الطبيعة .
وتطرقوا الى انظمة الحكم والادارة والنظام الضريبي والهدف هو تسخيرها من اجل جني ايراد مستعمراتها وزيادتها .



الفصل الثاني: _____ الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

اهتم الرومان بالملكية الفردية وحرية التعاقد وأولوها اهتماماً خاصاً وان الكتابات التي قدموها في الفكر الاقتصادي اقتصرت على الانتاج والتوزيع وتحول المجتمع الروماني من مجتمع عبودية الى إقطاعيات وكان الغزو الجرمني من العوامل التي أدت الى تكوين الإقطاعيات وتجزئة الامبراطورية ، ولم يعطوا الاعمال الحرفية أهمية تذكر علماً بأن الاعمال الحرفية هي اساس الصناعات لان الصناعة في زمن الإغريق لم تنضج وهذا دليل على ان الرومان لم يولوا النشاطات الاقتصادية أهمية تذكر حيث بنوا أفكارهم على الآراء الاغريقية ولكنها اختلفت نسبياً عن مرحلة الاغريق لأن الفترة الرومانية امتازت بالرخاء وارتفاع مستوى المعيشة وكانت تعيش مستوى اقتصادي رفيع .

في المجتمع الروماني كانت البدايات البسيطة لتكوين الرأسمالية التجارية حيث نمت نمو كبيراً وتطورت (بالقياس الى المرحلة الاغريقية) بمستوى اعلى من الاقتصاد البدائي المغلق في زمن الإغريق بفضل الايرادات الواسعة المتأتية لروما من مستعمراتها الواسعة حيث الطرق آمنة والملاحة البحرية مؤمنة وتحول المجتمع من عبيد وأسياد الى إقطاع وإقنان وقسم السادة الأراضي الى إقطاعيات وسلموها للعبيد للاستثمار بعد ان ثبت لهم ان نظام الإرث لم يضمن لهم مصالحهم فتحولت الطبقة المالكة بشكل تدريجي الى إقطاع وأولوها الاهتمام .





الفصل الثالث: _____ الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

عرفت فترة العصور الوسطى وجود عالمين متميزين تماما ،عالمًا عربيًا وإسلاميًا نشطًا اقتصاديًا وفرنيا حاملًا مشعل الثقافة والحضارة، وعالمًا عربيًا يعيش عيشة اقتصادية مغلقة متقطع الصلة بالعالم الخارجي. لذلك قسمت مرحلة العصور الوسطى إلى العالم الغربي والعالم الإسلامي.

أولاً: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي :

عرف العالم الغربي خلال مرحلة العصور الوسطى وجود نظامين هما النظام الإقطاعي و النظام الحرّفي.

❖ النظام الإقطاعي:

هو الشكل التنظيمي لنشاط الزراعة نشأ على إثر سقوط الإمبراطورية الرومانية وزوال نظام الرق والعبودية الذي كان سائدًا في العصور القديمة، حيث سيطرت القبائل الجرمانية على كل الممتلكات، وبرزت إلى الوجود حكومات عديدة يقودها ملوك من هذه القبائل استولوا على الأراضي المهجورة وزرعوها فيما بينهم، كما سيطروا على أراضي الفالحين الأحرار الذين تحولوا مع مرور الوقت إلى فالحين أقنان (عبيد الأرض).

يتميز النظام الإقطاعي بما يلي:

- ☞ يقوم النظام الإقطاعي على أساس تركيز الملكية العقارية للأراضي الزراعية في أيدي فئة قليلة من الأشراف والنبلاء والحكام...الذي يعملون كعبيد أو بالجر؛
- ☞ مثل الإقطاعية وحدة اقتصادية واجتماعية تقوم على الإنتاج الطبيعي وتهدف على الأقل في المراحل الأولى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ☞ إحياء الإنتاج الحرّفي الذي دمّرتة القبائل الجرمانية، حيث ما إن استقر النظام الإقطاعي حتى بعث الإنتاج الحرّفي من جديد لتوفير احتياجات الإقطاعيين من الألبسة والأسلحة، إلا أنه كان بدائيًا وكانت أغلبية الحرف تمارس في البيوت وحسب الطلب؛
- ☞ سيطر في النظام الإقطاعي قانون اقتصادي أساسي يقوم على إنتاج المزيد من المنتج الإضافي بجهد الفالحين ليستولي عليه الإقطاعي في صورة ريع الأرض، وعملية التوزيع تتم من خلال تقسيم الإنتاج إلى جزئين بين الإقطاعي والفالخ.



هناك عدة أسباب أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي، نذكر منها:

☞ ظهور النقود وتطور الربح من سخري إلى عيني إلى نقدي، مما ساعد على توسيع ملكية الفالحين أدوات الإنتاج، فتغيرت العالقة بين الإقطاعي والفالخ من عالقة سيد ومسود إلى عالقة تشبه إلى حد ما العالقة بين المالك والمستأجر؛

☞ التطور الحاصل في قوى الإنتاج نتيجة التقدم الفني والتقني في نهاية العهد الإقطاعي، كاستخدام فن استصلاح الأراضي وإدخال علوم الكيمياء والطب والفيزياء ومختلف فنون البناء وانتشار استخدام الطاقة المائية والهوائية الزراعي،... كل هذا انعكس في صورة زيادة إنتاجية القطاع الزراعي؛

☞ نمو التجارة الخارجية وازدياد تشكيل رأس المال التجاري؛

☞ لم تعد الحرفة الضيقة في المجتمع الإقطاعي تستجيب للطلبات المتزايدة مما استدعى إنشاء الصناعات الرأسمالية التي ساهم فيها التجار عن طريق تحويل رأس مالهم التجاري إلى رأس المال الصناعي.

❖ النظام الطائفي (الحرفي):

يعتبر النظام الطائفي الشكل التنظيمي للنشاط التجاري والحرفي ظهر في القرن 13م واستمر حتى 18م، وتمركز في المدن حيث يعد بمثابة تفويض من النظام الإقطاعي فهو التطور الطبيعي له، فلوال تطور عالقات الإنتاج واتساع النشاط الزراعي وزيادة الإنتاجية وزيادة دخول المزارعين، مما ترجم في زيادة الطلب على السلع المصنعة لما كان أي دافع لظهور النظام الطائفي، فنظام الطوائف عبارة عن الشكل التنظيمي للنشاط التجاري والحرفي، ونظرا لزيادة عدد سكان المدن ومن ثم زيادة الطلب على منتجات الحرفيين وازدياد عددهم استلزم ذلك تكوين نقابات وروابط مهنية تدافع عن حقوقهم، إلا أنها أصبحت تضع شروطا قاسية تحد من حرية التجارة والصناعة

تتمثل خصائص النظام الحرفي في:

☞ تجمع أرباب الحرفة الواحدة في طائفة مهنية واحدة يرأسها رئيس يتم انتخابه؛

☞ تجمع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية في يد شخص واحد وكان الإنتاج يتم حسب طلب مسبق؛

☞ تميز الفن الإنتاجي بالبساطة لإقصاره على استخدام الأدوات اليدوية مما أدى إلى عدم تطوره.



ابتداء من منتصف القرن 19 اضمحلت النقابات الطائفية نتيجة إلى عدة أسباب أهمها:

- (1) عدم التقدم الصناعي؛
- (2) التساوي في السوق؛
- (3) التقييد في أدوات الإنتاج وعدد العمال؛
- (4) الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال والتي كانت تقاوم كل جديد في طرق الصناعة وتعمل على تضيق سبل العمل أمام الصناع رغبة منها في تحديد الإنتاج.

❖ الوقائع الاقتصادية في أوروبا في العصور الوسطى :

من القرن الرابع إلى القرن العاشر مرت أوروبا بتدهور اقتصادي وأخلاقي وعادت بوادر الانتعاش في القرن 11 حيث ظهرت بعض الممالك القوية مثل فرنسا وازدهرت بعض الصناعات الحرفية وبنيت الكنائس في القرن 13 لكن البحث العلمي كان متأخراً في مجموعة وتأثر بتفكير أرسطو وأفلاطون .

✍ سان توماس الأكويني (1226-1274)

عادت فكرة العدل التي أشار إليها أرسطو إلى الاهتمام وذلك من خلال رجال الكنيسة ومن أهم المفكرين سان توماس الأكويني .

بالنسبة لأرسطو فرق بين العدل التوزيعي والعدل التعويضي إذ أن العدل التوزيعي يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات النسبية لكل فرد حيث توزع المنافع مع مراعاة الاختلاف في الظروف الطبيعية بين الأفراد وهذا هو أساس العدل عند أرسطو أما العدل التعويضي أو التبادلي هو الذي يضمن استمرار العدل التوزيعي أي إعادة التوزيع عند وجود خلل في العدل التوزيعي .

أعاد سان توماس فكرة العدل التوزيعي عند أرسطو وحدد المقابل العادل في المعاملات (السعر العادل) ولكن هذا التفكير أخلاقي وليس اقتصادي وقد طبق سان توماس فكرة المقابل العادل على الأجر والربح .

مثل أفلاطون فإن سان توماس أعطي حجة للملكية العامة باعتبار أن الله خلق الأرض وما عليها ولكنه بالرجوع إلى وجهة نظر أرسطو في أهمية الملكية الفردية رأى أنه هناك اعتبارات تباع الملكية الفردية ولكن هذه الملكية ليست مطلقة .



الفصل الثالث: _____ الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

رفض سان توماس سعر الفائدة مثل أرسطو وتبنى نفس الحجج إذ يعتبر أن سعر الفائدة استغلال للفقراء وبالتالي حرمت الفوائد على رجال الدين أولاً ثم على جميع المسيحيين في القرن 13 .

ثانياً: الوقائع الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي.

تميز العالم العربي بعدة حضارات قديمة اختلفت باختلاف الأزمنة وتعاقبها وأدت إلى تقسيم التاريخ العربي الإسلامي إلى محطات رئيسية نذكرها فيما يلي :

❖ مرحلة ما قبل الإسلام؛

❖ مرحلة صدر الإسلام؛

❖ المرحلة الأموية و العباسية.

❖ مرحلة الانهيار

❖ المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الإسلام

كان المجتمع العربي قبل ظهور الإسلام يعيش حياة قبلية تميزت بسيطرة المنطق القبلي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكان المجتمع العربي يعيش حياة بدوية ويمارس النشاط التجاري خاصة قبيلة قريش كانت تسعى للسيطرة على التجار من خلال صراعها مع الإمبراطوريات المجاورة لها حول الطرق المؤدية إلى الأسواق الخارجية مثل: سوق الشام واليمن، وتزامنت هذه الظروف مع انحلال النظام البدائي وزواله في القرن 6 ميلادي حيث تحول المجتمع العربي من مجتمع بدوي إلى مجتمع زراعي وتجاري (التجارة تمارس في مكة والزراعة تمارس في المدينة) وأدى هذا التحول إلى نمو رؤوس الأموال من جهة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من جهة أخرى مما أدى إلى تراجع روح الانتماء، والروابط الجماعية بين أفراد القبيلة.



❖ المرحلة الثانية: مرحلة صدر الاسلام

يعتبر ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية كثورة على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تسود حولها فأصبح المجتمع أمة بعدما كان قبيلة فحل الإسلام والإيمان محل الشرك والوثنية وصارت العدالة والمساواة شعار المجتمع، اقتصاديا واجتماعيا، وظهرت بعد ذلك دولة حديثة تقوم على أساس الشورى وتنظيم إيرادات الخزينة مثل الزكاة، الخراج والجزية وهو ما أدى إلى تطور الحضارة العربية والاسلامية بشكل سريع لتصبح إمبراطورية قوية ولها مكانتها عالميا، وتميزت هذه الفترة بتطور طرق الإنتاج الزراعي وتنوع المحاصيل مثل: زراعة القطن والأرز بسوريا والعراق، واستيراد أنواع من الفواكه من البلدان الأجنبية وزراعتها بالبالد العربية. كما عرفت الصناعة تطور في وسائل الإنتاج مثل: أدوات الغزل والنسيج وصناعة الزجاج والعطور وغيرها وبالتالي بدأ يظهر التخصص في الإنتاج في المدن وأصبح الدينار العربي عملة الإنتاج المتداولة حتى في البلدان الأجنبية كأول شكل من أشكال التداول النقدي العالمي في التاريخ.

❖ المرحلة الثالثة: المرحلة الاموية والعباسية

عرف العالم العربي خلال هذه الفترة توسع الفتوحات الإسلامية مما أدى إلى توسع الأراضي الزراعية المستثمرة وانتقال المجتمع العربي من مجتمع تجاري إلى مجتمع زراعي يتميز بسيطرة الأشراف على الأراضي الزراعية الواسعة على حساب عامة الناس وهو ما أدى إلى ظهور بعض الثورات التي تنادي بالعدالة والمساواة وتخفيف الضرائب على الفالحين وتوزيع الأراضي بطريقة عادلة. وعرفت هذه الفترة كذلك تطورا في النشاط الصناعي و إنشاء الدواوين وصك العملة وكذلك تنظيم التجارة، حيث نمت المدن في العهد العباسي ونشطت التجارة بشكل كبير وظهرت فئة الرأسماليين وشركات المساهمة كما تميزت هذه الفترة بتدخل الدولة في توجيه الاقتصاد، حيث كانت تشرف على الأسواق من خلال مراقبة الموازين وأدوات الكيل بالإضافة إلى جمع الضرائب التي كانت تفرض على التجار مع ترك الحرية المهنية للصناع

❖ المرحلة الرابعة: مرحلة الانهيار

في هذه المرحلة عرفت الساحة السياسية العربية تراجعا في مركز الخالفة الإسلامية مع دخول الحماة الأجانب لها وذلك مع بداية القرن 10 م وتميزت هذه المرحلة بانتشار النظام الإقطاعي على جميع الأصعدة مع سيطرة القطاع العسكري على أموال المجتمع وإهماله بمقومات الزراعة والإنتاج بصفة عامة وهذا ما أدى إلى تدهور وضع الفالحين نتيجة الضرائب الباهظة التي كانوا يدفعونها للقادة العسكريين



الفصل الثالث: _____ الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

فتشتت المجتمع من جديد إلى قبائل متناحرة كانت هدفا للحملات الصليبية التي تمثل بذور الاستعمار الحديث وبذلك عرفت الخالفة العباسية نهايتها عندما دخل المغول بغداد في 1335م وبالتالي انهارت الحضارة الإسلامية ولم تعد قوة سياسية وال اقتصادية وتوسع الإقطاع العسكري أكثر فأكثر وتركزت الثروة في أيدي الحكام وأصبحت الدولة عاجزة عن أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي

❖ الوقائع الاقتصادية عند المسلمين في العصور الوسطى :

العصور الوسطى كانت عصر الحضارة بالنسبة للدولة الإسلامية من خلال ازدهار العلوم وتمكين الاعتماد على ابن خلدون لدراسة الفكر الإسلامي عند المسلمين في ذلك العصر.

ابن خلدون (1332 - 1406): هو أبو زيد عبدالرحمان ابن خلدون تقلد مناصب السياسة والقضاء في تونس والمغرب ومصر من أهم مؤلفاته كتاب " العبر وديوان المبتدأ والخبر " ومقدمة هذا الكتاب تعرف بمقدمة ابن خلدون يعتبر من مؤسسي علم الاجتماع وأفكاره الاقتصادية كانت لدراسة المجتمع وتاريخ العرب والبربر ومن أهم هذه الأفكار الاقتصادية يمكن أن نذكر:

- 1- **ال عمران** : المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاجتماعي ويقسم العمل أي أن الأفراد في حاجة لبعضهم البعض لتحقيق ما حاجاتهم من هنا تظهر أهمية تقسيم العمل.
- 2- **فكرة السوق** : يعتبر ابن خلدون أن ثروة البلد ودرجة تقدمه في العمران يحددان نوع وثمان ما يطلب من السلع وهذا الطلب يؤثر في الصناعات وتقدمها . حجم السوق عند ابن خلدون يعتمد على زيادة عدد السكان ويقسم العمل وهذا يقترب من التفكير الحالي .
- 3- **الدولة** : بالنسبة لابن خلدون فإن الدولة لها عمر معين مثل الاشخاص وفي الغالب لا تتجاوز ثلاثة أجيال وهذا يعني أن ابن خلدون وضع نموذج لتطور المجتمع يقوم فيه السكان بدور هام إذ أنهم يتزايدون مع زيادة العمران إلى أن تنتهي الدولة واسباب نهاية الدولة تعود إلى بعض الأشياء الاجتماعية التي تفكر الدولة.
- 4- **الإنتاج** : أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل الذي هو أساس الكسب . لكن الكسب قد يتحقق بدون عمل (الربح) وقد أشار ابن خلدون إلى هذه الفكرة عندما اعتبر أن بعض الأموال تزيد قيمتها لأسباب لا ترجع إلى عملها وحائزها وأشار في هذا الجانب إلى ما يعتبره معاش غير طبيعي .



- 5- تطور هياكل أو الأنظمة الاقتصادية : ابن خلدون يرتب الشعوب حسب أساليب الانتاج فيها ويضع في المقام الأول الحياة الحضرية أي الصناعة ثم الفلاحة ثم البدو وكما يشير إلى علاقة الصناعة بالزراعة وهذه إشارة إلى فكرة النمو الاقتصادي وتطور الاقتصاديات من هيكل اقتصادي إلى آخر وما أشار إليه ابن خلدون لا يبعد كثيراً عما يسمى نظرية التنمية والتخلف .
- 6- الصناعة : أولى ابن خلدون الصناعة دور كبيراً حيث تناول القضايا العامة للصناعة وخصائص بعض الصناعات وأشار إلى تخصص بعض الدول في صناعات معينة في إطار تقسيم العمل على المستوى الدولي والتخصص وهو ما يناسب نظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي ويفسر ذلك باختلاف ظروف الإنتاج من بلد لآخر، والتخصص يؤدي إلى المهارات والمزايا النسبية وقد حلل هذا بعد ذلك ريكاردو بأكثر دقة ولكن بذور نظرية المزايا النسبية تعود لابن خلدون.
- 7- الصناعة: وفي دراسة للصناعة أشار ابن خلدون إلى العديد من مشاكل الأسواق إذ ميز بيع السلع الضرورية والسلع الكمالية وحذر من الاحتكار وأشار إلى أهمية التدريب والتعليم في الصناعة ونشرها . كما أشار إلى أهمية الطلب (مثل كاينز) لازدهار الصناعة.
- 8- المالية العامة : من أهم أفكار ابن خلدون التي لها صلة بالاقتصاد والحديث حيث اهتم بالضرائب والنفقات وكان ذلك ضمن نظريته العامة للدولة وتطورها من الشباب والحيوية إلى الهرم والكهولة ويرى ابن خلدون أن العمران البشري لا بدله من سياسة تنظمه. - كما كان يعتقد بأن تخفيض الضرائب يحفز على العمل والإنتاج وهذا يزيد من وعاء الضريبة بالنسبة للدولة. وهذه الفكرة تعتبر الآن من أهم النظريات التي تعرف بنظرية العرض المرتبطة بالضرائب : تخفيض الضرائب يؤدي إلى الزيادة في الجباية ومداخل الدولة.
- 9- العقلانية : توجد مقتطفات في مقدمة ابن خلدون تدل على أساس السلوك الاقتصادي مثل العقلانية والرشد ومقارنة بين التكلفة والعائد وقد ذكر هذا من خلال تصور من خلال رد فعل الأفراد إذا أفرطت الدولة الضرائب وقد ذكر ذلك في عبارة " النفع والغرم " وهذا ما قدمته بعد ذلك المدرسة التقليدية الحديثة. يفرق ابن خلدون بين آثار الضرائب على الاقتصاد القومي وعلى الخزينة العامة ويعتبر أن الأهم هو تأثير الضرائب على الاقتصاد



(استثمار ، إنتاج ، إلخ) . هناك بذور لفكرة المرونة لما تحدث عن انخفاض الضرائب التي يسميها الأعباء العامة والأسعار ما يصاحبه من زيادة في الإنتاج والاستثمار.

10- تدخل الدولة في الاقتصاد : اعتبر ابن خلدون أن تدخل السلطات في السوق يلحق مضار لأن السلطات يستعمل نفوذه لتطويع آلية السوق لصالحه (الدولة لا تخضع للسوق). حذر من خلط السلطة بالتجارة وانغماس الدولة في النشاط الاقتصادي العادي ويعتبر أن تجارة السلطات مضرة بالرعاية ومفسدة للجباية. الدولة تلجأ إلى مزايا السلطة العامة وقهرها وبذلك تفسد السوق والذي لا ينجح إلا إذا توفرت المساواة والمنافسة الشريفة بين جميع المتعاملين. اعتبر ابن خلدون ان تدخل الدولة في السوق يكون بسبب في غم ونكد بالنسبة للعامة وكسب غير مبرر للدولة. تحدث أيضاً ابن خلدون على خطورة انعدام الخبرة في القطاع العام وكذلك خطورة انعدام الثقة وهو ما تلاحظه اليوم من فساد إداري ورشوة غيرها.

مقريزي : هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ولد بالقاهرة سنة 766هـ تولى عدة وظائف خاصة في التعليم والقضاء ودرس في الأزهر. يعتبر من رواد الفكر الاقتصادي الإنساني قبل وأثناء عصره بالرغم من تأثر المقريزي بأستاذه ابن خلدون إلا أنه سلك مسلكاً آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية حيث أن ابن خلدون اهتم بالقيمة في تفسير الظواهر الاقتصادية بينما أهم المقريزي بالجانب النقدي وقد أشار في تحليله إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الإسلامي وطالب بضرورة إعادة توزيعه لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهة الاقتصادية .

- وزاد اهتمام المقريزي بالمشاكل الاقتصادية في الفترة من 1392 إلى 1404 حيث مر العالم الإسلامي بأزمات اقتصادية كبرى خاصة المجاعة في مصر والتي كان تسببها سوء توزيع الدخل وضعف الانتاج وارتفاع الأسعار وفسر المقريزي هذه المجاعات بفساد سياسة الحكم التي كانت تخص نفسها بكمية كبيرة من الإنتاج الذي كان يتراكم عندها بسبب التوزيع الغير عادل والضرائب المرتفعة حتى أنها كانت تعرض المخزون عندها من الإنتاج في الأسواق وبأسعار مرتفعة.
- وكذلك لاحظ المقريزي سوء الإدارة الاقتصادية وزيادة تكلفة عوامل الإنتاج مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية. ويفسر المقريزي هذا التضخم بزيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الإسلامي وبهذا يكون قد وضع أول نظرية في التاريخ الاقتصادي والنقدي يتعرض لكمية النقود



وأثرها على المتغيرات الاقتصادية. حيث لاحظ أن زيادة كمية النقود مع طاقة إنتاجية محددة تؤدي إلى التضخم وهو ما يؤثر على التشغيل ودرجة الإشباع وطريقة توزيع الدخل مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة والمنتجين الصغار مما يساعد على ظهور الاحتكارات والتكتلات في الإنتاج والتوزيع وبالتالي يمكن اعتبار المقريزي مؤسس النظرية النقدية التي قدمها بعده إيفريج فيشر والكلاسيك إلا أن فكر المقريزي كان أعم وأدق من الكلاسيك حيث أنه أكد ضمناً بأثر النقود على المتغيرات الاقتصادية وبالتالي اعترف بعدم حياد النقود على عكس الكلاسيك الذين يرون أن تغير كمية النقود ويؤثر فقط في الأسعار لأنهم يعتقدون ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود.

- حاول المقريزي أن يجد حلاً لمشكلة زيادة النقود وطالب بأن تصك النقود من المعادن النفيسة حتى يتمكن تحديد كميتها لأن عرض هذه محدود وهذا تجد أيضاً في قدرة الدولة على التوسع في الإصدار النقدي وطالب المقريزي أن تكون العملة من معدن واحد فقط لأنه لاحظ تداول النحاس والفضة وبالتالي نجد أن الفكر النقدي للمقريزي قد وضع أساس لكل من قاعدة الذهب وقانون جريشام.
- بالنسبة لقاعدة الذهب فقد ساعد نظام قاعدة الذهب فقد ساعد نظام قاعدة الذهب في أوروبا وأمريكا وبعض الدول النامية في إعادة تخصيص الموارد وتوزيعها وتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل المنافسة الكاملة والاقتصاديات الحرة حيث تحقق الاستمرار النقدي وثبات الأسعار بقدر محترم جداً.
- الابتعاد عن المعادن الرخيصة كنقود والتي كانت سبباً في ارتفاع الأسعار. لأن اعتماد الذهب أو المعادن النفيسة كما اقترح المقريزي يحد من ارتفاع الأسعار لأن هذه المعادن نادرة ومكلفة وبالتالي فإن كمية تداولها تحدد تلقائياً من خلال السوق وليس طبقاً لرغبة الحكام وهذا يؤكد ان المقريزي كان من أنصار الحرية الاقتصادية والليبرالية النقدية.
- أما قانون جريشام الذي يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول (فإن جذوره توجد عند المقريزي عندما أكد بأن اختفاء العملات الفضية (العملة الجيدة) من التداول تاركة الساحة للعملات النحاسية (الرديئة) كان سبباً في ارتفاع الأسعار.



الفصل الثالث: _____ الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

الإمام أبو حامد الغزالي : ولد في طوس من عائلة بسيطة وكان أبوه يعمل في الغزل لذلك لقب بالغزالي. أهم ما ساهم به فكرته عن المجتمع فقد تأثر بالإغريق في نظرتهم إلى المدينة الفاضلة وكيف يظل المجتمع متماسك ونظرتهم إلى الأرباح ومن أهم أفكار الغزالي الاقتصادية نجد :

اهتم الإمام الغزالي أن يعيش المجتمع في وئام والعمل على توفير ضرورات الحياة ويقع ذلك في دالة الرفاهية الاجتماعية بالمفهوم الحديث وقامت فكرته على المصلحة والمفسدة ، لكل عمل وبالتالي يجب على المجتمع والأفراد القيام به بالأعمال الصالحة وتفادي الأعمال المفسدة وتعتمد مصلحة المجتمع على الحفاظ على ما يلي : الدين ، النسل ، الأسرة ، العقل ، النفس (الحفاظ على التعليم) ، المال.

أما النواحي الاقتصادية لدالة الرفاهية الاجتماعية فتتمثل في توفر الضروريات المادة مثل المأكل والملبس والمشرب .

- ضرورة أن يكون هناك عدل وامن واستقرار داخلي وخارجي.
- ضرورة توفر الحاجات هي تشمل جميع الأشياء التي تسهل الحياة ، وكذلك التحسينات وهي الأشياء الترفهية إذا لم تخالف الشريعة الإسلامية.
- وكما يرى الإمام الغزالي ان الإنسان يجب عليه ان يعمل ليحسن من مستواه ولا يكتفى ما يسد رمقه لأن التخاذل يجعل الأجساد تضعف وإنتاجيه الأفراد تضعف أيضا.
- مقارنة بالإغريق (ارسطو) الذين قاموا بتوفير الاحتياجات فإن الإمام الغزالي أضاف المحسنات ، يرى الإمام ان على الدولة توفير الضروريات وهي حد الكفاية وهو حد متغير مع الزمن.
- الثروة : توصل الإمام الغزالي إلى تقسيم النشاط الإنتاجي إلى :
 - نشاط أولى : يضم الصناعات مثل الصناعات الغذائية (ملابس ، تشييد المساكن : يعني الصناعات الأولية – صناعات تخدم الصناعات الأولية مثل صناعة الحديد والتجارة.
 - الأنشطة التكميلية مثل صناعة الخبز وطحن الحبوب دور الدولة هو التنسيق بين جميع الصناعات.
- وتوصل إلى مبدأ تقسيم العمل من خلال العملية الإنتاجية وأعطى مثال للإبرة بأنها تمر بـ 25 مرحلة إنتاجية قبل أن تصل للمستهلك وهو يشبه ماقاله آدم سميث عن الدبوس وبالتالي يمكن اعتبار أن



الفصل الثالث: _____ الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

سميث طور فكره الغزالي بخصوص تقسيم العمل لكن سميث كان أوضح عندما تحدث عن التخصص بشكل واضح.

واهتم الإمام الغزالي بالتعاون في العملية الإنتاجية واعتبر أن الإنتاج يتبعه الاحتياج لعملية المبادلة واعتبر أن النقود تنقسم إلى ذهب وفضة (مثل ارسطو).

- شبه النقود بالمرأة له لون وتجلي كل لون.

عمل السوق: ان الطريقة التي حلل بها الإمام الغزالي عمل السوق جعلت من المؤرخين يعتبرونه أول من أسس الروح الرأسمالية فقد نادى بالحرية الكاملة في عمل الأسواق وحرية التسعير وان الثمن العادل هو الناتج من التقاء ثمن البائع مع المشتري والذي عرف بسعر التوازن فيما بعد

دعى الإمام الغزالي إلى ضرورة وجود مراقبة على السوق لمحاربة التخزين والبيع بسعر مرتفع محاربة الغش والتدليس.

دور الدولة: من واجبات الدولة الأساسية عند الغزالي هي المراقبة على الأسواق والأنشطة الأساسية سواء زراعية أو صناعية والنمو الاقتصادي يستلزم تدخل الدولة لإقرار العدالة والأمن والاستقرار .

المالية العامة: أهمية إدارة أموال الدولة بكفاءة ، اى لابد ان تكون الضرائب عادلة اى تصاعديّة والإنفاق يكون على تقديم الخدمات.





الفصل الرابع: _____ الوقائع الاقتصادية في مرحلة النظام الرأسمالي

بعد زوال النظام الإقطاعي في أوروبا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي ظهر وازدهر في أوروبا الغربية فغير من وجه المعمورة تغيرا جذريا.

أولا: ماهية النظام الرأسمالي

❖ تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي

هو ذلك النظام الاقتصادي الذي يقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية التي تتمثل في : حرية التملك، التعاقد، الإنتاج، التسعير، التبادل، الاستهلاك، حرية التصرف في الدخل والثروة، وتتخذ فيه القرارات وفقا لألية السوق الحرة، بغية تحقيق أكبر عائد مادي ممكن لأطراف التعامل

❖ أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي

الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي هو تحقيق المصلحة الذاتية للفرد، أي إشباع الحاجات والرغبات الفردية للمجتمع ، وهذا ما يعبر عنه بالفردية وإذا ما سعى كل فرد في المجتمع عند قيامه بالنشاط الاقتصادي إلى تحقيق مصلحته الخاصة فإن مصلحة المجتمع ككل سوف تحقق، فالمصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي

❖ خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي.

تتمثل خصائص النظام الرأسمالي فيما يلي:

- الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية؛
- الحرية الاقتصادية فالمنتج مثال له الحق في التصرف في المواد الأولية؛
- حافز الربح؛
- سيادة المنتج؛
- تقسيم الناتج الإجمالي إلى قسمين حسب طبقات المجتمع (العمال وأرباب العمل؛
- اعتماد النظام الرأسمالي على الصناعة بالدرجة الأولى بدال من الزراعة؛
- توسع مجالات التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- الانتقال الحر لليد العاملة وانفصالها عن وسائل الإنتاج الأخرى.



❖ العوامل التي ساهمت في قيام النظام الرأسمالي :

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور النظام الرأسمالي، نذكر منها

- القضاء على طبقة الأشراف والأسياد وقيام الدول القومية نتيجة هروب عمال الأرض من الريف إلى المدينة وظهور النقود؛
- ازدياد عدد السكان - الكشوف الجغرافية والفتوحات الأوروبية؛
- تطور النظم النقدية؛
- التطور الفكري والاصلاح الديني.

ثانيا: مراحل النظام الرأسمالي :

تطور النظام الرأسمالي من خلال ثالث مراحل هي: الرأسمالية التجارية، الرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية.

❖ الرأسمالية التجارية

تعد هذه المرحلة بداية التفكير في منحج تكوين الدولة الحالي وبمعناها الحديث ونهاية حكم الكنيسة والاقطاع الذي ساد اوربا لفترة طويلة وتتحدد هذه الفترة منذ بداية عام 1500 م حيث كانت بداية المركنتالية والتي بني بها الفكر الاقتصادي الاوربي وتدرج في تطوره بهذه المرحلة واستمرت لغاية 1776م مع ظهور نظرية آدم سميث في انكلترا .

التجارين (المركنتالية) تعني الحكومة القوية المسيطرة على الافراد المقيمين ضمن حدود البلاد وسيادة دولة الملك وليس رجل الدين او الاقطاعي وبمعنى آخر الدولة ذات الحدود الدولية وبشكلها القائم في البلدان العربية في الوقت الحاضر .

ان مبادئ الفكر التجاري تتجسد في الآتي :

1.تثمين المعادن النفيس وايلاءه اهمية كبيرة .

2.تحقيق الفائض في الميزان التجاري .

3.تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

4.ضرورة ترتيب اوجه النشاط الاقتصادي وحسب مردودها من المعادن النفسية وزيادة السكان .



الفصل الرابع: _____ الوقائع الاقتصادية في مرحلة النظام الرأسمالي

لقد كان صراع دموي ما تم بين الكنيسة والاقطاع وبين المظلومين من السكان والذين يمثلون الاقنان واستغرق فترة طويلة ، واطالت الاعتداءات العلماء ورجال الفكر الحديث لأنها تمثل واقع جديد يتعارض مع ارادة الكنيسة والاقطاع .

وقد مارست المرحلة التجارية أعمالها مع بداية ضعف الكنيسة والاقطاع ونشوء الدولة بمعناها الحديث ، وتمت السيطرة على شؤون البلاد وتم الاتفاق القسري بين الجيل الصاعد ورجال الكنيسة والاقطاع بعد سيطرة الطبقة الصاعدة و ضعف دور الكنيسة على امور الدولة وقد تم الاتفاق على ان الجيل الصاعد يهتم بأمور الدولة والشؤون الاقتصادية (التجارين) وتنشغل الكنيسة في الامور الروحية وعلاقة الانسان بالباري عزوجل وبهذا انتهت سيطرة الكنيسة وكما توضح لنا في اعلاه لم يكن الامر سهلاً بل استمرت الحروب وتمرد من طرف اتحاد الكنيسة والاقطاع على الافراد المتطلعين الى ما هو حديث من الجيل الناشئ ، ان الجيل الجديد يشعر بعدم صلاحية الكنيسة وحكمها لانها لا تؤمن بالتغيير والاكتشاف والتطور الحديث واستعملت العنف بمختلف أشكاله من اجل البقاء

ان الصراع بين القديم والقوى الشابة الرافضة للقديم تأثرت بالثورة الفكرية الحديثة التي سادت اوربا ضد افكار الاقطاع ورجال الدين وتضمنت التأكيد على حق الافراد ، والتي انبثقت منها (حقوق الانسان) في اوربا وعلى اثرها حصل صراع داخل الكنيسة أدى الى انشقاق رجال الكنيسة الانكليز بين مؤيد للحداثة وبين الراض فانشق البروتستانت على الكاثوليك وهم الاكثر تجاوباً مع الافكار التجارية فأيدوا التجاريين على تكوين دولة وباركوا مبدأ الاقتصاد في النفقات وعدم الاسراف في الموارد الذي كان يمارس من قبل السلطة المذهبية للكنيسة الكاثوليكية والأخذ بنظام الاستثمار لأغراض التطور وتنمية الاموال⁽³⁾ ، وهي تعكس الأفكار الرأسمالية الجديدة وكذلك تضمنت بعض المفاهيم الانسانية واستبعاد كل ما هو قديم وقد ارجعوا اسبابه في التخلف الذي عاشته اوربا الى افكار الكنيسة ، وبرز الوعي من خلال الاحتكاك بالمجتمعات المتطورة ، ولم يكن في ذلك الحين مجتمع اكثر تطور من العرب المسلمين ونُقلت الافكار وتأثر بها المتعلمين من الجيل الراض للقديم وعلى أثرها حصلت اختراعات وتطور في المعارف والعلوم مثل الدورة الدموية على يد كوبرنيكس على سبيل المثال لا الحصر فكفرت الكنيسة قسم منها وقتلت القسم الآخر وهناك مؤهلات اخرى ظهرت كوجود الذهب والفضة على اثر الاستكشافات الجغرافية التي سيرد ذكرها ، كلها كانت حوافز للتغيير وانشقاق الكنيسة ومساندة البروتستانت المسيحيين للجيل الصاعد وان انشقاق الكنيسة كان له وقع كبير في ضعف وانهاء دورها وكما ان طرد البروتستانت من اراضيهم من



الفصل الرابع: _____ الوقائع الاقتصادية في مرحلة النظام الرأسمالي

قبل الكاثوليك بالعنف كان عامل ايجابي للجيل الجديد حيث تركوا العديد من الاراضي والاموال وغادروا انكلترا فاستُغلت من قبل الجيل الناشئ للقيام بالنشاطات الاقتصادية وبتشجيع الدولة القومية.

❖ الرأسمالية الصناعية:

تميزت مرحلة الرأسمالية الصناعية بقيام الثورة الصناعية في إنجلترا في منتصف القرن 18 عشر وهذا نتيجة تطور الصناعة وتقدمها وظهور الآلة البخارية والمغزل الآلي.

تستخدم كلمة الثورة الزراعية للتعبير عن التحولات والتغيرات الكيفية التي طرأت على وسائل الإنتاج في الصناعات القطنية والتعدينية وفي صناعة الآلات وذلك في النصف الثاني ومن القرن الثامن عشر في انجلترا وقد أدت هذه الثورة إلى تغير جذري في تقنيات الإنتاج من حيث استبدال العمل اليدوي بالعمل الآلي.

لقيام الثورة الصناعية أسباب، منها:

- زيادة عدد السكان؛
- تساع تجارة أوروبا الداخلية والخارجية؛
- وفرة رؤوس الأموال وإمكانية التراكم الرأسمالي؛
- الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي؛
- التطور العلمي والاكتشافات العلمية.

تتمثل مظاهر الثورة الصناعية في مظهرين هامين هما:

(1) ظهور نظام المصانع الآلية وكبر حجم المشروعات؛

(2) ظهور النزاعات الاحتكارية والصناعية.

خلفت الثورة الصناعية عدة نتائج، أهمها:

☞ زيادة الثروة القومية لدى أوروبا وزيادة قوتها؛

☞ ارتفاع مستويات المعيشة وتمركز السكان في المدن؛

☞ شدة الخلافات بين العمال وأرباب العمل؛

☞ نمو التجارة الخارجية؛

☞ تطور الزراعة الأوروبية. و ظهور نظام المزارع؛

☞ انتشار الاستعمار وما نتج عنه من آثار اقتصادية.



❖ الرأسمالية المالية

ظهرت هذه المرحلة في أواخر القرن 19م، تميزت بتطور وظيفة البنوك نحو ميدان الاستثمار وظهور أشكال جديدة من الشركات، إضافة إلى تزايد تأثير البورصات في الاقتصاد وظهور التركيز المالي (الهلديينغ). مما جعل البنوك تتحكم في النظام الرأسمالي، فلم تعد تقتصر وظيفتها على منح القروض للتجار وأرباب الصناعة فقط، بل أصبحت توظف جزءاً من رأسمالها في النشاط الصناعي. فتحولت إلى

ثالثاً: عيوب الرأسمالية

(1) نمو ظاهرة الاحتكار

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل انتاج معين يقوم به بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة. يجب الأخذ في الاعتبار أيضاً أنه من مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الاحتكارية ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء الآتيم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية. ليؤدي إلى استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال ويؤدي أيضاً إلى سوء استغلال للموارد مما جعل كثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات وسن قوانين لمنع الاحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك.

(2) سوء توزيع الدخل والثروة

يرتكز النظام الرأسمالي على أهمية الملكية الخاصة لعناصر الانتاج، ونظراً لندرة عناصر الانتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة، فإنه من الطبيعي أن تتركز عناصر الانتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع ويبقى باقي أفراد المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر انتاجهم مباشرة، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الانتاج فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل وإعادة استثماره مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الانتاج وتراكمها



الفصل الرابع: _____ الوقائع الاقتصادية في مرحلة النظام الرأسمالي

في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار.

(3) الحرية الوهمية

فالحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا يتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد، فبالنظر على سبيل المثال إلى حرية العمل، نجد أنه لا يتمتع بها العامل البسيط الذي غالبًا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب زيادة المنافسة بين هذه الطبقة التي تكون غالبية الشعب، مما يضطرهم إلى قبول أجور منخفضة حتى لا يتعرضوا للبطالة.

أما حرية الاستهلاك فليست مطلقة أيضًا، وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع، ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض؛ لا تحصل إلا على أساسيات الحياة.

ولا يتوقف ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية فقط بل يتعدى إلى النواحي السياسية، حيث يسيطر الأغنياء على المقومات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمتد نفوذهم إلى النواحي السياسية فيصل نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة والحصول على أعلى مراكز فيها وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب وانتخابها، بما يملكون من أموال تنفق على الدعاية ووسائل الإعلام.





الفصل الخامس: _____ الوقائع الاقتصادية في النظام الاشتراكي

الاشتراكية هي مذهب سياسي واقتصادي رأى النور مع بداية القرن الـ19 عشر في أوروبا، كرد فعل على الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الانتشار الواسع للنمط الرأسمالي في الإنتاج وتركز رأس المال، ويسعى إلى إعادة تنظيم المجتمع بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرفاهية للجميع.

أولا: ماهية النظام الاشتراكي

❖ المفهوم والسياق التاريخي

أدى شيوع النمط الرأسمالي في الإنتاج بفضل التقدم التقني الذي أفرزته الثورة الصناعية وتركز رأس المال في أيدي أقلية (البورجوازية)، إلى حالة استقطاب حاد داخل المجتمع تمخض عنها نشوء طبقتين متعارضتي المصالح هما: البورجوازية (أصحاب رأس المال) والبروليتاريا (العمال).

وأمام تعاظم أعداد العمال الملتحقين بالمدن للعمل في المصانع إضافة إلى بداية تشكل الوعي لدى طبقة العمال بذاتها وبمدى بؤس أوضاعها الاجتماعية وحجم استغلال أرباب العمل لها؛ برزت إلى الوجود حركة عمالية منظمة للدفاع عن حقوق العمال والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية.

ووفرت الأفكار الاشتراكية سندا فكريا وأساسا نظريا لنضال الحركة العمالية، بدعوتها إلى الانتقال من مجتمع رأسمالي تتركز فيه الثروة في أيدي أقلية إلى مجتمع اشتراكي تتوزع فيه الثروة بشكل عادل، ويعيش فيه الجميع في مساواة ورفاهية ووثام.

❖ الأفكار والمبادئ (الاشتراكية المثالية، الاشتراكية العلمية)

بالرغم من اتفاق الاشتراكيين حول المبادئ الكبرى والغايات فإنهم انقسموا تاريخيا إلى تيارين مختلفين يتبنى كل منهما مذهباً مغايراً: الاشتراكية المثالية والاشتراكية العلمية. وتتمثل أوجه التباين بين هذين التيارين في المنطلقات وبعض المبادئ، بالإضافة إلى السبل التي يقترحانها لترجمة غاياتهما واقعا على الأرض.

وقد اتفق الاشتراكيون بشكل عام على مطلب العدالة في توزيع الثروة، وضرورة تحجيم الملكية الخاصة مقابل تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. كما أنهم يؤمنون جميعا بمنح الدولة دورا رياديا في الحياة الاقتصادية، لكن حجم هذا الدور يختلف عند كل من الفريقين.



الاشتراكية المثالية

تقوم على نزعة إنسانية ونقد أخلاقي للرأسمالية، وتدعو للانتقال إلى نظام اجتماعي يحقق العدالة والرفاهية للجميع، من خلال تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل التعاوني والتعليم الشامل لكل الناس، والقضاء على الفقر وعلى كل أشكال الاستغلال.

ويرى المحسوبون على الاشتراكية المثالية أن دور الدولة هو التعاون مع القطاع الخاص (اقتصاد مختلط)، من أجل تصحيح الاختلالات التي قد تنتج عن اللجوء إلى مؤسسة السوق بغرض تنظيم الإنتاج. ومن جملة هذه الاختلالات أن ينتج السوق عرضا يفوق الطلب بكثير مما يؤدي إلى تبذير الموارد، أو العكس مما يؤدي إلى ندرة تسبب غلاء الأسعار.

ويؤمن الاشتراكيون المثاليون بالطرق السلمية وغير الثورية لبلوغ مرادهم وتحقيق أملهم في بناء مجتمع اشتراكي يسوده العدل والمساواة، لأن الإنسان في نظرهم كائن عقلائي مجبول على الطيبة، ولا حاجة إلى العنف الثوري لإقناع كافة المجتمع بتبني أفكارهم. وهذا الذي جعل مخالفيهم من بقية الاشتراكيين يصفونهم بالمثالية.

ويعد كل من الإنجليزي روبرت أوين والفرنسيين سان سيمون وشارل فوريي من أبرز المفكرين الذين يمثلون هذا التيار داخل الاشتراكية.

الاشتراكية العلمية

أنصارها يقولون إنهم يستندون إلى فهم علمي ونقد عقلائي للرأسمالية، فهم يرتكز على رؤية مادية لحركة التاريخ باعتباره صراعا مستمرا بين الطبقات وكفاحا متواصلا من أجل نيل الحقوق.

ويرى منظرو هذا المذهب أن الرأسمالية ليست إلا مرحلة فقط ولن يتوقف التاريخ عندها، بل سيتجاوزها كما تجاوز غيرها (الإقطاعية والعبودية)، وستتحول المجتمعات الإنسانية إلى نمط جديد من التنظيم الاجتماعي (المجتمع الاشتراكي).

ويعتقدون أن إشاعة الوعي لدى طبقة البروليتاريا (العمال) بضرورة تبني الخيار الثوري هو السبيل الوحيد الكفيل بخلخلة الوضع القائم وإحداث التحول المنشود.



الفصل الخامس: _____ الوقائع الاقتصادية في النظام الاشتراكي

وبخصوص دور الدولة في الاقتصاد، فإن منظري الاشتراكية العلمية يؤمنون باحتكار الدولة لكل وسائل الإنتاج دون أي استثناء، وتأميم كل المقاولات المملوكة للخواص. ويرون أن الإنتاج ينبغي أن ينظم بشكل مركزي وموجه عبر إسناده إلى هيئة للتخطيط تقوم مقام السوق في الاقتصاد الرأسمالي.

كما أنهم -خلافًا لأصحاب الاشتراكية المثالية- ينظرون إلى المجتمع الاشتراكي الذي تسهر فيه الدولة على تنظيم الإنتاج باعتباره مرحلة تاريخية انتقالية فقط (مرحلة التحول الثوري)، ستقود في النهاية إلى قيام الشيوعية حيث يصبح المجتمع خالياً من الطبقات وتلغى الدولة لانعدام الحاجة إليها حينئذ. ويعد كارل ماركس وصديقه فريدريك إنجلز رائدين لهذا المذهب بامتياز.

ثانياً: عيوب الاشتراكية

تتعدد عيوب النظام الاشتراكي، وفيما يأتي إجمالها

- 1- المركزية الشديدة وتركز السلطة: تعدّ المركزية القوية وتركز السلطة السياسية ممّا قد نتج عنها الوقوع في الكثير من الأخطاء التي حالت دون أن تحقق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية في تخصيص بعض الموارد، إضافة إلى التأخر في اتخاذ الكثير من القرارات الهامة.
- 2- البيروقراطية والتعقيدات المكتبية: تعمقت البيروقراطية والتعقيدات المكتبية وذلك بسبب تحديد كمية الإنتاج ونوعيته، واختيار بعض الطرق وأساليب الإنتاج المختلفة وغيرها الكثير، وجميعها قرارات تتخذ من لجنة مختصة بالتخطيط المركزي وبالتالي فهي عملية تتطلب عددًا كبيرًا جدًا من الموظفين الذين يجمعون البيانات والإحصاءات وتبويبها وتحليلها.
- 3- عدم القضاء على الاستغلال: كان من نتائج التطبيق العملي للنظام الاشتراكي أنها لم تكن قادرة على أن تحقق العدالة في التوزيع بل حدث خلاف ما ادعته، فأصبح فائض القيمة الذي كان يذهب لصالح الرأسماليين في النظام الرأسمالي، يذهب إلى خزينة الدولة في النظام الاشتراكي.
- 4- غياب نظام حوافز كفاء



ثالثا: الاقتصاد الماركسي

❖ كارل ماركس (1818 – 1883)

يرى ماركس من خلال المادية التاريخية أن التاريخ ليس مجرد حكايات وقصص متناثرة وإنما يخضع التطور التاريخي لقوانين عامة ومهمة الباحث هي اكتشاف هذه القوانين .

يتميز ماركس بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتي تعتبر الهيكل أو البنيان الأساسي للاقتصاد وبين مجموعة الأفكار والعلاقات السياسية والقانونية والتي تمثل الهيكل العلوي .

بالنسبة لماركس يضع الأفراد التاريخ عند قيامهم بالإنتاج الذي يعتبر أهم حدث تاريخي وهذا الإنتاج يؤدي إلى قيام علاقات بين الأفراد لذلك لابد من التمييز بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج أي بين أدوات ووسائل الإنتاج والروابط بين الأفراد ببعضهم البعض وبين الأفراد وعلاقات الإنتاج (ملكية وغيرها).

تطور قوي الإنتاج يؤدي إلى تطور علاقات الإنتاج لكن لا يعني هذا أن هناك تناسق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وفي غياب هذا التناسق ووجود تناقض فلا بد من تغيير من خلال ثورة اجتماعية تؤدي إلى إزالة التعارض .

يعتبر ماركس أن علاقات الإنتاج تحكم جميع مظاهر الحياة الاجتماعية (هيكل علوي) لكن تطور المجتمع يبقى رهين تطور قوي الإنتاج وهذا هو المقصود بالمادية التاريخية أو التفسير المادي للتاريخ أو التفسير الاقتصادي للتاريخ .

- من خلال المادية التاريخية فإن الإنسانية مرت بعدد من الأنظمة الاجتماعية ولكل نظام علاقات إنتاج وقوى إنتاج.

- يرى ماركس أن تطور وسائل الإنتاج لن يقف عند النظام الرأسمالي إذ أ تطور أدوات الإنتاج سيجعل العلاقات الإنتاجية الرأسمالية عقبة في سبيل التطور . فالتطور المعني يؤدي إلى مزيد من تقسيم العمل والتخصص وبالتالي يؤدي هذا التطور إلى جماعية وهو ما يؤدي إلى إضفاء الصفة الاجتماعية على أساليب الإنتاج وهذا لا يستقيم مع العلاقات الرأسمالية القائمة على الملكية الفردية لذلك يرى ماركس من ضرورة تغيير هذه العلاقات وقيام نوم جديد من الملكية الجماعية تتناسب مع تطور أساليب الإنتاج فأمام جماعية الإنتاج لابد من جماعية ملكية عناصر الإنتاج أي الاشتراك في عناصر الإنتاج



الفصل الخامس: _____ الوقائع الاقتصادية في النظام الاشتراكي

- يرى ماركس بأن هذا التطور للنظام الرأسمالي هو حتي نتيجة التناقض الأساسي في المجتمع وانقسامه إلى طبقة البروليتاريا وطبقة البرجوازية.

المسائل الاقتصادية التي تناولها ماركس خضع فيها لنظريته الفلسفية وأهم شيء قام به ماركس هو نقده للنظام الرأسمالي واعتقاده بإنهيار هذا النظام وسقوطه وذلك للتناقضات التي توجد فيه ولكنه لم يبين كيفية عمل النظام الاشتراكي ولعل أهم المواضيع الاقتصادية التي تناولها ماركس هي : نظرية القيمة ، ميل معدل الربح للتناقض تركز رأس المال الفقر العام والأزمات الاقتصادية .

❖ نظرية القيمة عند ماركس :

أخذ ماركس في الأول بنظرية العمل وبالتالي فهو يؤيد نظرية القيمة عند المدرسة التقليدية حيث يفرق ماركس بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل مع السلع الأخرى. ويعتبر ماركس أن القيمة التبادلية لسلعة مع سلعة أخرى لا بد أن تعبر عن شيء مشترك بين هذه السلع كأن تكون سلعة ثالثة تُبين قيمة السلع ببعضها البعض (مثل المقام الموحد) وكان العمل هو العنصر الثالث الذي يبحث عنه ماركس لمقارنة السلع ببعضها البعض.

واجه ماركس مشكلة في تحديد قيمة العمل وذلك من خلال التمييز بين أنواع مختلفة من العمل فهناك عمل بطيء بأدوات تقليدية متأخرة وهناك عمل نشيط بأدوات متقدمة وساعة عمل من الثاني ولتفادي هذا المشكل أجاب ماركس بأن العبرة هي كمية العمل اللازم اجتماعياً " أي العمل تحت الطرق السائدة أو الغالبة في المجتمع.

المشكل الثاني أن العمل ليس عنصر متجانساً فهناك العمل اليدوي وهناك العمل الفني الماهر والعمل الذهني ولمقارنة هذه الأعمال أجاب ماركس بأن المقارنة تتم في الواقع من وراء ظهر المنتجين.

وكان الهدف الأساسي من وراء تفسير نظرية القيمة عند ماركس هو تغيير فائض القيمة التي يتحصل عليه الرأسماليون في ظل النظام الرأسمالي.

يرى ماركس أن التبادل يختلف في ظل النظام الرأسمالي عنه في ظل الإنتاج البسيط : ففي الإنتاج البسيط يبيع المنتج سلعة مقابل نقود للحصول على سلعة أخرى ويحقق فائدة إذا كانت منفعة السلعة التي يأخذها أكبر من السلعة التي يبيعها : ويكون التبادل بهذا الشكل سلعة أ ← نقود ← سلعة أما في



الفصل الخامس: _____ الوقائع الاقتصادية في النظام الاشتراكي

النظام الرأسمالي فإن الدورة تكون نقود لشراء اليد العاملة والمواد الأولية ثم بيع السلع ثم المحصول على نقود ← سلع ← نقود .

ويحصل الرأسمالي على فائدة إذا كانت النقود التي أنفقتها في الاول أقل من النقود التي تحصل عليها في الآخر ويرى ماركس أن هذا النقود ناتجة عن فائض في القيمة وفائض القيمة ناتج عن استغلال العمال الذين يعتبرون المنتجين الوحيدين ، وحصول الرأسمالي على هذا الفائض ليس له ما يبرره سوى النظم البائدة.

❖ تعديل نظرية القيمة عند ماركس :

في الجزء الثالث من كتابه " رأس المال " عدل ماركس نظرية القيمة ولفهم ذلك لابد من المخططات التالية :

- رأس المال المتغير: هو ما يدفعه الرأسمالي للعمال.
 - رأس المال الثابت: ما يدفعه الرأسمالي كثمن للآلات والمعدات.
 - معدل فائض القيمة أو معدل الاستغلال: هو النسبة أو الفرق بين فائض القيمة وبين رأس المال متغير .
 - معدل الربح: هو النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال الكلي (المتغير والثابت).
 - التركيب العضوي لرأس المال: النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال الكلي.
 - يطلق ماركس على أجور العمال راس المال المتغير لأن العمل يزيد من قيمة السلعة التي ينتجها بينما المعدات لا تزيد في قيمة السلعة وإنما تنتقل إليها قيمتها فقط.
- لاحظ ماركس في الصياغة الجديدة لنظرية القيمة أن معدل التبادل لا يتوقف على العمل وحده وإنما أيضاً على معدل الربح وهذا يعني أن ماركس أقر بنظرية نفقة الإنتاج بمعنى أن راس المال المستخدم (رأس المال الثابت) يؤثر أيضاً في قيمة السلعة.



❖ ميل معدل الربح إلى التناقص:

يعتقد ماركس مثل المدرسة التقليدية بان الاقتصاد الرأسمالي يميل إلى الركود حيث ينخفض معدل الربح مما يحول دون القيام باستثمارات جديدة.

تركز رأس المال : ويقصد بهذا أن النظام الرأسمالي تكون فيه المشروعات تتجه إلى استخدام وسائل (3) إنتاجية أكثر رأسمالية وكذلك نحو الاحتكار ويعني أن النظام الرأسمالي يمتاز عن الأنظمة الأخرى بزيادة تراكم رأس المال من هنا جاءت تسميته بالنظام الرأسمالي .

☞ **الفقر العام** : بالنسبة للمدرسة التقليدية فإن الأجور تتحدد عند الحد الأدنى اللازم للمعيشة وقد انتهى ماركس إلى نفس النتيجة وأعتبر أن النظام الرأسمالي يبقى العمال في حالة فقر مستمر ولا يمكن أن تزيد الأجور عن مستوى الكفاف ويعود ذلك إلى الاستعمال المكثف من رأس المال الذي يجد من طلب اليد العاملة وبالتالي انخفاض الأجور.

ملاحظة : هناك تناقض في أفكار ماركس فميل معدل الربح إلى الانخفاض والفقر العام واستمرار الأجور عند حد الكفاف وزيادة رأس المال لا يمكن أن تكون كلها صحيحة في نفس الوقت .

☞ **الأزمات الاقتصادية** :

توجد عدة تفسيرات عند ماركس للأزمات الاقتصادية إذ يعتبر أن أسباب الأزمات الاقتصادية هو الإفراط في الإنتاج أو نقص الاستهلاك خاصة مع تراكم رأس المال وضعف الأجور.

- السبب الآخر للأزمات هو انخفاض معدل الربح وانخفاض الاستثمار – كذلك الفوضى في النظام الرأسمالي وعدم معرفة حاجيات السوق على وجه الدقة يمكن أن يؤدي إلى تقلبات شديدة وقد يترتب عنها الإفراط في إنتاج بعض السلع مما يجعل خلل في السوق .

☞ **الترابط في الاقتصاد** :

حاول ماركس مثل كسناي kusney تفسير الترابط بين القطاعات وقسم الاقتصاد إلى قطاعين الأول لإنتاج السلع الرأسمالية والثاني لإنتاج السلع الاستهلاكية ووضع كيفية الترابط بينهما.





أولاً: مفهوم الأزمة

إن مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، أصبح يمس كل الجوانب الحياة الاقتصادية والمالية وذلك لتعدد المفاهيم والآراء الواردة في شأن تصنيف هذا المفهوم.

فالأزمة الاقتصادية هي حالة مفاجئة من الاضطراب والخلل في النظام الاقتصادي العام الخاص بالدول، والذي تنتج عنه حالة من عدم التوازن في كافة الجوانب والعناصر الاقتصادية من حيث الإنتاج والاستهلاك، والدخل والأسعار والمنافسة والتصدير والاستيراد، وأسعار العملات وغيرها. ويرى البعض انها حالة من الانخفاض غير المسبوق وغير المخطط له في أسعار 2 الأصول، والتي تتمثل في رأس المال، والأسهم وحسابات الادخار وحقوق الملكية.

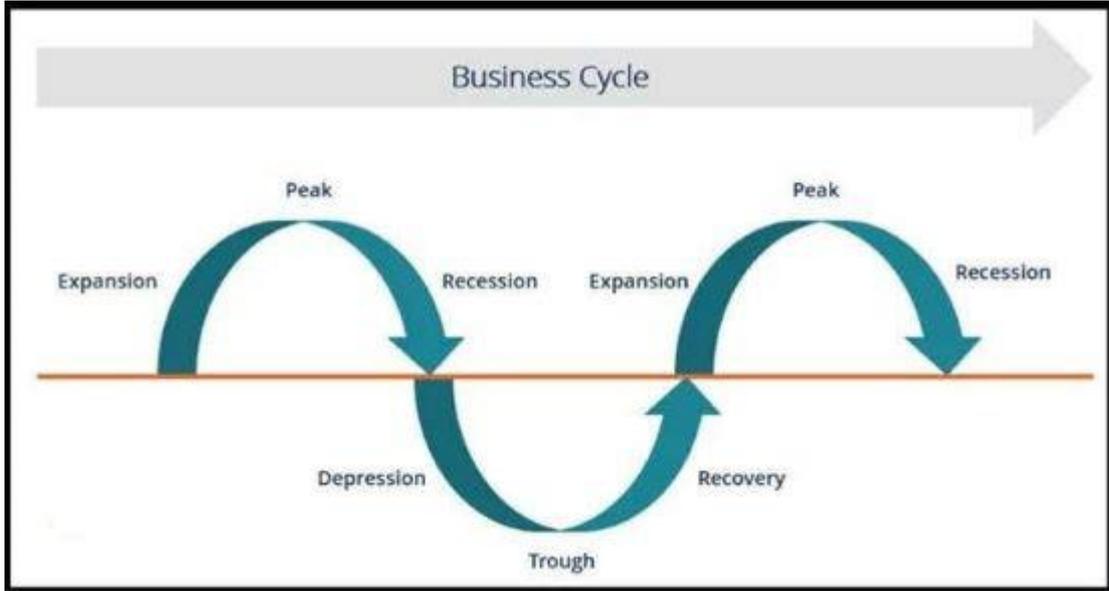
هي عبارة عن حالة اقتصادية حرجة يعيشها المجتمع تتجلى في تراجع مستوى النشاط الاقتصادي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بالمقارنة مع فترات سابقة، فتنتشر البطالة ويختل التوازن بني العرض والطلب. وهناك من يعرف الأزمة الاقتصادية بأنها مرحلة يمر بها الاقتصاد في جميع الأحوال وهي لا تعني تعطل المصالح الاقتصادية بالضرورة، لكونها تمثل مرحلة تأتي خلال تعاقب الارتفاع والانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، وهو ما يعرب عنو بالدورة الاقتصادية.

ثانياً: مفهوم ومراحل الدورة الاقتصادية

يمكن تعريف الدورة الاقتصادية بأنها التقلبات التي تحدث في أي اقتصاد بصفة دورية علي مستوى النشاط الاقتصادي، مثل التغيرات في مستوى الإنتاج والأسعار والتوظيف.

كما أن الدورة الاقتصادية تصف ارتفاع وانخفاض إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، ويتم قياس دورات الأعمال بشكل عام باستخدام اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.





يمكن تقسيم مراحل الدورة الاقتصادية إلى أربع مراحل تبدأ بمرحلة التوسع، ثم تأتي مرحلة القمة، ثم تأتي مرحلة الركود وفي النهاية نجد مرحلة الكساد، وسوف نشرح كل مرحلة باختصار الآن.

1- مرحلة التوسع أو الانتعاش

هذه هي المرحلة الأولى، وتتميز تلك المرحلة بزيادة في العمالة والدخل والإنتاج والمبيعات، كما يتمتع الاقتصاد بتدفق مستمر في المعروض النقدي مع ازدهار الاستثمار.

2- مرحلة الرواج أو القمة

تبدأ هذه المرحلة بعد وصول النمو إلى حده الأقصى مع وصول الأسعار إلى أعلى مستوياتها، وكذلك حجم الدخل ومستويات التوظيف مع استغلال جميع الموارد المتاحة (الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم) بالكامل.

وتسعى البنوك المركزية حينها لرفع أسعار الفائدة وبيع السندات الحكومية لكبح جماح التضخم وسحب الفائض النقدي من الاقتصاد.

3- مرحلة الركود

خلال فترة الركود نجد أنه ترتفع معدلات البطالة، ويبطئ الإنتاج، وتبدأ المبيعات في الانخفاض بسبب انخفاض الطلب، وتصبح الدخول منخفضة.



كما تتسم تلك المرحلة بهبوط المستوى العام للأسعار مع تراجع الناتج المحلي أو القومي، كما تطلب البنوك قروضها من العملاء، كما يتزايد المخزون السلعي.

4- مرحلة الكساد

تسعى البنوك المركزية في هذه المرحلة لتخفيض سعر الفائدة وشراء السندات الحكومية بهدف تشجيع الاستثمار لخفض مستوى البطالة إلى القيمة المستهدفة.

ثالثاً: أزمة الكساد (1929-1933)

عرف القرن العشرون عديد الازمات الاقتصادية والمالية العالمية التي مست كثيرا من بلدان العالم أهمها أزمة الكساد العالمي (1929 - 1933)، ولقد طرح الاقتصاديون والمؤرخون والسياسيون العديد من علامات الاستفهام حول مشكلة أزمة الكساد العالمي التي أصابت مركز الرأسمالية في العالم ونقلت العدوى في ظاهرة مقلقة ومثيرة للاهتمام إلى مختلف دول العالم، مخلفة أثارا سلبية خطيرة هددت الاستقرار السياسي والاقتصادي لتلك .

❖ أسباب الظهور:

وفي بداية سنة 1926م بدأت بعض المؤشرات التي تنبأ بوقوع الأزمة في الظهور وهذا ما حدث في سنة 2007م حيث وقعت الأزمة الحالية في أيلول 2008م. ومن هذه المؤشرات بداية تقلص الطلب في قطاع العقارات حيث لم تحرك الدولة ساكناً، ثم تبعه ارتفاع في سعر المحروقات، ثم تفاقمت مديونية العائلات حيث أصبحت عاجزة عن سداد دونها وتأزمت الأوضاع عبر ارتفاع كبير في معدل الفائدة. وفي يوم 28 تشرين الأول\ أكتوبر من عام 1929م انخفض مؤشر داو جونز في نيويورك بمقدار 10% فأطلق سمسرة السوق على ذلك اليوم بـ "الاثنين الأسود" لأن الكثير منهم باعوا أسهمهم بخسارة. ولكن السوق المالية واصلت انهيارها يوم الثلاثاء 29 تشرين ثاني / نوفمبر عام 1929م فأطلق على ذلك اليوم ايضاً "الثلاثاء الاسود" وكان نسبة انهيار وتراجع السوق خلال يومين فقط تساوي 23% وفي نهاية الاسبوع الذي بدأ في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1929م انهار مؤشر داو جونز بأكثر قليلاً من 40% مقارنة بمستواه في شهر أيلول \ سبتمبر من العام نفسه (1929م) وهكذا انخفضت قيمة الأسهم فكرست بذلك انهيار السوق المالي. وعليه فان الذي حصل هو أن الاقتصاد الأمريكي مر بتراجع عادي وهذا يعتبر من أحد مظاهر الرأسمالية وذلك عندما يحدث اختلال في التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لأسباب كثيرة. وبدلاً من استخدام أدوات الإنعاش المعروفة كخفض نسبة الضرائب وزيادة مستوى السيولة



حدث العكس. حيث ارتفعت الضرائب ارتفاعاً بسيطاً ولكن السيولة انخفضت بمقدار الثلث في نهاية تشرين ثاني مقارنة بما كانت عليه في بداية أيلول من عام 1929م وهذا انخفاض كبير في مؤشر مهم وحيوي ينبأ بأن النشاط الاقتصادي تحيط به صعوبات جمه مثل خفض الإنفاق وتقليص فرص العمل وانخفاض الإنتاج وانخفاض الأسعار الذي يؤدي إلى إفلاس مزارعين ومصنعين ومقدمي خدمات بما فيها الخدمات المالية.

وخلاصة القول أن تراجع الاقتصاد الأمريكي في عام 1929م تحول إلى كساد عالمي أوشك أن يوصل الشيوعيين إلى سدة الحكم في أوروبا (ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا) لو لم يسبقهم النازيون والفاشيون إلى ذلك.

إن أسباب أزمة 1929م نقدية بالدرجة الأولى ومالية من الدرجة الثانية ولم تسببها آلية العرض والطلب التي أطلق عليها آدم سميث "الأيدي الخفية" لقد كان متوفراً لدى الاحتياطي الفيدرالي والذي أسس في عام 1913م جميع الأدوات المعروفة للاقتصاديين لرفع مستوى السيولة الكفيلة بإيقاف تحويل التراجع الاقتصادي المؤقت في أمريكا فقط إلى كساد هائل بدأ في أمريكا ومن ثم انتقل إلى بقية دول العالم.

لقد أصبحت البنوك في هذه الأزمة غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها وإرجاع الودائع إلى أصحابها وكذلك توقفت عن القيام بتمويل المشاريع وانتقلت الأزمة من مجالها المالي إلى مجالها الاقتصادي العيني فانخفض المستوى الإنتاجي ابتداء من صناعة السيارات وكذلك انخفض الطلب أيضاً.

ولذلك قامت الدولة باتخاذ إجراءات ضرورية لإنقاذ الأوضاع الاقتصادية المتردية من إفلاس محقق. ولم تكن الاقتصاديات الدولية مترابطة مع بعضها البعض كما هو الحال اليوم ولم تكن أنظمة الصرف مرنة أو عائمة. فاتفقت جميع الدول على خفض قيمة العملات واستخدام السياسات الحمائية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية السيئة.

وجاء رد الفعل الأول على الأزمة من بريطانيا التي أقرت بفقدان عظمتها ومن ثم أوقفت تحويل الجنيه الإسترليني إلى ذهب وأحدثت منطقة الجنيه الإسترليني والتي كانت تضم إنجلترا ومستعمراتها آنذاك وكان الهدف من هذا التجمع هو التأزر حول وجود عملة موحدة وهي الجنيه الإسترليني ونظام التبادل المشترك بين دول المجموعة وعليه يمكن القول أن إنجلترا خرجت من موقع الهيمنة إلى موقع الانزواء.

ولكن أهم إنجاز فرضته معالجة الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات من القرن الماضي هو ما حدث في الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الذي انطلقت منه الأزمة والمركز الرئيسي للرأسمالية في العالم حيث أخرجت هذه المعالجة إلى حيز الوجود أولوية تدخل الدول في معالجة الأزمة. وفي عام 1932م تم انتخاب



الرئيسي الأمريكي الإصلاحي فرانكلين روزفلت وجاءت فترة حكمه في خضم أزمة الكساد الكبير فقام بإجراءات عديدة على الصعيد الاقتصادي كان أولها مضاعفة الإنفاق على الأشغال العامة في كافة البلاد مثل بناء الطرق والجسور والموانئ البحرية والمطارات ووضع برامج اجتماعية تصب في مصلحة المواطن مثل برامج التقاعد، وبرنامج علاج متقاعدي القوات المسلحة وبرامج بدل البطالة وضمان الودائع التي لا تزيد على مئة ألف دولار وتشكيل هيئات للرقابة المالية. فزيادة الإنفاق أدت إلى زيادة مستوى السيولة وأحاديث الرئيس الأسبوعية من خلال الراديو كانت تدخل الثقة والطمأنينة إلى نفوس الناس، وإذا رجعت الثقة التي لا يقف عثرة في طريقها تدني مستويات السيولة، استعاد أي اقتصاد صناعي انتعاشه ونشاطه ومع بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939م انتهى الكساد وارتفعت الدخول وتقلصت البطالة.

ومن الطبيعي أن يمر الاقتصاد الأمريكي الذي نما بنسب كبيرة من عام 1937م حتى عام 1950 بتراجع مؤقت وهذا ما حدث في عهد إدارة الرئيس أيزنهاور والذي فاز في انتخابات الرئاسة الأمريكية في تشرين ثاني عام 1952م. والذي شرع في بناء الطرق في الولايات المتحدة من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها وهذا ما أدى إلى رفع مستوى السيولة والقضاء على التراجع الاقتصادي المؤقت.

إن دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية قاد إلى تحريك اقتصادها وإنعاشه وخاصة في قطاع الإنتاج حيث ارتفع إنتاج الحديد والفحم المادتين الضروريتين لإنتاج المعدات الحربية. ولذلك أصبحت الولايات المتحدة تمتلك فائضاً من السلع والعملية وهذا ما ساعدها على التحكم في مجريات الأمور بعد الحرب وتربعت على قمة العالم سياسياً واقتصادياً.

رابعاً: الأوضاع الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها

من المعروف أن الصراع في الحرب العالمية الثانية كان يجري بين دول الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة ودول المحور (اليابان وألمانيا) وفي النهاية انتصر الحلفاء على المحور وكان يجري على الساحة أيضاً مواجهة عقائدية بين المد الليبرالي بزعامة أمريكا والمد الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي حيث جرى على أثره تقسيم مناطق النفوذ بين الطرفين والمثال على ذلك أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. وفي أثناء سنوات الحرب جرى حوار يتناول الجانب الاقتصادي بين الولايات المتحدة وانجلترا وخاصة الاجتماع الذي عقد بين الطرفين في عام 1941م من أجل إقرار نظام نقدي جديد لأن الممارسات النقدية والجمانية التي نتجت عن أزمة الكساد الكبير أدت إلى وقوع الحرب العالمية الثانية، وقد عكس الحوار بين الدولتين عن المنافسة بينهما وسعيهما لإيجاد ظروف تعاونية اقتصادية لضمان استمرارية عملية السلام بين الدول. وقد وضع



جدول الحوار بين الدولتين كل من "كينز" العالم الاقتصادي الإنكليزي ويمثل بريطانيا و "وايت" وزير الخزانة الأمريكي ويمثل أمريكا وتوصلت المحادثات بين الطرفين إلى عقد مؤتمر بريتون وودز" عام 1944م الذي خرج بقرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخرج المؤتمر أيضاً بوضع أسس نظام نقدي عالمي على أساس ثبات معدل الصرف وارتباط الدولار بالذهب لكي يصبح عملة رئيسية في العالم.

وعكست هذه القرارات طبيعة توازن القوى السياسية والاقتصادية بعد الحرب، فأمريكا كانت تملك 80% من احتياطي الذهب وأول قوة صناعية في العالم واستطاعت أمريكا بفضل الفائض المالي والسلعي أن تقدم جزءاً كبيراً منها إلى الدول التي دمرتها الحرب مثل بلدان أوروبا الغربية واليابان. وأن تمول مشاريع إعمار البنية التحتية في دول أوروبا الغربية من خلال مشروع "مارشال". وأصبحت "وول ستريت" مركز النشاط التمويلي الرئيسي في العالم وذلك على حساب لندن التي أصبحت تابعة لها. وهكذا استطاعت الولايات المتحدة والدولار من فرض سيادتهما على النشاطات الاقتصادية والمالية مدة ثلاثين سنة وخلال هذه العقود الثلاث نمت اقتصاديات الدول الغربية نمواً جيداً رافقه ارتفاع في مستوى الإنتاجية والتشغيل.

ومع مرور السنين بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت بعض الدول ونخص بالذكر كل من ألمانيا واليابان من بناء قواعد إنتاجية قوية وفعالة وأصبحت قوتين تصديرتين أساسيتين حيث تجمع لديهما فوائض مالية أسهمت في تقوية عمليتهما المارك والين وفي نفس الوقت زاد عجز الميزانية في الولايات المتحدة بسبب ارتفاع النفقات العسكرية نتيجة لتمويل حرب فيتنام وسباق التسلح بين أمريكا والاتحاد السوفيتي وبرنامج غزو الفضاء.

وفي أوائل عام 1971م طالبت ألمانيا بتحويل احتياطاتها الخارجية من الدولار إلى ذهب في الوقت التي كانت تعاني فيه الولايات المتحدة من نقص حاد في احتياطاتها من الذهب وهذا ما دفع الرئيس نيكسون إلى اتخاذ قرار في 15 آب 1971م يقضي إلى عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وهذا نقيض للقرار الذي اتخذ في "بريتون وودز" عام 1944م وهكذا تحولت أسعار الصرف من أسعار صرف ثابتة إلى أسعار صرف عائمة. وتزامن مع هذا القرار ظهور ظروف سياسية شجعت الدول المنتجة للنفط للمطالبة برفع أسعار الكميات المصدرة من البترول وتغيير العلاقات بينها وبين شركات الكارتل. والسبب وراء قيام الدول بهذه الخطوة هو تدهور قدرتها الشرائية كنتيجة لانخفاض قيمة الدولار بسبب قرارات نيكسون والتداعيات التي أفرزتها حرب أكتوبر عام 1973م.



ومع مرور الزمن حدث تغير في توازن القوى بين الدول المتقدمة فتصاعد إنتاج اليابان وألمانيا في قطاعات إنتاجية مختلفة وبالأخص في صناعة السيارات وفي نفس الوقت ارتفعت مديونية الولايات المتحدة لتصل إلى أكثر من احتياطياتها من العملات وأصبحت اليابان المقرض الأول للولايات المتحدة بفضل الفوائض المتوفرة لديها وتقوم الصين حالياً بنفس الدور الذي قامت به اليابان.

لا بد من الذكر أن أحداث عرفها العالم ووقعت في الثمانينات من القرن الماضي وكان لها تأثير كبير على سير النشاطات الاقتصادية العالمية ومنها الثورة الإيرانية التي وقعت عام 1979م وأدت إلى ارتفاع جديد في أسعار النفط عام 1980م وثانيهما الانفتاح الاقتصادي في الصين في سنوات حكم (دينغ هياو بينغ) عام 1979م وثالثهما انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989م.

خامساً: المعالجة والنتائج

المعالجة

لم يبدأ الانتعاش في الولايات المتحدة إلا عام 1933 مع سياسة العهد الجديد التي وضعها الرئيس فرانكلين روزفلت، حيث نصت سياسة العهد على وضع حلول للأزمة المصرفية عام 1933 وإعادة فتح البنوك السليمة، وإصدار قوانين عامي 1933 و1935 التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات. وكذلك إنشاء مؤسسات لرعاية ضحايا الأزمة من العاطلين، بالإضافة إلى إصدار قوانين تحقق الاستقرار في قطاع الزراعة وإصدار قانون الإصلاح الصناعي عام 1933، وتصحيح استخدام الأوراق المالية من خلال إنشاء لجنة تبادل الأوراق المالية عام 1934.

اقتضى البدء بمعالجة الأزمة توافر السيولة المالية لتحريك السوق ولتأمين السيولة لذلك وجب سحب الودائع الأمريكية من المصارف العالمية وخصوصاً الأوروبية. هذا الإجراء أسهم في انفراج الأوضاع الاقتصادية الأمريكية إلى حد ما ولكنه أسهم في تدويل الأزمة فانتقلت إلى سائر الدول الرأسمالية في العالم وخصوصاً بريطانيا وفرنسا وألمانيا وتبنى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت سياسة اقتصادية جديدة تقوم على الدخول في مشاريع كبرى بهدف تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال لحل مشكلة البطالة وتم لأجل ذلك إنشاء مكاتب التوظيف والتوسع في المشاريع الإنمائية والاجتماعية

ركزت حملة الانتخابات الرئاسية لسنة 1932 على الأسباب والحلول الممكنة للخروج من الكساد الكبير. هربرت هوفر، الرئيس الأمريكي الجمهوري في ذلك الوقت، كان سيء الحظ حيث حدثت كارثة الكساد الكبير بعد دخوله البيت الأبيض بحوالي ثمانية أشهر فقط، فرانكلين روزفلت المرشح



الفصل السادس: أزمة الكساد العظيم 1929

الديموقراطي للبيت الأبيض هاجم الجمهوريين بشدة، وذكر ان هذه الكارثة حدثت بسبب سياسات الجمهوريين خلال العشرينات. وبعد أن اسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز ساحق لروزفلت الديموقراطي على هيربرت هوفر الجمهوري، وبذلك استعدت الولايات المتحدة للدخول في مرحلة جديدة من التغيير السياسي والاقتصادي.

وفي عام 1933 أعلن الرئيس الجديد روزفلت، عن برنامجه الاقتصادي المعروف باسم The New Deal، ما أثار دهشة المحللين والمراقبين هو السرعة التي نفذت فيها خطة الـ New Deal، والتي عادة تستغرق اجيالاً لتطبيقها. وعندما استلم السلطة كان النظام المصرفي والائتماني في حالة شلل تام، وكانت البنوك مغلقة، فأمر روزفلت بفتح المصارف التي لم تتعرض للإفلاس بشكل تدريجي، واعتمدت الحكومة سياسة معتدلة تجاه تضخم العملة، وتوفير الإغاثة لبعض المدينين، في حين وفرت الحكومة تسهيلات ائتمانية سخية إلى الصناع والمزارعين، وسنت أنظمة مشددة على بيع الاوراق المالية في البورصات.

أول خطوات الإصلاح الاقتصادي توجهت نحو العاطلين عن العمل من خلال تشريع سنّة الكونجرس تضمن ايصال المساعدة للشباب العاطلين عن العمل الذين تقع اعمارهم بين 18 و25 سنة، سعى هذا المشروع بـ Works Progress Administration أو الـ WPA ويهدف المشروع إلى توجيه تلك القوى العاطلة تجاه العمل في المشروعات الحكومية الخاصة بالبنية التحتية وتشييد المباني والطرق، وقد اشترك حوالى 2 مليون شاب بهذا البرنامج الذي تم العمل به في نوفمبر 1933 وتم ايقافه في 1934م.

النتائج:

تركت الأزمة الاقتصادية الكبرى تأثيراً كبيراً في الأنظمة الرأسمالية فقد تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر إلى اقتصاد موجه وخضعت بعض القطاعات الحيوية كشركة إنتاج الفحم الإنجليزية وشركة المترو الفرنسية لنظام التأمين. كما تدخلت الدولة لتوجيه الصناعيين والمزارعين والمستثمرين وتوعيتهم.

وأسهمت الأزمة في وصول الأنظمة الدكتاتورية إلى السلطة في بعض البلدان كالنازية في ألمانيا . وأغلقت أسواق كثيرة في وجه التجارة العالمية وتوقف التبادل التجاري واتبعت دول كثيرة سياسة الاكتفاء الذاتي مثل النظامين الفاشي في إيطاليا والنازي في ألمانيا.



كما أن انهماك الكثير من الدول في معالجة أزماتها الاقتصادية جعلها تغفل عن خطورة ما يجري على الصعيد العالمي من انتهاك لقرارات المنظمة الدولية وعودة إلى مبدأ التسلح وخرق المعاهدات الدولية ولقد قوت الأزمة بطريقة غير مباشرة النظام الشيوعي الذي لم يتأثر بها بغض النظر عن أزماته الداخلية. هكذا كانت الأزمة الاقتصادية الكبرى نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى وسبباً من أسباب قيام الحرب العالمية الثانية.

سادسا: الأزمات المالية في الثمانينات

لقد حدثت أزمتهن شهيرتين في الثمانينات هما على التوالي 1987 و 1989 و كان السبب الأساسي لنشوءهما هو تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض و الطلب، لذا سنتطرق لهاتين الأزمتهن و أسباب حدوثهما فيما يلي:

❖ أزمة 19 أكتوبر 1987

أطلقت الصحافة العالمية اسم الاثنين الأسود على 19 أكتوبر 1987 ، عندما انهارت أسواق المال العالمية ببورصة نيويورك، حيث اندفع المستثمرون مرة واحدة إلى بيع أسهمهم ، متسببين في هبوط مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، و سرعان ما انتشر هذا الذعر الذي بدأ في بورصة وول ستريت إلى باقي بورصات العالم، وسادت الفوضى أسواق المال العالمية، و كانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيويورك 800 بليون دولار، أي بنسبة 26% و لندن 22% ، و في طوكيو 17%، و في فرانكفورت 15% ، في أمستردام 12%.

و يعد الاثنين الأسود الانهيار الأكثر قوة في التاريخ بعد الانهيار الرهيب في 28 أكتوبر 1929 ، حيث فقد مؤشر داوجونز الذي يعبر عن تقلبات أسعار 30 نوعاً من أسهم الشركات الصناعية الأعرق و الأكبر في الولايات المتحدة نسبة 21.6% من مستواه السابق البالغ 2247.04 نقطة بينما كان أعلى مستوى له حتى بداية الأزمة 2722.41 نقطة، و هبطت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض و الطلب الناشئ من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل، أصاب كافة الأسهم، فقد كان كبير لدرجة أن المتخصصين فشلوا في مواجهته من خلال السماسرة، أو من خلال تجار الصفقات الكبيرة، هذا عن السوق الحاضرة.



أما سوق العقود المستقبلية و الذي تتعامل فيه مؤسسات متخصصة في الاستثمار بهدف تغطية المخاطر التي قد يتعرض لها مخزونها من الأوراق المالية، و عليه فان تكلفة تأجيل تنفيذ صفقة في هذه السوق يكون أكبر بكثير من تكلفة تأجيل تنفيذ صفقة مماثلة في السوق الحاضرة، لذا فانه في الورق الحاضرة يعطى صانع السوق وقتا للبحث عن طرف آخر للصفقة.

أما في سوق العقود فإن الوقت مكلف و ثمين، و أن التغير في السعر هو الأداة الوحيدة لإعادة التوازن. وباختصار انتهى الأمر بهبوط الأسعار في سوقين وضعف سيولة كلاهما، حيث أصبح من المستحيل التنفيذ الفوري للصفقات التي ترد إلى السوق إلا تكلفة عالية، تمثلت في الانخفاض الشديد في سعر السهم الذي تتضمنه الصفقة، وبقدر لم يتعود عليه العملاء من قب، مما تسبب في تعرض أسهم 5000 شركة تتعامل في البورصات الأمريكية إلى خسارة قدرها 490 مليون دولار تقريبا، كما أعاققت هذه الأزمة الكثير من الشركات الصناعية حديثة التكوين، حيث كانت تعتمد هذه الأخيرة في تمويل مشاريعها على البورصة بإصدار الأسهم و السندات، لكن هذا التمويل أصبح أكثر صعوبة.

وترجع أهم العوامل المساهمة في حدوث الأزمة إلى:

- 1- التطور الهائل في نشاط السوق المالية الدولية الذي بلغ ذروته عام 1987.
- 2- اشتداد و توثيق الروابط و الصلات بين هذه الأسواق.
- 3- ضخامة الصفقات و العمليات في الأسواق المالية العالمية.
- 4- تنوع الأصول المتعامل بها.
- 5- التقنية العالية و المتطورة جدا المستخدمة في إدارة نشاطها و عملياتها.
- 6- استخدام أحدث الأساليب في الاتصال و أكثرها تطورا، مما زاد في سرعة أداء العمليات و ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر.
- 7- طبيعة و خصائص العلاقات النقدية و المالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية، من أهم قنوات انتقال الأزمات و خير برهان على ذلك الدور الهام الذي لعبه الدولار، حيث تسبب تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987.



نلاحظ أن تحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود ساعد على إضعاف صيغتها الوطنية، و اكتسابها صفة الدولية، على سبيل المثال استخدم أحدث الأجهزة الالكترونية في هذه الأسواق يسمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل، أو مجموعة من الأصول المالية في وقت واحد.

لقد تحول الكثير من المستثمرين من اقتناء الأصول المالية طويلة الأجل (الأسهم) إلى الأصول المالية قصيرة الأجل (السندات) بحثا عن ضمانات أكبر، و تجنباً لمخاطر تقلبات قيم الأسهم في ظل حالات عدم الاستقرار الاقتصادي، مما تسبب في فقدان بورصة نيويورك جزء هاماً من نشاطها في الأسهم. وكان المخرج الوحيد للأزمة هو البحث عن أطراف أخرى من السوق للمساعدة في إزالة الخلل، وهذا ما حدث في اليوم الثاني فقد دخلت الشركات الكبيرة لاعادة شراء أسهمها، كما تدخل البنك المركزي بحث البنوك على منح المزيد من الائتمان لتجار الأوراق المالية. فبدأت أسعار الأسهم بالاتجاه صعوداً شيئاً فشيئاً، مما انعكس ايجابياً على مستويات الأسعار في الأسواق الأمريكية في يوم 21 أكتوبر 1987.

❖ أزمة أكتوبر 1989

إثر إعلان الحكومة الأمريكية عن ارتفاع أسعار الجملة و التجزئة في شهر سبتمبر 1989 بنسبة 9% و 5% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي (البنك الاحتياطي الفدرالي) عن تخفيض أسعار الفائدة، تسببت هذه الأخبار في بداية الأزمة صبيحة يوم 13 أكتوبر 1989 عندما فقد مؤشر داوجونز حوالي 190 نقطة، و أقفل عند مستوى 2569 نقطة أي بانخفاض مقداره 7% عن اليوم السابق، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضاع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة.

ما تجدر الإشارة إليه أن المؤشرات الاقتصادية لبلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لم تكن مبرراً كافياً للذعر الذي سببته هذه الأزمة، كما أن مؤشرات أسعار الأوراق المالية قد وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال 1989، ولقد جاءت هذه الأزمة بعد مرور أقل من سنتين على سابقتها، لذلك فإن القلق و التشاؤم الذي أشاعته في نفوس المستثمرين يعود بالدرجة الأولى إلى الخوف من تفاقم الأمور و اشتداد الأزمة كما حصل سابقاً، رغم أن المعطيات الحقيقية لم تكن تشير إلى احتمال حصول أزمة اقتصادية حقيقية، لهذا يمكن القول أن أزمة أكتوبر 1989 (التي يطلق عليها الجمعة اليتيمة) تختلف عن أزمة 1987 لأسباب كثيرة أهمها :

1- تحسن الظروف الاقتصادية و عدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.



2- نظرا لارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات و تحسن أرباحها)، فإن أصحاب الأسهم لم تكن دوافعهم قوية للتخلي عنها بطرحها للبيع، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا و بعيدة عن أحداث تدهور في الأسعار.

3- اقتصر بيع الأوراق المالية (الأسهم خاصة) على المستثمرين الصغار، دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم و نطاق العمليات و بالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار.

4- عدم ظهور و انتشار التوقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ .

5- إن إسراع المستثمرين (في 1987) لبيع أسهمهم تسبب فعلا في تسارع انخفاض الأسعار و إلحاق خسائر كبيرة بالبائعين، أما في 1989 فقد فضل المستثمرين التريث و عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق و الحد من انخفاض الأسعار.

6- في أزمة أكتوبر 1987 اتسم موقف الحكومة باللامبالاة (خاصة في الو.م.أ) ، مما أثر سلبا و زاد في تفاقم الأزمة، لكن في أكتوبر 1989 سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة، وهذا ما ساعد على احتواء الأزمة.

أما في ألمانيا الاتحادية فإن الأوساط المالية لم تكن تعتبر ما يحدث في البورصات أزمة حقيقية وإنما مجرد اضطراب طفيف في أسعار، لا يمتلك مقومات الأزمة، و فعلا اتجهت الأوضاع للاستقرار تدريجيا.

❖ أزمة الأسواق الناشئة

يقصد بالأسواق الناشئة، أسواق عدد من البلدان المختلفة التي تتلقى كميات ضخمة من تدفقات رأس المال الخارجي، فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية وأكثر استجابة و أشد حساسية لآليات السوق، الأزمة المالية في سوق ناشئة تعني أن اقتصادا صاعدا تعود على تلقي تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال لفترة طويلة من الزمن، ثم توقفت هذه التدفقات، وبدأ الاقتصاد يواجه طلبا متزايدا و فجائيا لمدفوعات خدمة هذه التدفقات الوافدة في صورة تدفقات عكسية خارجة لرأس المال، و تؤدي هذه التدفقات العكسية إلى ارتباك مالي نظرا لأنها قد تؤدي إلى التوقف عن دفع ديونه، مما يستلزم الدخول في مفاوضات لإعادة جدولة الديون أو للحصول على قروض جديدة تمكنه من تمويل مدفوعات القروض القديمة. وقد اتسمت الأحداث و التطورات التي اصطبغت بها معظم الأسواق الناشئة بخصائص مشتركة أهمها:



- تحولات فجائية في التدفقات رأسمالية وافدة إلى تدفقات خارجة.
 - أحدث و تطورات غير متوقعة.
 - اتجاهات انكماشية عميقة في البلدان المدينة.
 - بعض الخسائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
- فلقد شهدت الأسواق الناشئة عدد من الأزمات في كل من الأرجنتين، المكسيك و فنزويلا وغيرها، لذا سنقدم فيما يلي بعرض موجز لازمة كل من المكسيك و الأرجنتين.

ال أزمة المكسيكية

لقد حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية و الأسواق الناشئة في الصمود و التكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي و الاقتصادي و تحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق.

نجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهل لرؤوس الأموال إلى خارج، بشكل سريع مثير للانتباه، وممهد الانهيار النظام المالي العالمي، فحسب قول "Michel Camdessus" المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: إن الأزمة المكسيكية عام 1995 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة، التي جرت وراءها أزمات في عدد كبير من الدول العالم، ولا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا و غيرها من بلدان أوروبا الشرقية.

فلقد ازدادت أزمت سعر الصرف في المكسيك تفاقما و بلغت ذروتها عندما انخفضت قيمة (البيزو) بحوالي 40% في 2005/01/31 من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994، مما دفع بالأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات، أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية للمكسيك بعد هذا التاريخ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار

1. أسباب الأزمة المالية في المكسيك : يمكننا ذكر أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكي :

- تقيم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، و اختفاء التدهور في المدخرات الخاصة وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية، الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الاعتقاد بأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح.



- الارتفاع الكبير في الاستهلاك و في إستيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، و هذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقسيم البيزو.

- يعد ارتفاع سعر الفائدة و إدارة الدين الحكومي، قصير الأجل و التوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، و الذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة و توسيع مجال التدخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة.

- إن تقلبات سعر الصرف و الاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثار سلبية كرائية على الاقتصاد المكسيكي، حيث انخفضت قيمة العملة المكسيكية (البيزو) بـ 40 % من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994 ، و يرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية خارجية أدت إلى انخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، و أسباب سياسية داخلية تمثلت في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الاقتصادي، و التساهل في السياسة النقدية خلال 1994 ، حيث أدت إلى التوسع السريع الممنوح إلى البنوك من قبل البنك المركزي المكسيكي و الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية و بنوك التنمية، كما لا ننسى قرار الحكومة بتعويم البيزو و تخليها عن إدارة نظام سعر الصرف.

2. النتائج المستخلصة من الأزمة المكسيكية :

◀ لقد بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية، و لولا تدخل صندوق النقد الدولي و الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض قدره 40 مليار دولار، استخدمته المكسيك لخدمة ديونها.

◀ إن فهم مشكلة أزمة سعر الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السليمة لاحتوائها، حيث ظلت الأموال المتدفقة من الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري.

◀ إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية و تطبيق التعويم الكامل، و فتح أسواق المال على مصراعيه الاستثمار الأجنبي يعتبر إجراء متسرعاً قامت به المكسيك.



◀ إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرارا صائبا حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي

◀ إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة تسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية، بسبب فقدان الرقابة المحلية و المغالاة في سعر الصرف الحقيقي.

◀ في ظل التحرر المالي و ضعف الرقابة و الإشراف الجيد للبنك المركزي على البنوك و السياسة النقدية يعرضها لمخاطر الائتمان و السيولة.

نستنتج أن التدابير التصحيحية على المستوى المالي المتجسدة في تعويم سعر الصرف و تحرير الأسواق، بالإضافة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، و على المستوى الداخلي تمثلت في دعم البنوك و توفير السيولة النقدية . كانت هاته الإجراءات فعالة و ذات فائدة رغم ضخامة تكلفتها البالغة 12 % من الناتج المحلي لسنة 1997 يستهلك على مدى 30 سنة.

❖ أزمة الأرجنتين

كان لأزمة البيزو المكسيكي في أواخر 1994 و أوائل 1995 آثار ذات قيمة في أسواق الأرجنتين المالية، في ظل نظام مالي ضعيف و معدلات تبادل غير مرنة، واعتماد كلي على تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل، أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرا التعرض لازمات مالية، ومن ثم كانت النتائج غير مباشرة بالخير.

فعلى الرغم من الأداء الاقتصادية القوي للأرجنتين في عام 1994 و بداية 1995، حيث بلغ معدل نمو الدخل القومي الإجمالي 7.7% وانخفض معدل التضخم من 20.6% إلى 3.9% في سنة 1994 ، إلا أن القلق كان يساور المستثمرين المحليين و الأجانب بشأن استقرار سعر الصرف، فبدأوا بسحب أموالهم من البنوك على إثر الانهيار الذي حدث في المكسيك، فتحوّلت طلبات السحب إلى حالة من الذعر الشديد، وأصبحت البنوك بنقص السيولة و عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

فعجزت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة بـ 145 مليار دولار، وبلغ معدل البطالة 20%، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية بحوالي 30% في أواخر 2001، مما استوجب على وزير الاقتصاد تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 20%. و خفض المرتبات إلى النصف، كما أدى الوضع إلى السحب من مدخرات صندوق التأمينات و المعاشات لدفع الرواتب المستحقة، وانتشر الفقر و الفساد، فثار الشعب



الأرجنتيني و استقال رئيس الدولة، لكن استطاعت الأرجنتين الحصول على قرض دولي طارئ قدره 20 دولار من صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأزمة.

1- أسباب الأزمة :

ترجع أهم أسباب عجز الاقتصاد الأرجنتيني إلى:

1. نمو الصناعة في الأرجنتين خلق أسوار حماية مرتفعة منذ الستينات، و عدم عمل هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية، فعجزت عن المنافسة وتعرضت المنشآت للإفلاس.
2. ضعف ثقة المنشآت الصناعية في برنامج الإصلاح الأرجنتيني، مما قلل من رغبتها في إجراء التغيرات الهيكلية في أنماط الإنتاج.
3. عدم مرونة أسواق العمل في الأرجنتين، وتعرضها للاضطرابات و التشوهات مما أدى إلى ارتفاع التكلفة و انخفاض الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المختلفة.
4. ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني و الذي يرجع سببها إلى سياسة سعر الصرف الثابت المتبعة لمحاربة التضخم، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وضعف الجانب الحقيقي للاقتصاد الأرجنتيني.

2- الدروس المستفادة من الأزمة :

نستطيع أن نركز على أهم الدروس المستفادة من الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين :

1. خطورة التقييد بنظام سعر الصرف الثابت على الرغم من تغير الظروف الاقتصادية الداخلية و الخارجية، فيجب أن يتخذ القرار الخاص بتعديل نظام سعر الصرف في الوقت المناسب، شرط أنه لا يؤثر هذا على التغيير بشكل سلبي على مصداقية النظام.
2. ضرورة العمل على رفع معدلات الادخار المحلي، وذلك بإعادة النظر في سياسات سعر الصرف و سعر الفائدة.



3. يجب أن تسبق عملية التحرير التجاري القدرة على رفع مستوى الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني، وذلك يتطلب تنوع هيكل الإنتاج في إطار برامج الخصخصة لرفع كفاءة الإنتاج الوطني.

4. لا يجوز الاعتماد على تدفقات رأس المال الحافظة لسد عجز ميزان المدفوعات، حيث أن هذه التدفقات يمكن أن تهرب للخارج بشكل مفاجئ و سريع، ولا يكفي احتياطي النقد الأجنبي للدفع عن العملة الوطنية.

5. ضرورة مراعاة أن يكون حجم الديون الخارجية في مستوى مقبول.

6. ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي عند وضع و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

❖ أزمة جنوب شرق آسيا

لقد انهمر كثير من الاقتصاديين بمعدلات النمو الاقتصادي التي حدثت في آسيا الشرقية، إذ شكل النموذج التنموي الآسيوي مثالا نال إعجاب كثير من الملاحظين في المجال الاقتصادي و المالي، و لعل هذا ما دفع برجال الأعمال للاستثمار فيها، حيث عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997 مثل اندونيسيا في 1978، كوريا سنة 1980 وغيرهما، إلا أن أخطرها من حيث العمق الداخلي و البعد العالمي كانت أزمة 1997، فكيف حدثت هذه الأزمة؟

على مدى العقود الثلاثة السابقة لازمة المالية الآسيوية، كانت اندونيسيا، تايلاند، كوريا و ماليزيا يتمتعون بسجل رائع في الأداء الاقتصادي، لكن تجاهل هذه البلدان للمشكلات التي طفت على السطح ظلنا منها أنها محصنة، سبب لها تفاقم في أزمة سعر الصرف في سنة 1997 حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة و تدني الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200% من السعر السابق، وبدأ المستثمرين يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك و الاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين 25% و 50% من أسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية و كان ذلك في 1997، حينما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض "البات" العملة الوطنية لتايلاند بعرض كمية كبيرة منه



الفصل السادس: أزمة الكساد العظيم 1929

للبيع، فشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل احتياطي رهيب لأسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق.

ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا فانهارت عملتها بنسبة 17.8% في 15/09/1997 مقارنة بسنة 1996، أما التايوان فقد حافظت على مستوى عملتها، لكن انخفض مؤشر سوق المال بها نحو 20%.

وبالنسبة لهونج كونج أقوى الحلقات في المنظومة الآسيوية، و التي تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، امتدت العدوى إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200% فوقع تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية.

مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم و السندات و التأثير على أسواق الدول المتقدمة في العالم (بورصة : نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت و طوكيو)، ولكن سرعان ما عادت هذه الأسواق للانتعاش، بينما استمرت الأزمة في الأسواق الآسيوية.

1- أسباب أزمة دول جنوب آسيا:

نذكرها كما يلي:

- ◀ تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة و الاستقرار السياسي المدعم لثقة المستثمرين في أسواقها المالية بالإضافة إلى إلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- ◀ تميل التنمية بالقروض القصيرة الأجل.
- ◀ منح القروض للقطاع الخاص بدون دراسة سليمة أو ضمانات كافية.
- ◀ ضعف و قصور الجهاز المصرفي و المالي وفساده و عدم القدرة على تطويره، وانسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية.
- ◀ حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة وبدون مخاطرة في صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق.
- ◀ الرفع في أسعار الفائدة بهدف الحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية مما حوّل الاستثمار في الأوراق المالية، إلى إيداعات بالبنوك.



- في تايلاند كانت المشكلة حقيقية، أما ماليزيا فمشكلتها هي التصريحات المناهضة للسوق والغرب لرئيس حكومتها.
- التوسيع في التعامل بالمشتقات المالية و المصرفية، وفتح المجال واسعا أمام المضاربات المحفوفة بالمخاطر.
- الاعتماد الكبير في تمويل العجز في الموازنة العامة لبعض دول جنوب شرق آسيا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

2- النتائج المستخلصة من الأزمة

- إن الاحتياط من النقد الأجنبي لا توفر الحماية و الحصانة للاقتصاد القومي إذا كانت هناك إختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات.
- يؤدي التخفيض في العملة الوطنية إلى المخاطرة بالاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.
- عدم الاعتماد على التدفقات المالية الأجنبية قصيرة الأجل بمختلف أنواعها، وعدم الاعتماد في تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة اتجاه تقلبات سعر الصرف.
- تجنب البنوك المحلية التعامل في المشتقات المالية نظرا لتوافر الخبرة الطويلة و الاحتياطات الضخمة لدى الأسواق العالمية الدولية.
- العمل على التطوير الدائم للأنظمة و الضوابط و السياسات النقدية و التمويلية حتى تتماشى واقتصاد السوق و تطويراته المتسارعة.
- تعميق استقلالية البنك المركزي في الإشراف و الرقابة على أعمال البنوك.
- التنوع في المنتجات و الخدمات، والتنوع في التعامل مع عملاء عديدين و مناطق جغرافية مختلفة وقطاعات عديدة تجنبنا للتركز.



مما سبق يتبين أن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، هي أزمة نشأت عن الاقتراض الخارجي المفرط و الذي خلافا للاستثمارات المباشرة يعتبر مثير للمتعاب، ومما يعزز هذا الرأي أنّ الدول التي كانت فيها مستويات التدفقات المالية قصيرة الأجل أدنى من حيث نسبتها إلى الاستثمار الأجنبي تأثرت بدرجة أقل.

نستخلص أن الاقتصاد على المستوى العالم عانى من مجموعة من الأزمات المالية الدولية منذ 1929 أزمة الكساد العظيم إلى أزمة جنوب شرق آسيا 1997، و ترجع أهم أسباب هاته السلسلة من الازمات إلى اضطرابات في أسعار الصرف و تدفقات رؤوس الأموال و تشوهات النظام المصرفي. رغم الآثار السلبية التي خلفتها هاته الازمات، إلا إنها لفتت أنظار الدول و الحكومات لإجراء إصلاحات عميقة للهيكل المالي و البنكي، تفاديا لحدوثها مستقبلا ومحاولة منع انتشارها إلى الدول الأخرى، ففي المبحث الثالث والأخير سنتحدث عن انعكاسات الازمات المالية العالمية على الدول النامية نقصد بذلك كيفية انتقال الأزمة من بلد لآخر، ثم نحاول عرض سياسات لتجنب الازمات المالية.





الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

اتفاقية بريتون وودز بالإنجليزية Bretton Woods : الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 جويلية 1944 في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة. وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية. وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات. وقد رفع مؤتمر غابات بريتون خطته إلى منظمتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد عمل الصندوق على تشجيع الاستقرار المالي الدولي وذلك من خلال توفير المساعدات قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزاً في ميزان المدفوعات، وقد أعطى البنك قروضاً دولية ذات آجال طويلة خاصة للدول ذات النمو المتدني.

أولاً: صندوق النقد الدولي

أنشئ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقراراً وتجنباً لأخطاء العقود السابقة التي أسفرت عن خسائر فادحة، وعلى مدى السبعين عاماً الماضية. ظل الصندوق في حالة تغير وتكيف دائمة، غير أنه تشكل منذ إنشائه بفعل أحداث التاريخ وتأثر بالأفكار الاقتصادية والسياسية السائدة على مر السنين.

وحيث اجتمع أعضاء وفود 44 بلداً في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير عام 1944 لإنشاء مؤسستين تحكمان العلاقات الاقتصادية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان تركيزهم منصبا على تجنب تكرار الإخفاقات التي بني بها مؤتمر باريس للسلام الذي وضع نهاية للحرب العالمية الأولى، فرؤوا أنّ تأسيس بنك دولي للإنشاء والتعمير من شأنه العمل على استعادة النشاط الاقتصادي، وأنّ إقامة صندوق نقد دولي من شأنه المساعدة في استعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الأطراف، وبالنسبة لكل من جون ماينارد كينز، رجل الاقتصاد الذي ترأس وفد بريطانيا، وهاري ديكستر وايت، صاحب الإسهام الأكبر في صياغة اتفاقية تأسيس الصندوق ممثلاً للوفد الأمريكي، كان المبدأ الحافز لإنشاء الصندوق هو تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء مؤسسة تحول دون الانعكاس إلى هوة الانغلاق والحماية، وليس فقط تجنب تكرار أزمة الكساد الكبير.



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

(1) الدور:

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما يتضح من اسمه - صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات. تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان. ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

(2) مبادئ صندوق النقد الدولي:

هناك عدة مبادئ يقوم عليها الصندوق نذكر منها:

-سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية

-تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية بإيجاد تجاري متعدد الأطراف

-اختلال ميزان المدفوعات يعتبر مسؤولية مشتركة بين الدول التي تعاني عجزا والدول الفائض.

(3) أهداف صندوق النقد الدولي:

— لدى صندوق النقد الدولي عدة أهداف يعمل على تحقيقها من بينها:



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهتم سبل التشاور و التآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
2. تحقيق استقرار أسعار الصرف والعمل على تجنب اتجاه الدول إلى إجراء تخفيضات متبادلة في أسعار صرف العملات.
3. تسيير عملية التوسع والتوازن في نمو التجارة الدولية والمساهمة بالتبعية والتشجيع والحفاظ على مستويات عالية من التوظيف والدخول الحقيقية.
4. تنمية وتطوير المواد الإنتاجية لكل الدول الأعضاء كهدف أولي للسياسة الاقتصادية.
5. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة لنمو التجارة العالمية
6. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء من خلال استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من إزالة أسباب العجز في ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي.

تحقيق الإستقرار النقدي و الدولي و تثبيت سعر الدولار بالذهب

(4) دور صندوق النقد الدولي:

للصندوق عدة أدوار نذكر منها:

- مراقبة التطورات و السياسات الاقتصادية و المالية في البلدان الأعضاء على المستوى العالمي بتقديم المشورة لهم استناد إلى الخبرة التي اكتسبها منذ أكثر من 50 عاما من أمثلة ذلك نذكر:
- حث المجلس التنفيذي الحكومة اليابانية في إطار مراجعته السنوية لأداء اقتصادها لعام 2000 على تنشيط النمو من خلال (انخفاض أسعار الفائدة) تشجيع إعادة الهيكلة في الشركات و البنوك
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت بل لدعم سياسات التصحيح و الإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية مثل: الأزمة



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

المالية الآسيوية في الفترة 1997-1998 حيث ساعد كوريا بتعهده تقديم 21 مليون دولار أمريكي لمعاونتها في تحسين اقتصاد و التعافي من الكساد.

- تقديم المساعدة الفنية و التدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء و بنوكها المركزية ومن أمثلة ذلك: مساعدته دول البلطيق و روسيا و غيرها في إنشاء نظام خزانة لبنوكها المركزية و هذا عند انهيار الإتحاد السوفياتي.
- تدعيم استقرار أسعار الصرف و منع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.
- إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف و التخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو و تنشيط التجارة الدولية
- توفير السيولة الدولية لتسوية المدفوعات خلال زيادة الإحتياجات و قد استخدم في ذلك ما يسمى : حقوق السحب الخاصة.

(5) هيئة صندوق النقد الدولي:

تُقسم هيئة صندوق النقد الدولي إلى المجالس الآتية:

— مجلس الحكام: يرأس صندوق النقد الدولي مجلس المحافظين (وهم وزراء المالية أو مدراء البنوك المركزية كلٌّ في بلده)، ويمثّل كلّ منهم واحدة من الدول الأعضاء في المنظمة والتي يصل عددها إلى 180 دولة، ويتم تنظيم اجتماعات سنوية لهذا المجلس لمناقشة قضايا الصندوق. — المجلس التنفيذي: يتولّى المجلس التنفيذي إدارة العمليات اليومية المتعلقة بالصندوق، ويتألّف هذا المجلس من أربع وعشرين مديراً تنفيذياً يجتمعون ثلاث مرّات في الأسبوع على الأقلّ، ثمان مدراء منهم يمثلون بلداناً فردية؛ وهي: الصّين، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وروسيا، والمملكة العربية السّعودية، والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأمريكية، ويمثّل المدراء الستة عشر المتبقين بقية الدول الأعضاء.

— مجلس الإدارة: يتّأسس مجلس الإدارة المدير الإداري الذي يعيّنه المجلس لمُدّة خمس سنوات قابلة للتّجديد، وهو يُشرف على موظّفي الصندوق الذي يصل عددهم إلى 2700 موظّف من أكثر من 140 دولة. صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته. ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 183 بلداً، وهيئة موظّفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام — علماً بأن كل عضو في فريق



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم. وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ومجلس المحافظين، الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ – عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد – ومحافظ مناب. ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.

ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، (وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999). أما لجنة التنمية، وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية.

(6) دور الصندوق:

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه – كما يتضح من اسمه – صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات. تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان.

(7) مهام الصندوق



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل ، وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والنتاج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني – أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.

ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان – أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف – وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي – بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار – أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

(8) أهداف الصندوق:

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

-تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

-تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

-العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

-المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة نمو التجارة العالمية.



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

-تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي.

-العمل وفق الاهداف المذكورة آنفا ، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

-الرقابة على الاقتصاد العالمي

من المهام الأساسية لصندوق النقد الدولي القيام بتقوية القطاعات المالية في الدول الأعضاء من النواحي التالية:

. النواحي القانونية والتنظيمية والرقابية للمصارف.

. مدى كفاية رؤوس الأموال.

. أنظمة محاسبية معتمدة.

. إدارة جيدة للشركات.

. اعتماد النماذج والأنظمة الدولية.

. التشجيع على الانفتاح ونشر الإحصاءات.

. الشفافية والمسؤولية.

ويتعاون الصندوق في قيامه بهذه المهام مع:

. القطاع الخاص في عمليات منع الأزمات وحلها.

. المنظمات والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية [ر] وبنك التسويات الدولي

والمنظمات الاقليمية الأخرى.

كما يعمل الصندوق على تخفيف الفقر، والإسهام في تخفيف الديون والغائها، وخاصة في الدول الراضحة

تحت وطأة الديون الثقيلة. (HIPC) Heavily Indebted Poor Countries



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

ولقد استفادت اعتباراً من حزيران 2001م نحو ثلاث وعشرين دولة من هذه المساهمة في تخفيف الديون، وكان منها تسعة عشرة في إفريقيا.

شروط العضوية و الدول الأعضاء:

(9) شروط العضوية:

يعمل الصندوق على مساعدة الدول في حل مشاكلها الاقتصادية عن طريق تقديم القروض والاستثمارات الفنية وهذا ما جعل بلدان العالم يلجئون إلى الصندوق لشدة معاناتهم من حالة العجز في موازين مدفوعاتهم مما أدى بالصندوق وضع شروط للانخراط فيه وكسب العضوية وهذه الشروط تتمثل في:

— تحديد عملتها بالذهب أو بعملة أجنبية

— الالتزام بالاتفاقية و احترام الشروط الموضوعية

— حرية دخول وخروج الدول من الصندوق

— يجب على كل عضو جديد أن يقدم حصته في مدة لتتجاوز 30 يوماً

— لدراسة طلب دخول أي دولة إلى الصندوق يجب أن يكون الطلب كتابي.

— تحدد المدة بشهر لقبول أو رفض الطلب وهذا في حدود التفاوض مع الدول الطالبة للانخراط.

اعتبر الصندوق الدول الأعضاء الذين وقعوا على اتفاقية "بروتون وودز" أعضاء مؤسسين وعددهم 29 دولة من بين 44 دولة حضرت المؤتمر وهذا قبل 31-12-1945، ثم أضاف 10 دول في 14 مارس 46 ثم التحقت استراليا في 47، أما في الوقت الحالي فيقارب عدد الأعضاء حالياً 200 عضو.

— تنتهي عضوية البلد بسحبها من الصندوق ويكون هذا الأمر نافذاً من تاريخ وصول الإبلاغ عن الانسحاب.



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

10) الدول الأعضاء:

هي الدول التي قدمت طلب العضوية وتم قبوله ولكن العضوية في الصندوق تنقسم إلى أعضاء أصليين وأعضاء آخرين

• الأعضاء الأصليين:

هي تلك الدول التي شاركت ومثلت مؤتمر الأمم المتحدة المالي والنقدي والتي قبلت حكومتها العضوية قبل 1945-12-31

• الأعضاء الآخرين:

هم الذين لم يقبلوا العضوية قبل 1945-12-31 ولكن قبولها بعد ذلك فالعضوية أصبحت مفتوحة لدول أخرى

تلتزم بذات الالتزامات وما تضعه الهيئة الحاكمة من شروط، وهي تتضمن شروط الاشتراك السارية على الاعضاء الحاليين في الصندوق.

11) خدمات الصندوق لأعضائه:

يساعد صندوق النقد الدولي أعضاءه عن طريق ما يلي:

-استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية.

-إقراض الأعضاء بالعملة الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.

-تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته. تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي ومن شأن المتابعة المنتظمة للاقتصادات حسبما تقتضي رقابة الصندوق، وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه إلى الأخطار قبل تحققها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب. ويمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث:



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

-الرقابة القطرية ، وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية.. ويطلق عليها اسم "مشاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق.

يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية للبلد المعني. ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف)، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها. ويقدم بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي ، والنقاش ينشر في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس. وبهذه الطريقة تكتسب آراء المجتمع الدولي والدروس المستخلصة من التجربة الدولية وزناً مؤثراً على سياسات البلد المعني.

-لرقابة العالمية، وهي تستتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق، وهي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتُنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة..

-الرقابة الإقليمية، وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا. كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ(APEC)

(12) المساعدات المالية:

يقدم صندوق النقد الدولي للأعضاء مساعدات مالية متنوعة و متباينة حسباً لطبيعة وقيمة الحجز في موازين المدفوعات، و درجة الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من حدة الاضطرابات المالية و الاقتصادية. يقوم بمبادلة مبلغ من عملته بمقدار ما يعادلها من عملات باقي الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة لديه ، و بعد الفترة المحددة المتفق عليها يعيد البلد المبلغ أو



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية حقوق السحب الخاصة و هذه العملية الاقتراضية من شراء و إعادة الشراء مما زاد في عملية الاقتراض بفائدة ذلك أن الصندوق يفرض رسوما على عمليات الشراء.

(13) قروض الصندوق

توجد أنواع مختلفة من القروض يقدمها الصندوق، منها:

1. قروض الاستعداد الائتماني لدعم الدولة المعنية أو ما يسمى Stand- By Credit Arrangement، وهو تمويل يعطى للدولة المعنية، وتكون مدته من سنة الى سنة ونصف السنة، ويخصص لمعالجة المشكلات القصيرة الأجل لموازن المدفوعات.

2. قروض نافذة التمويل الممدد: Extended Fund Facility وهي قروض تعطى للدولة المعنية، وتكون مدة القرض منها من ثلاث الى أربع سنوات، وذلك لمعالجة المشكلات البنوية، ويصاحبه عادة وضع برنامج تنموي لمعالجة هذه المشكلات.

3. تم في عام 1999م إحداث نافذة تمويلية خاصة «لخفض معدلات الفقر ودفع النمو» المعروفة بـ Poverty Reduction and Growth Facility وحلت محل نافذة التصحيحات الهيكلية Enhanced Structural Adjustment Facility.

4. قروض التسهيل التمويلي التعويضي: Contingent credit line وهو قرض يعطى لأجلٍ قصيرٍ لمعالجة مشكلة قصيرة. كما توجد قروض تقدم للدول في الحالات الطارئة.

(14) صفات الإقراض المقدم من الصندوق

تتصف القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي بأنها مشروطة بما يلي:

1. اتباع السياسات (الشرطية) التي تحقق إعادة التوازن للاقتصاد.
2. أنها محددة بمدة زمنية معينة.
3. على المقترض تسديد هذه القروض قبل التسديد لأي دين آخر.
4. على المقترض أن يدفع الفائدة السائدة في السوق إضافة الى رسم خدمة ورسم التزام بالاضافة الى رسم إضافي يسمى (surcharge).



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

5. الالتزام بالضوابط المحددة في كيفية الحصول على القروض.

6. اجراء تقويم على مدى التزام المصرف المركزي باتباع الأصول المحددة لعملياته.

7. وإقراض الصندوق يمكن أن يشجع الدول الكبرى على أن تشاركه في اقراضه للدولة المعنية وبذلك يكون جاذباً لقروض أخرى.

أما المعونات الفنية التي يقدمها الصندوق فهي تقديم النصح وكذلك المساعدة المالية في شكل تمويلٍ ومِنحٍ وخبراء وتجهيزات.

ثانياً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو إحدى المؤسسات الخمس التي يتألف منها البنك الدولي. مقره الاجتماعي واشنطن تم إنشاؤه في جويلية 1944 إثر اتفاقيات بريتون وودز، ودخل عقد تأسيس هذه الهيئة في 1945/12/27 ومن أهداف هذا البنك هو المساهمة في تمويل إعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وكذا تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنموية منتجة، وكذا المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية.

وهو يعدّ إضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية التي أنشئت عام 1956 ووكالة التنمية الدولية المؤسسة عام 1960- إحدى الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة التي تقوم على مبدأ الوظيفة في العمل الدولي المنظم، ويتمتع المصرف بالشخصية القانونية المستقلة باعتباره منظمة دولية حكومية، مقرها واشنطن.

كل أعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أيضاً أعضاء صندوق النقد الدولي، والعكس صحيح.

(1) الخدمات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير

من خلال شراكة البنك الدولي مع البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية، يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير حلولاً مالية مبتكرة، بما في ذلك المنتجات المالية (القروض والضمانات ومنتجات إدارة المخاطر)، والمعرفة والخدمات الاستشارية (شاملة على أساس استرداد التكاليف) لحكومات البلدان الأعضاء على الصعيدين الوطني ودون الوطني.



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية ويمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير الاستثمارات في جميع القطاعات، ويقدم المساعدة الفنية والخبرات المتخصصة في مختلف مراحل المشروع. ولا تزود موارد البنك البلدان المقترضة بالتمويل الضروري فحسب، ولكنها أيضاً تُعتبر أداة مهمة لنقل المعارف العالمية والمساعدة الفنية.

وتساعد الخدمات الاستشارية في مجال الديون العامة وإدارة الأصول الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية والمنظمات الإنمائية على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها.

ويساند البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD - جهود الحكومات الرامية لتدعيم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة الاختناقات التي تعوق تقديم الخدمات، وتعزيز السياسات والمؤسسات.

(2) تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية في الأسواق المالية العالمية. وقد أتاح له ذلك تقديم أكثر من 500 مليار دولار من القروض لتخفيف حدة الفقر في مختلف أنحاء العالم منذ عام 1946، علماً بأن رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة يبلغ حوالي 14 مليار دولار.

ويتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدرجة التصنيف الائتماني AAA منذ عام 1959. وتتيح له هذه الدرجة المرتفعة الاقتراض بتكلفة منخفضة، وتمكين البلدان النامية متوسطة الدخل من الحصول على رأس المال بشروط جيدة وميسورة. مما يساعد على ضمان مضي المشروعات الإنمائية قدماً على نحو أكثر استدامة، مع استكمال أو حفز تمويل القطاع الخاص في أغلب الأحيان.

ويحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير دخلاً سنوياً من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة الصغيرة التي يحتسبها على القروض التي يقدمها. وتغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك الدولي، وتذهب إلى الاحتياطات لتعزيز الموقف المالي له، كما أن جزءاً منها يتم تحويله سنوياً إلى المؤسسة الدولية للتنمية IDA - ، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً.

ثالثاً: منظمة التجارة العالمية



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

تعتبر منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي الوحيد لإدارة اتفاقيات الجات (تهدف الجات إلى تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية عن طريق إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية، ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة يسمح بالوصول إلى الأسواق العالمية ومصادر المواد الأولية، حسم المنازعات...) وفق مبادئ حرية التجارة وعلى نطاق أوسع، لكي تتماشى مع النظام التجاري الدولي الجديد.

1. مبادئ منظمة التجارة العالمية

تتجسد في ما يلي:

1. مبدأ التجارة دون تمييز

يقضي هذا المبدأ ضرورة تحقيق المساواة بين جميع الدول الأعضاء في الحقوق والالتزامات وعدم التمييز في المعاملات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، غير أنه يرد على هذا المبدأ بعض الاستثناءات تتمثل في:

☞ الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري بين الدول النامية والدول الأقل نموا حتى لو كانت غير منتمية لتكتل اقتصادي بغية تشجيع التجارة بين هذه الدول،

☞ الترتيبات الحمائية للصناعات الناشئة في الدول النامية من أجل حمايتها من منافسة السلع الأجنبية المماثلة،

☞ الترتيبات الإقليمية المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية أو اتحادات جمركية أو مناطق التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر بغية التجارة الخارجية وتشجيع تجارة الحدود،

☞ الترتيبات المتعلقة بالعلاقات التي تربط الدول الصناعية ببعض مستعمراتها من الدول النامية سابقا.

2. مبدأ المعاملة الوطنية

يعني هذا المبدأ أنه يجب على الأطراف المتعاقدة الالتزام بإعطاء معاملة للسلع المستوردة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنح للسلع ذات المنشأ الوطني فبمجرد عبورها الحدود يجب أن تعامل بنفس معاملة المنتج المحلي.

3. مبدأ الالتزامات والتخفيضات الجمركية المتبادلة



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

يدعو هذا المبدأ إلى الحرية التجارية والزيادة درجة التغلغل في الأسواق الدولية والقائم على أساس مبدأ التخفيضات المتبادلة للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود غير الجمركية التي تعيق حركة التجارة بين الدول الأعضاء.

4. مبدأ الشفافية

يقوم المبدأ على قاعدة أساسية وهي معرفة جداول الالتزامات التي تخص كل دولة عضو في الاتفاقية وما تتضمنه هذه الجداول من تثبيت للتعريفات الجمركية النهائية التي تم الاتفاق عليها وبشكل صريح، بحيث يسهل عملية متابعة أي إجراء مبني على القيود التعريفية عكس الاجراءات التي تبنى على القيود غير التعريفية لأنه يصعب قياسه، من خلال نشر وبشكل فوري وواضح جميع القوانين المتعلقة بعمليات البيع والشراء أو النقل أو التأمين أو الفحص أو الاستخدام أو الخلط بالنسبة لأي طرف من الأطراف المتعاقدة سواء تعلق الأمر بالتصنيف أو التقييم للأغراض الجمركية أو معدلات الضريبة الجمركية أو الضرائب والرسوم الأخرى على الواردات أو الصادرات أو المدفوعات.

5. مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية

استثناء على مبدأ عدم التمييز بين جميع الأطراف المتعاقدة فإنه للدول النامية حماية الصناعات الناشئة من خلال تمتعها بإجراءات اضافية تسمح لها بمرونة كافية في تعديل هيكل التعريفات الجمركية وتطبيق قيود كمية لاحتواء الخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن الزيادة الكبيرة والمستمرة في الطلب على الواردات المترتبة على برامج التنمية الاقتصادية.

6. مبدأ الوقاية

يقصد بهذا المبدأ اعطاء الحق لكل دولة عضو في المنظمة تواجه خطرا جسيما في ميزان مدفوعاتها أن تفرض حصصا أو قيود كمية على وارداته لحماية ميزان المدفوعات، كحق الدول النامية في اللجوء إلى فرض القيود الكمية غير الجمركية لحماية بعض صناعاتها الوطنية الناشئة.

II. أهداف منظمة التجارة العالمية



الفصل السابع: — إعادة تشكيل النظام الرأسمالي في ظل قيام المؤسسات المالية والتجارية الدولية

تتلخص أهداف منظمة التجارة العالمية كما يلي:

1. الاشراف على تنفيذ مجموعة الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسفرت عنها جولة أورغواي والتي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء والعمل على مراجعة واستعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء،
2. تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية، أو حول تنفيذ بعض الاتفاقيات التجارية التي تتعارض مع بعض الدول الأعضاء نتيجة لظروف معينة،
3. ايجاد منتدى دائم للمفاوضات الجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة،
4. السعي إلى تحقيق التنمية في جميع الدول الأعضاء خاصة الدول النامية،
5. التعاون مع أركان النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) بهدف تنسيق عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي.





تمهيد

في النصف الثاني من عام 2008 تصاعدت أزمة الائتمان الناجمة عن هشاشة منظومة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد الانهيار الكبير والصادم لبنك " ليمان براذرز " رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أصبح حلقة من حلقات الأزمة العالمية المتفجرة والتي بدأت حلقاتها بعنف في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لأزمة الرهن العقاري وما أرتبط بها من أزمة ائتمانية خانقة زلزلت القواعد الراسخة للمؤسسات المالية والجهاز المصرفي وامتدت حلقاتها بحكم التشابك والتداخل المالي الشديد عبر خريطة العالم إلى دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الأخرى.

وفي إطار هذه المقدمة يمكن تناول ماهية الأزمة وأسبابها وآثارها ثم آثار الأزمة على الاقتصاد الكويتي والدروس المستفادة منها .

أولاً: أسباب الأزمة المالية الأمريكية:

على الرغم من أن السنتين الأخيرتين قبل الأزمة قد كشفتنا الستار عن جوانب ضعف أصابت الاقتصاد الأمريكي، إلا أن الأزمة الحالية لم تبدأ تظهر بقوة إلا في منتصف شهر سبتمبر 2008 وذلك نتيجة لسوء إدارة التمويل العقاري في الولايات المتحدة حيث تعدت رهون العقارية القيمة الحقيقية للممتلكات بحوالي 2.3 تريليون دولار، وأثر ذلك في بورصات العالم نتيجة لعمليات التوريق .

وقد انعكست هذه الأزمة في بدايتها في صورة إفلاس بعض البنوك الأمريكية الكبرى وإنهيار بعض المؤسسات المالية وشركات التأمين، وكذلك عدد من البنوك ليس فقط في الولايات المتحدة بل وفي أوروبا واليابان. وتبع ذلك إنهيار في بورصات الأوراق المالية على مستوى العالم في صورة انخفاضات متتالية بلغت خسائرها وفقاً لبعض التقديرات أكثر من 25 تريليون دولار في البورصات الأمريكية وحدها.

ويمكن تلخيص أسباب هذه الأزمة في النقاط التالية:

أ. التسبب والانحراف الذي أصاب النظام المالي الأمريكي، نتيجة لغياب الرقابة والمتابعة لتطبيق القواعد والضوابط الموضوعية. ومن الأمثلة التي أعلنت أن مديراً تنفيذياً لإحدى الشركات الأمريكية صرفت له مكافآت بلغت قيمتها 350 مليون دولار على مدى عشر سنوات .

ب. ترجع الأزمة أصلاً إلى التوسع الائتماني في الولايات المتحدة على مدى سنوات عديدة سابقة خاصة في مجال التمويل العقاري وذلك دون مراعاة للشروط السليمة لمنح هذا الائتمان، وذلك استناداً



إلى قوة الدولار كعملة رئيسية للتسويات الدولية خاصة بعد خروج معظم دول العالم عن قاعدة الذهب، وبالتالي تدفق الفوائض العالمية لدول العالم أجمع إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في سوق المال مما أتاح سيولة فائقة لدى الجهاز المصرفي الأمريكي وارتفاعاً غير مسبوق في أسعار الأسهم والسندات، وبالتالي انخفاضاً كبيراً في سعر الفائدة ومعدل الادخار بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على مدخرات الدول ذات الفوائض أكثر منها المدخرات المحلية . وقد ساعد انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة حجم الاستثمار العقاري بشكل ضخم وبشروط ميسرة من حيث سعر الفائدة أو أجل القرض الذي يصل إلى 30 عاماً أو أكثر مع منح المقترضين شروطاً ميسرة للغاية خاصة في السنوات الأولى من الاقتراض .

وللوقوف على حجم الأزمة المالية وخطورتها، فإنه يمكن الإشارة إلى بعض البيانات الخاصة بالرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أشعلت الشرارة الأولى للأزمة المالية في العالم (15).

بعض مؤشرات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة لعام 2008

(تريليون دولار)

الناتج المحلي الأمريكي	الرهن العقاري الأمريكي	نسبة الرهن للناتج المحلي
14	13.5	96%

وتشكل البيانات السابقة خللاً هيكلياً في النظام المالي الأمريكي بسبب الانعكاسات التي ترتبت على ارتفاع الرهون العقارية عالية المخاطر والتي تساوى تقريباً حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وذلك بهدف تحقيق أقصى نسبة من الأرباح، مما أدى إلى انهيار قطاع العقارات في الولايات المتحدة وامتداد الأزمة إلى القطاع المالي والمصرفي ليس في الولايات المتحدة فحسب ، وإنما في مختلف بلدان العالم

ج. مع استمرار الوضع السابق على مدى سنوات عديدة شجع ذلك البنوك وشركات التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية على توريق هذه المديونية العقارية في شكل أسهم وسندات حملت درجة مرتفعة من التقويم المالي بحيث دخلت في المحافظ الاستثمارية لبنوك أوروبا وبنوك شرق آسيا في الدول ذات الفوائض المالية الضخمة، استناداً إلى أن هذه الأسهم والسندات تعكس ملكية عقارية قوية ضامنة للسداد .



وعمليات "التوريق" تعنى ببساطة قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة ، وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهكذا، واستمرار هذه العملية يدخل البنوك دوامة القروض المستمرة وحلقة غير مفرغة من الاقتراض حتى تعجز عن السداد.

د. مع تعاظم عجز الموازنة العامة للحكومة الأمريكية نتيجة الإنفاق الحربي والذي صاحبه عجز أكبر في الميزان التجاري للدولة، بدأ تحول ملحوظ من الدولار إلى العملات الرئيسية الأخرى في التسويات الدولية، وبالتالي حدث انخفاض ملحوظ في سعر صرف الدولار وحجم التدفقات المالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، انعكس على السيولة التي تمتعت بها سوق المال الأمريكية والتي كانت تضمن الاستمرارية في الحلقة المفرغة السابقة ونجم عن ذلك سلسلة من العجز في سداد المديونية العقارية. وأيضاً نتيجة لبوادر الكساد المقبل مع ارتفاع عبء المديونية على المقترضين بما يفوق قدراتهم المالية خاصة مع انقضاء فترة السماح الأولى المصاحبة للعديد من القروض العقارية ، توقف الكثير من المقترضين عن السداد وانعكس ذلك على قدرة شركات التمويل العقارى على سداد ديونها إلى البنوك ، مما اضطر العديد منها إلى إعلان توقفه أيضاً عن سداد الودائع، الأمر الذي انعكس على درجة ثقة العالم في هذه المؤسسات ، وبالتالي انتشرت موجة من التوقف لدى العديد من البنوك العالمية والمؤسسات المالية، مع امتداد موجة فقدان الثقة إلى أسواق المال العالمية التي واجهت موجات متتالية من الانخفاضات زادت من حدة أثر الأزمة المالية مما اضطر العديد من الحكومات الغربية ودول شرق آسيا إلى رفع ضمانها للودائع لدى بنوكها إلى أضعاف ما كانت عليه وذلك لوقف نزيف السحب المفاجئ على هذه البنوك .

هـ أدى عدم التوافق بين النمو المتعاظم في الثروة الورقية (ممثلة في أسواق المال) والنمو المحدود في الثروة الحقيقية وتقلص القدرات العامة والاجتماعية للدول وتسلب اقتصاد الاستهلاك وتحرير الأسواق المالية (حركة تداول العملات تفوق بخمسين ضعفا حركة التجارة في المنتجات)، أدى كل ذلك إلى أشكال غير متوقعة من الفوضى في الاقتصاد الدولي، وعلى سبيل المثال فإن كل دولار استثمار حقيقى في العالم يقابله دولاران في الاندماجات والاستحواذات مما يتيح للشركات الضخمة التي تنتقل إليها سلطة قيادة العالم أن تنفذ أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في عدم الاستثمار في طاقات جديدة تؤدي إلى خفض الأسعار، وإحكام السيطرة على الأسواق العالمية،



والإقلال من المنافسة وزيادة الأرباح ، وتخفيض المخاطر نتيجة الهيمنة على الأسواق والمنافسة المحلية داخل الدول (16).

ثانيا: أهم آثار الأزمة العالمية:

أ. شهدت بورصة نيويورك خسائر فادحة وإنخفض مؤشر داوجونز وغيره من المؤشرات الرائدة على نحو غير مسبق وهو الأمر الذى حطم فيه الإضطراب المالى الأمريكى ثقة المستثمرين فى سلامة الاقتصاد .

وأعلن بنك " ليمان براذرز " رابع أكبر بنك إستثمارى أمريكى إشهار إفلاسه رسميا، ويعتبر بنك براذرز هو أكبر ضامن أمريكى لأوراق الرهونات المالية ، وقد انخفضت قيمته السوقية 94% عقب خسائر قياسية فى الإستثمارات المرتبطة بالرهونات من جهة أخرى، كما أن بنك "ميريل لينش" ، وهو منافس لبنك ليمان وثالث أكبر بنك إستثمارى أمريكى ، قد أبرم صفقة قيمتها 50 مليار دولار لبيع نفسه لبنك "أوف الولايات المتحدة الأمريكية" تحت ضغوط من منظمى السوق .

كما أن المجموعة الأمريكية الدولية " إيه أى جى " ، التى تعد ثانى أكبر شركة تأمين أمريكية، وهى العملاق المالى الثانى الذى تضرر من أزمة سوق المال . قد رفضت ضخ أسهم خاصة لها وطلبت العون من بنك الإحتياطى الفيدرالى وكذلك الحال بالنسبة لبنك واشنطن "مينويثوال" الذى أعلن إفلاسه .

وكل هذه العوامل أثرت بالسلب على الإقتصاد الأمريكى بصفة عامة حيث يتوقع المراقبون دخوله فى حالة من الركود والكساد ، إضافة إلى التأثير العالى لهذه الأحداث على القطاعات المالية- البنوك وشركات التأمين والبورصات- فى مختلف أنحاء العالم.

ب. الإنهيار الأول للبورصات تبعه إنهيار للكيانات المالية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى وفقا لنظرية الدومينو . وذلك نظرا لتنوع حساب المستثمرين والشركات المستثمرة فى الإقتصاد الأمريكى . وأغلب من حقق خسائر فى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية حاول تعويضها فى الأسواق العالمية الأخرى مما أدى إلى نقل العدوى لهذه الأسواق لتشهد مرحلة من الإنهيارات المتتالية موازية لما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية.



ج. انعكست أيضا أزمة الإئتمان على تراجع معدلات النمو في كثير من الدول المتقدمة، ورغم قيام البنوك المركزية في العديد من الدول الكبرى بضخ سيولة في محاولة لتخفيف حدة أزمة الإئتمان فإن معدلات الإئتمان قد استمرت في التراجع .

د. هناك دول كبيرة تعتمد في نشاطها التصديري على السوق الأمريكية مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية إلى جانب دول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وقد انتقل الأثر السلبي الحادث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تلك الدول نتيجة ضعف الطلب الأمريكي على صادرات تلك الدول. وقد عزز من الأثر السلبي على الدول الأوروبية إرتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار . مما زاد من خطورة الأزمة المالية .

هـ. مما يزيد من خطورة الأزمة المالية الراهنة أن آثارها لم تقتصر على البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية بما في ذلك البورصات ، وإنما أصبح واضحا أنها تهدد اقتصاديات الدول ذاتها المتقدمة والنامية على السواء ، مما يهدد العالم بحدوث حالة من الركود الاقتصادي قد تزداد تفاقما ، وقد أعلن المسئولون في الولايات المتحدة أنها قد دخلت فعلا في حالة الركود الاقتصادي ، الأمر الذي بدأ ينعكس على شركات الإنتاج الكبيرة (صناعة السيارات) وعلى الصناعات المتوسطة والصغيرة على السواء ، وأعلن في الولايات المتحدة أن قيمة مبيعات التجزئة قد انخفضت ، كما أن العجز في الموازنة الأمريكية بلغ 455 مليار دولار وقدر له أن يتخطى حاجز التريلين دولار مع نهاية 2008 .

ومن هنا فإن الأزمة المالية لها أكثر من جانب يتعلق أحدها بالأسواق المالية التي تراجعت وجانب آخر يتعلق بالمصارف التي تعثرت واحتاج بعضها إلى زيادة رأسماله أو خرجت من السوق المصرفية ، وهناك جانب نقص الإئتمان بالسوق الدولية ، والجانب الأهم هو تراجع معدلات النمو بالدول المتقدمة يضاف إلى ما سبق أن الدول النامية والفقيرة عليها أن تدرك أن هناك آثار لهذه الأزمة- وبالذات على المدى العاجل والمتوسط والطويل- ستمثل تحديات عليها مواجهتها نتيجة لما سيصيب الدول الغنية من آثار اقتصادية سلبية متتالية وهو ما يجب أن تركز هذه الدول جهودها- منفردة ومجمعة- لمواجهتها .



ثالثا: أهم الإجراءات العالمية في مواجهة الأزمة:

أ. أقر مجلس الشيوخ الأمريكي خطة إنقاذ مصرفية معدلة تبلغ قيمتها 700 مليار دولار وسط اتساع نطاق الأزمة العالمية . ووفقا للخطة المعدلة فإنه سيتم تخصيص مبلغ 250 مليار دولار فوراً لشراء الديون المعدومة من البنوك . على أن يبقى مبلغ 100 مليار دولار أخرى تحت تصرف الرئيس . و350 مليار دولار تحت طائلة مراجعة المجلسين . كما تضمنت الخطة المنقحة بنود جديدة . من بينها رفع قيمة الضمان الحكومي لأموال المودعين في البنوك الأمريكية (17).

لمواجهة الأزمة المالية الحالية وتذبذب الأسواق المالية أعلن البنك الاحتياطي الفيدرالى عن تخفيض معدل سعر الفائدة بنسبة صفر فاصل 5% ويأتى هذا الإعلان الذى جاء على لسان رئيس الاحتياطي الفيدرالى بعد اجتماع إدارة البنك ليومين لمناقشة سبل إنعاش الاقتصاد الأمريكى .

وبهذا انخفض معدل الفائدة خلال هذا العام من 3% إلى اثنين فاصل 25 ثم إلى 2% ثم إلى واحد فاصل 5%. ليصبح 1% وهى أدنى نسبة تسجيل منذ عام 2004 .

ويعد هذا التخفيض الثانى خلال شهر واحد ، ويأمل المستثمرون والاقتصاديون أن يساعد على تحسين القدرة الاستهلاكية والشرائية للمواطنين الأمريكيين والحد من الإحباط الذى ينتشر فى أوساط المؤسسات الأمريكية . كما يأملون أن ينعش التخفيض كلا من الأسواق المالية التى سجلت خسائر فادحة . والقطاع العقارى الذى يشهد تراجعا كبيرا فى الإنتاج بسبب أزمة القروض التى مست المستهلكين .

ب. أعلنت بريطانيا عن خطة حكومية غير مسبوقة تبلغ تكلفتها 50 مليار جنيه إسترليني لإنقاذ بنوكها. حيث عرضت على بنوك مثل رويال بنك أوف اسكتلند وباركليز وإتش إس بي سى دعم رؤوس أموالها فى مقابل الحصول على أسهم ممتازة . وكذلك أعلنت تقديمها ضمانا بقيمة 250 مليار استرليني لمساعدة البنوك على إعادة تمويل الديون .

ج. فى فرنسا أعلن الرئيس نيكولا سركوزى أن فرنسا ستوفر ضمانات للقروض بين المصارف تصل قيمتها إلى 320 مليار يورو إضافة إلى 40 مليار أخرى لإعادة رسملة البنوك التى تواجه صعوبات . وتصب هذه الإجراءات الاستثنائية فى إطار الخطة التى تبنتها مجموعة دول منطقة اليورو فى قمتهما الباريسية .



د. في الوقت نفسه أعلنت المستشارية الألمانية عن خطة واسعة لمساعدة القطاع المصرفي تصل قيمتها إلى نحو 480 مليار يورو، القسم الأكبر منها على هيئة ضمانات للقروض بين المصارف.

أما هولندا فقد رصدت 20 مليون يورو. وأعلنت كل من النمسا وأسبانيا أيضا اعتماد 10 ملايين يورو لبنوكها كضمانات.

كما أعلنت إيطاليا والبرتغال تقديم 4 ملايين ومليون يورو على التوالي. وبذلك تجاوزت الحصيلة المالية التي خصصتها دول الاتحاد الأوروبي لإنقاذ الأسواق المالية 1.5 تريليون يورو.

هـ- اتخذت اليابان نفس خطى الاحتياطي الفدرالي في خفض سعر الفائدة وذلك في أحدث خطوة لحماية ثاني أكبر اقتصاد في العالم من الأزمة المالية العالمية. وهذا الخفض هو الأول من نوعه منذ سبعة أعوام ونصف العام. وقد خفض بنك اليابان المركزي الفائدة على القروض قصيرة الأجل لتصل إلى 0.3% بدلا من 0.5%. بعد أن وافق مجلس سياسة البنك على خفض بتأييد خمسة أعضاء واعتراض أربعة في ختام اجتماع استمر لمدة يوم واحد.

ومنذ بداية الأزمة والبنوك المركزية الرئيسية في العالم تحاول السيطرة على الوضع من خلال عملية الاقراض بين البنوك ومن البنوك للأفراد من أجل السيطرة على معدل التضخم.





تمهيد:

أولاً: ماهية العولمة

تعتبر العولمة مصطلح جديد على اللغة ، فهي ليست مذكورة في معاجم اللغة القديمة ، وهي كلمة مشتقة من كلمة عالم ، وقد أقرها معجم اللغة العربية بالقاهرة ، ويعد مصطلح العولمة هو الكلمة الأنسب لترجمتها باللغة الانجليزية (Globalization) .

وقد ذهب معظم الباحثين إلى أن المعنى المجرد لمصطلح عولمة هو (تعميم شيء معين في العالم أجمع، أو السيطرة على العالم كله بجعله يجري على نسق واحد).

1) تعريف العولمة لغة واصطلاحاً :

☞ العولمة لغة :

هي لفظ مشتق من كلمة عالم ، ومصدرها عوالم ، وتعني حرية انتقال وتدفق المعلومات ، والأفكار ، والسلع، ورؤوس الأموال، والمنتجات الثقافية، والاعلامية، والبشر أنفسهم، بين جميع المجتمعات الانسانية حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد أو قرية واحدة صغيرة ترفع الشركات العملاقة شعار العولمة لتستطيع التداخل بين جميع الدول بلا قيد .

☞ العولمة اصطلاحاً :

لا يوجد تعريف محدد ، أو ثابت لمفهوم العولمة اصطلاحاً ، وذلك لأن الغرض الأساسي منها له علاقة بالرأسمالية ، ولذلك اتجه العديد من الكتب الى ربط العولمة بنموذج الحضارة الغربية والأمريكية ، ويمكن تعريفها على أنها توحيد العالم بصبغة واحدة ، تشمل جميع النواحي الاجتماعية ، والاقتصادية ، والفكرية ، بغض النظر عن الدين أو العرق ، أو اللون ، أو الجنس ، أو الثقافة .

العولمة كلمة متمحورة حول أربع عمليات أساسية، وهي: المنافسة، والابتكار التكنولوجي، وانتشار الإنتاج، والتبادل والتحديث، فقد أدى ذلك إلى تعدد التعريفات المتعلقة بها والتي منها:

☞ منظور علماء الاقتصاد: هي عبارة عن ظاهرة ظهرت نتيجة النمو والتزايد الاقتصادي متضمنة كل الأنشطة والعمليات التجارية من ناحية تسهيل آليات تبادل السلع، سواء في التصدير أو الاستيراد.



منظور علماء الاجتماع: هي عبارة عن خضوع شعوب معظم بلدان العالم لسيطرة القوى العظمى وعلى رأسها الأمريكية، من خلال بث ثقافتها وانتشارها بين عاداتهم، وتقاليدهم وثقافتهم، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منهم.

منظور علماء التقنية: هي عبارة عن الثورة المعلوماتية والتكنولوجية المتمثلة في ربط دول العالم ببعضها البعض، والتي يسرت سبل التواصل المتبادل بينهم.

منظور عام: يمكن تعريفها على أنها نظام عالمي حديث وشامل، لاعتماده على الأساسيات ومبادئ الإبداع والتميز العلمي، مؤدياً ذلك إلى التطور التقني المرتبط بالأجهزة والاتصالات والحصول على تصغير العالم عن طريق إلغاء المسافات وتمكين التبادل الثقافي، والفني، والاقتصادي، والاجتماعي، وغيرها، ليس على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي.

2) أبرز أنواع ومظاهر العولمة

هناك أبرز أنواع وأشكال العولمة يمكن القول:

العولمة الاقتصادية: إذا كنت قد طرحت على نفسك سؤال "لماذا واجه العالم كله أزمة اقتصادية عام 2008 على الرغم أنها أزمة مصارف في أمريكا؟" فالجواب هو العولمة الاقتصادية والتجارية، الدول اليوم لم تعد تسعى للاكتفاء الذاتي الذي يؤمن لها العزلة الآمنة، وإنما تسعى للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي قدر الممكن للاستفادة من عمليات التبادل والارتباط الاقتصادي.

العولمة السياسية: وقد ظهرت العولمة السياسية لأول مرة في العالم الحديث من خلال عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، ثم الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الحرب العالمية الثانية، وهناك الكثير من الأمثلة على العولمة السياسية بعضها يتمثل بتحالفات الدول وبعضها يتمثل في النزعات والصراعات الدولية الهادفة إلى بسط السيطرة والنفوذ.

والجدير بالذكر هنا أن جزءاً من الحرب الباردة بين المحورين الشيوعي والرأسمالي كانت على العولمة، وحاول كل من الطرفين بشتى الوسائل عولمة العالم على طريقته سياسياً واقتصادياً وثقافياً، فكان الهدف هو عولمة الشيوعية مقابل عولمة الرأسمالية.

العولمة الاجتماعية والثقافية: وهي من أخطر أنواع ومشاكل العولمة، حيث تتمثل العولمة الاجتماعية والثقافية بالمنتجات الثقافية التي تأخذ صفة العالمية مثل بعض الروايات والكتب والأفلام السينمائية والشخصيات الدرامية، ومثال ذلك سلسلة هاري بوتر الشهيرة وقبلها سلسلة شارلوك هولمز ودراكولا وغيرها، وينظر البعض إلى عادات الطعام أيضاً كجزء من العولمة الثقافية والاجتماعية كغزو الهمبرجر والبيتزا للعالم.

وأما عن سبب اعتبار العولمة الثقافية أخطر أشكال العولمة؛ فذلك يعود إلى التأثير السلبي للعولمة



الثقافية على الاختلافات الثقافية والثقافات المحلية أو الوطنية، فالعولمة الثقافية مؤثرة وغير متأثرة، بمعنى أنها عولمة باتجاه واحد، حيث يتم تصدير المنتجات الثقافية العالمية من الدول القوية والكبيرة باتجاه الدول النامية والفقيرة، ما يؤثر سلباً على الانتاج الثقافي الأصيل في الدول المستوردة لصالح تقليد النمط العالمي.

ومن أمثلة المشاكل الناتجة عن العولمة الثقافية أن الزي التقليدي في الدول النامية على الرغم أنه مجرد زي يتناسب مع طبيعة أصحابه ومناخهم وظروفهم؛ أصبح إشارة على التخلف، وعلى الجميع أن يتخلى عن الزي التقليدي لصالح الكاوبوي الأمريكي والموضة العالمية ليكون مواكبا للعصر.

✍ **العولمة التقنية والتكنولوجية:** تعتبر العولمة التقنية أو تكنولوجيا العولمة هي العمود الفقري

لمختلف مظاهر وأشكال العولمة، فوجود الوسائل السهلة مثل الانترنت ووسائل التواصل

الاجتماعي والوسائل المتطورة بتبادل المعلومات هو السبب الفعلي لتطور مفهوم العولمة.

✍ **أشكال أخرى للعولمة:** هناك العديد من المحاولات والتجارب التي يمكن تصنيفها كمظهر من مظاهر العولمة، منها مثلاً العولمة البيئية أو العولمة الأيكولوجية التي تهدف إلى تعميم النظام البيئي في العالم لمواجهة التحديات المناخية والبيئية، ومنها أيضاً عولمة التعليم وعولمة العمل الخيري والتطوعي وعولمة الموضة وغيرها من المظاهر التي يمكن تصنيفها كمظاهر أساسية أو فرعية للعولمة.

ثانياً: العولمة الاقتصادية

تعني العولمة الاقتصادية تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود والتوسع المستمر والمتزايد لحدود الأسواق المتبادلة بين الدول، وتشير إلى الترابط الإقتصادي المتزايد بين دول العالم، نتيجة لحركة السلع والخدمات عبر حدود الدول، وتعتبر الأهمية المتزايدة للمعلومات التي تخص النشاطات الإنتاجية من أهم القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية، بالإضافة إلى سرعة تطوير العلوم والتكنولوجيا في الأسواق التي تستخدم تلك الأنظمة والتي ساهمت في انتشار اقتصاد ذلك البلد الى جميع أنحاء العالم، وإستخدام هذه المعلومات الاقتصادية العابرة للحدود في تطوير الصناعات في كل مصانع العالم. ومن أسباب أنتشار العولمة الاقتصادية أيضاً هو تطور وسائل النقل حيث انخفضت تكاليف شحن البضائع ونقلها لمختلف دول العالم، مما فتح مجالات جديدة لتسويق منتجات الدول خارج حدودها، ويمكن اعتبار الإنتاج العالمي كذلك من أشكال العولمة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يتم إنتاج أجزاء سيارة ما في خمس دول أو أكثر وتجميعها معاً. ويمكن تعريفها كذلك بأنها ترابط عميق وتفاعل بين الاقتصادات عن طريق البنوك الدولية والشركات متعددة الجنسيات مع ازدياد دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويتم هذا الترابط من خلال الإنتاج الدولي والتجارة والصفقات المالية وغيرها.

1) فوائد العولمة الاقتصادية



يتفق معظم الاقتصاديين أن العولمة تساهم في نشر الثروة على نحو متساوٍ في العالم، والحد من الصراعات الدولية، وزيادة كفاءة الأسواق، ويعتبرونها مفيدة لزيادة الثروات الفردية في جميع أنحاء العالم، وهناك إجماع بين الاقتصاديين أن العولمة توفر الكثير من الإيجابيات ومنها:

✍️ الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث يعزز من نقل التكنولوجيا والصناعات وإعادة هيكلة ونمو الشركات العالمية، لذلك فإن الشركات العالمية بالعادة تقوم بنقل استثماراتها عبر الدول بشكل مباشر، مما يساهم بشكل كبير في نمو التجارة.

✍️ الابتكار التكنولوجي: يتم تحفيز تطوير تكنولوجيا جديدة بسبب المنافسة المتزايدة من العولمة الاقتصادية داخل الدول، مما يساهم في تحسين الناتج المحلي وزيادة كفاءته.

✍️ تحسين مقياس الاقتصاد: تساهم العولمة بتحقيق توفيرات كبيرة في التكاليف والأسعار، مما يساهم في نمو الاقتصاد، لكنه قد ينعكس سلباً على الشركات المحلية الصغيرة التي تحاول المنافسة.

هنالك من يرى أن للعولمة الاقتصادية بعض السلبيات، ومنها:

1. الاعتماد المتبادل: تؤدي العولمة إلى ترابط واعتماد بعض الدول في اقتصادها على دول أخرى، والذي قد يتسبب في عدم استقرار إقليمي في الدولة خاصة عندما تحدث تقلبات اقتصادية في الشركات داخل البلدان التي تعتمد عليها.
2. السيادة الدولية: يعتبر البعض أن الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية كتهديد للسيادة الوطنية للدولة، مما يتسبب في موجات الكره لتلك الشركات.
3. توزيع الأسمه: يمكن اعتبار منافع العولمة بأنها مقتصرة على بعض الدول الغنية والأفراد بشكل غير عادل، مما يؤدي إلى صراعات محتملة على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء.

هنالك عدة مظاهر أخرى للعولمة الاقتصادية من أبرزها الآتي:

1. التغيير السريع: و نتيجة لذلك قد لا يمكن للنمصر البشري في كثير من الأحيان أن يلحق بتلك التغيرات.
2. الحريات الاقتصادية: كما يتضح أيضاً تحرر العملات التجارية، و يأتي كل ذلك ضمن المفهوم



- الخاص باقتصاد السوق، و الأسواق الحرة، وكذلك الأسواق التنافسية.
3. التشابك والتعقيد: وذلك لأن هناك تشابك هائل بين العوامل الاقتصادية، والثقافية و الاجتماعية.
4. ظهور العديد من الإنجازات على مستوى العالم: وهذه الإنجاز تعتمد بشكل جوهري على الجهود التي تبذلها الحكومة و المؤسسات العالمية و الأكاديمية.
5. الغموض الشديد: الذي أدى لظهور بيئة مشحونة بالنزاعات و الصراعات.
6. زيادة التقدم التكنولوجي: الذي جعل العالم بمثابة قرية صغيرة حيث أصبح من الممكن التواصل بين الأشخاص خلال دقائق معدودة.
7. برزت العدالة الاجتماعية النسبية: و تمثل ذلك بوضوح في التوزيع العادل للثروة و محاولة توفير فرص عمل، و زيادة الإنتاج، و الناتج المحلي.

(2) إيجابيات العولمة:

تتمثل إيجابيات العولمة فيما يلي:

❖ التجارة الحرة

- هي وسيلة لتبادل السلع والموارد بين مختلف البلدان؛ أي يمكن للدول أن تخصص في إنتاج سلع تتمتع بميزة نسبية (أي تنتج سلعة بتكلفة أقل). ولهذا التخصص عدة مكاسب تتمثل في:
- أسعار مخفضة للمستهلك.
 - اختيار أكبر للسلع، على سبيل المثال الواردات الغذائية يمكنها اتباع نظام غذائي أكثر شمولاً.
 - أسواق تصدير أكبر للمصنعين المحليين.
 - وفورات اقتصادية في الحجم من خلال التخصص في بعض السلع.
 - منافسة أكبر.

❖ حرية تنقل العمالة

تقدم زيادة هجرة اليد العاملة مزايا لكل من العمال والبلدان المستفيدة، فإذا كانت دولة تعاني من بطالة مرتفعة، فهناك فرص متزايدة للبحث عن عمل في مكان آخر؛ حيث تساعد عملية هجرة العمالة أيضاً في تقليل التفاوت الجغرافي؛ وهو ما كان فعالاً للغاية في الاتحاد الأوروبي؛ حيث هاجر كثير من عمال أوروبا الشرقية إلى الغرب. كذلك، يساعد البلدان التي تعاني من نقص العمالة في شغل الوظائف المهمة؛ فعلى سبيل المثال، احتاجت المملكة المتحدة إلى توظيف ممرضات من الشرق الأقصى لسد ما لديها من نقص. ومع ذلك، هذه المسألة هي أيضاً مثيرة للجدل للغاية؛ إذ يشعر البعض بالقلق من



أن تسبب حرية التنقل في العمل، ضغطاً زائداً على خدمات الإسكان والخدمات الاجتماعية في بعض البلدان؛ ما جعل دولاً مثل الولايات المتحدة تمنع المهاجرين إليها من البلدان الأخرى.

❖ زيادة وفورات اقتصادية في الحجم

يتجه الإنتاج بشكل متزايد نحو التخصصية؛ حيث تمكن العولمة من إنتاج السلع في أنحاء مختلفة من العالم؛ ما يؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف؛ وبالتالي انخفاض الأسعار للمستهلكين.

❖ منافسة أكبر

اعتادت الاحتكارات المحلية أن تكون محمية بسبب قلة المنافسة. ومع ذلك، فإن العولمة تعني أنّ الشركات تواجه منافسة أكبر من الشركات الأجنبية.

❖ زيادة الاستثمار

مكنت العولمة من زيادة مستويات الاستثمار؛ إذ سهّلت على البلدان جذب استثمارات قصيرة وطويلة الأجل؛ إذ يمكن أن تلعب استثمارات الشركات متعددة الجنسيات دوراً كبيراً في تحسين اقتصاديات البلدان النامية.

(3) سلبيات العولمة:

تتمثل سلبيات العولمة فيما يلي:

(1) التجارة الحرة قد تضر بالاقتصادات النامية

غالباً ما تكافح البلدان النامية للتنافس مع مثيلتها المتقدمة؛ وبالتالي يرى البعض أن التجارة الحرة تفيد البلدان المتقدمة أكثر؛ كونها تؤثر بالسلب على الصناعات الناشئة في البلدان النامية لحاجتها إلى الحماية من التجارة الحرة. ومع ذلك، فإن البلدان النامية تتضرر غالباً بسبب الحماية الجمركية، التي تفرضها الاقتصادات الغربية على الزراعة.

(2) التكاليف البيئية

زادت العولمة من استخدام الموارد غير المتجددة، كما ساهمت في زيادة التلوث والاحتباس الحراري؛ لذا يمكن للشركات الاستعانة بمصادر خارجية بغرض الإنتاج؛ حيث تكون المعايير البيئية أقل صرامة. ومع ذلك، يمكن القول إنّ المشكلة ليست في العولمة بقدر ما هي الفشل في وضع معايير بيئية مرضية.

(3) هجرة الأدمغة

تمكّن العولمة العمال من التنقل بحثاً عن العمل بحرية أكبر. لذلك، تجد بعض الدول صعوبة في التمسك بأفضل العمال المهرة، الذين تجتذبهم أجور أعلى في أماكن أخرى.

(4) تنوع ثقافي أقل

أدت العولمة إلى زيادة الهيمنة الاقتصادية والثقافية، فمع العولمة أصبح التنوع الثقافي أقل؛ ومع ذلك، لا يمكن تجاهل أنّ العولمة فتحت العديد من الخيارات المتنوعة أمام البعض.



(5) المنافسة الضريبية وتجنب الضرائب

يمكن للشركات متعددة الجنسيات- مثل Amazon و Google- أن تنشئ مكاتب في بلدان مثل برمودا ولوكسمبورج بمعدلات ضريبية منخفضة للغاية للشركات، ثم تحوّل أرباحها عبر هذه الشركات التابعة؛ ما يعني أنّهم يدفعون ضرائب قليلة جداً في البلدان التي يمارسون فيها معظم أعمالهم، كما يعني زيادة ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل، كما يُنظر إليها على أنّها منافسة غير عادلة للشركات المحلية التي لا تستخدم نفس الإعفاء الضريبي.

تعني زيادة تنقل رأس المال، أن البلدان سعت إلى تشجيع الاستثمار الداخلي من خلال تقديم أقل ضريبة على الشركات. (على سبيل المثال تقدم أيرلندا معدل ضريبة منخفض للغاية). وقد شجع هذا انخفاض ضريبة الشركات؛ ما يؤدي إلى أشكال أعلى من الضرائب الأخرى.





- ١- يتم بالبحث والتحليل الاقتصادي الإجابة تاريخ علم الاقتصاد .. ص ٤
- ٢- دراسة الواقع الاقتصادي الذي يعنى بظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع هو التاريخ الاقتصادي .. الإجابة صح .. ص ٣
- ٣- تاريخ الفكر الاقتصادي يتم .. خيارات من ضمنها ..
الخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية .. ص ٣
- ٤- أهمية دراسة الفكر الاقتصادي أن هناك علاقات وصلات وثيقة بينهم منها ..
إن علم الاقتصاد لم ينشأ دفعه واحدة ص ٧
- ٥- الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية تميزت بعدد من الأمور ومنها أنها مجتمعات منظمة .. الإجابة صح .. ص ١٢
- ٦- ما هو الدليل على فكر اقتصادي لدى الحضارة البابلية .. الجواب قانون حمورابي ..
- ٧- قوانين حمورابي فكر اقتصادي تواجد في الحضارة البابلية .. الإجابة صح ص ١٢
- ٨- الأفكار التي تكلم عنها قانون حمورابي .. بصيغة أخرى اهتم قانون حمورابي بمن ؟ ..
الجواب .. طبقة الأحرار الأثرياء .. وطبقة الرقيق .. طبقة الحرفين الأحرار .. ص ١٣
- ٩- القانون الموسوي يشير إلى أن للحضارة المصرية فكر اقتصادي .. الإجابة صح ص ١٣
- ١٠- ما هو المؤشر الذي يدل على الاقتصاد في الحضارة الصينية .. الجواب اختراع الورق ..
- ١١- ينتمي أفلاطون وارسطو إلى الحضارة اليونانية الإغريقية .. الجواب صح .. ص ١٤
- المحاضرة الرابعة : الخامسة : السادسة : السابعة :

١- أول من أشار إلى تقسيم العمل أفلاطون .. الإجابة صح ..

بصيغة أخرى ..

أول من أشار إلى تقسيم العمل هو ..



أرسطو آدم سميث المقرئزي لا شيء مما ذكر ... الإجابة تكون لا شيء ..

٢- قسم أرسطو المجتمع إلى ثلاث طبقات .. الإجابة خطأ ..

٣- أفكار أفلاطون تعتمد على الفلسفة والخيال ؛ وأفكار أرسطو تعتمد على تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية .. الإجابة صح ..

٤- أفلاطون من أبرز مفكري الحضارة البالية الإجابة خطأ ..

٥- كتاب المدينة الفاضلة يرجع إلى أرسطو .. الإجابة خطأ

٦- اتفق كلا من أرسطو وأفلاطون على تحريم الفائدة .. الإجابة صح

٧- أول من أشار إلى فكر المنفعة هو الجواب أرسطو ..

٨- وظيفة النقود هي أداة لحفظ المدخرات وترجع إلى أرسطو ..

٩- وفقاً لرأي أفلاطون فإن الطبقة الحاكمة تقوم بالملكية الخاصة .. الإجابة خطأ ..

بصيغة أخرى ..

* وفقاً لرأي أفلاطون فإن الملكية الخاصة تكون الإجابة طبقة العمال ..

* حرم أفلاطون الملكية الخاصة على طبقة الجنود وخص بها الطبقة العاملة .. الإجابة صح ..

١٠- من الضرورات الخمسة التي أتى بها الإسلام حفظ المال ... الإجابة صح ..

١١- من القواعد الأساسية التي استند عليها الفكر الإسلامي الربا ... الإجابة خطأ ..

١٢- أقر الإسلام الملكية الخاصة فقط ... الإجابة خطأ ..

١٣- الكنيسة إباحة للأفراد السعي للحصول على الربح ... الإجابة خطأ ..

١٤- التفكير الاقتصادي في العصور الوسطى كان يتعارض مع طبيعة الحياة الاقتصادية .. الإجابة خطأ ..

١٥- كان تحريم الفائدة في العصور الوسطى قائم على أسس اقتصادية .. الإجابة خطأ ..

١٦- نظام الإقطاع هو النظام السائد في فترة العصور الوسطى لدى أوروبا ... الإجابة صح ..



١٧- مجتمع العصور الوسطى قائم على أساس المساواة بين الطبقات في المجتمع .. الإجابة خطأ .. بصيغة أخرى ..

* مجتمع العصور الوسطى قائم على أساس انقسام طبقي بين سادة وعبيد .. الإجابة صح

١٨- حرم سانتوماس الكويني الفائدة على اعتبار أنها تدفع لقاء الزمن .. الإجابة صح

١٩- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى كان مبني على التحليل العلمي ... الإجابة خطأ أو بصيغة أخرى ..

* الفكر الاقتصادي كان مبني في العصور الوسطى على الإجابة تعلم المسيحية ..

ملاحظة ..

* ركز كثيرا على الترتيب الزمني للحضارات

* كذلك إسهامات كل حضارة وأفكار روادها والشخصيات في كل مدرسة والمؤلف والكتاب ..

المحاضرة الثامنة : التاسعة : العاشرة :

١- مؤلف كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر هو ابن خلدون .. صح

٢- أبرز المفكرين المسلمين الذين لهم إسهام في تاريخ الفكر الاقتصادي ابن خلدون .. صح

٣- من الأساليب التي بنى عليها ابن خلدون لتحليل القضايا الاقتصادية ..

* دراسة الوقائع التاريخية .. "بين أثر البيئة الاجتماعية في النشاط الاقتصادي للإنسان .." بين أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية .. "استخدم المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة .."

٤- ابن خلدون تأثر بفكرة أرسطو عن تقسيم العمل ... صح

٥- أول من أشار إلى دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي هو ابن خلدون ... صح

٦- مقولة الصنائع إنما تستجد لابن خلدون .. صح ..

٧- الوظائف التي يجب أن تقوم الدولة بها .. عمارة الأرض والاستقرار .. صح

٨- الأساس الذي اعتمد عليه ابن خلدون في تحليل الربح وانفق مع ديفيد ريكاردو في ذلك .. صح



٩- المقرئزي كتابة إغائة الأمة بكشف الغمة .. صح

١٠- تأثر القرئزي بأبن خلدون إلا أنه سلك مسلأاً آخر في تفسير الظواهر .. صح

١١- ابن خلدون فسر الظواهر من خلال نظرية التئمة والقرئزي فسرأها على أساس نقدي .. صح ..

١٢- من اسباب الغلاء الشديد في الأسعار ..

* أسباب سياسية الفساد والرشوة .. * الأسباب الاقتصادية في احتكار الأرض .. * أسباب نقدية المئثلة في الشطط في سك النقود

١٣- أول سبق للقرئزي في تحليل زيادة عرض النقود على انقفاض قيمتها الشرائية .. صح ..

١٤- ابن تئمة له إسهامات منها قضايا مرتبطة بمالية الدولة ... صح ..

١٥- نادى إلى تدخل الدولة لتوفير البضائع ومحاربة الاحتكار الجواب ابن تئمة ..

١٦- كتاب ابن تئمة الحسبة في الإسلام .. صح ..

المأاضرة الحدية عشرة إلى السادسة عشر ..

١- اطلق اسم مصطلح التجارئون آدم سمئث .. صح ..

٢- الهدف الأساسي لتجارئون زيادة ثروة الدولة في ما لديها من معدن نفيس سواء من ذهب أو فضة .. صح ..

٣- الفترة الخاصة بفترة التجارئين يمكن ان يطلق عليها الرأسمالية التجارية .. صح ..

٤- نظام التجارئين كان يتناسب مع طبيعة الحياة الجديدة في أوروبا ... صح ..

٥- من العوامل التي ساهم بها التجارئون تحطيم التقليد القديم المبني على الإنتاج لغرض الاستهلاك المحلي .. صح ..

٦- أكتشاف المستعمرات والذهب كان من إسهامات التجارئون ... صح ..

٧- فترة التجارئون شهدت أكتشافات جغرافية سواء في الملاحاة أو الإنتاج وأدت إلى توسع التجارة .. صح ..

٨- أهم العوامل التي أدت إلى نشوء النظام التجاري انبهار النظام الاقتصادي في أوروبا .. صح ..



صيغة أخرى ..

- * من أهم العوامل التي أدت إلى نشوء النظام التجاري انبهار النظام الإقطاعي في أوروبا
- ١- انبهار النظام الإقطاعي .. ٢- زيادة أهمية التجارة الخارجية .. ٣- نمو السكان في المدن وزيادة الإنتاج ..
٤- كل ما ذكر ..

(هذا السؤال محم وفيه ثمان عوامل ص ٥١)

٩- مفهوم الثروة عند التجار والمعادن النفيسة .. صح ..

١٠- قدم تفسير لارتفاع الأسعار بوندل وهو أحد رواد المدرسة التجارية .. صح ..

١١- أبر التساؤلات التي كانت تشغل فكر المجتمع ..

١- ماهي الثروة وكيف يتم زيادتها ..

٢- كيف يمكن توزيعها على البلدان ..

٣- ما هو أسباب ارتفاع الأسعار ..

٤- كل ما ذكر صحيح .. الإجابة ..

١٢- ما هو النشاط الرئيس لدى المدرسة التجارية .. المعادن النفيسة والصناعية والزراعة ..

١٣- من أهم ما يميز الفكر الاقتصادي لدى التجار أنها مدرسة نقدية وأفكارهم وطنيه ... صح ..

١٤- مملكة اسبانيا من التجار الذين يطلق عليهم السياسة المعدنية .. صح ..

١٥- مملكة اسبانيا طبقت إجراءات منها إلزام السفن التي تنقل البضائع بإعادة قيمته تلك البضائع بالذهب والفضة إلى داخل اسبانيا ..
صح ..

١٦- السياسة التي طبقت في فرنسا سياسة صناعية .. صح ..

١٧- اتبعت فرنسا السياسة الصناعية لتحقيق القوة لدى الدولة عن طريق زيادة ثرائها عن طريق المعدن النفيس .. صح

١٨- مملكة إنجلترا اتبعت السياسة المعدنية وأنشأت الشركات الخاصة بهدف تشجيع النشاط التجاري .. صح ..

١٩- توماس مون يعتبر أول من أعد الوثيقة المحاسبية التي تسجل حركة البضائع .. صح

٢٠- قانون الملاحة ظهر في إنجلترا .. صح ..



- ٢١- الإيجائيات لمجموعة التجارين ..
أدت دورا تاريخيا بتقنية الدولة القومية الناشئة .. توفير رأس المال النقدي وخلق البنوك الأوروبية .. نشوء المشروعات الخاصة الحديثة .. تنمية الصناعة والتجارة .. تخفيض تكاليف الإنتاج .. إنشاء الشركات .. تطوير مفاهيم ميزان المدفوعات
- ٢٢- الطبيعيون هي أول مدرسة اعتبروا أنفسهم اقتصاديين .. صح ..
- ٢٣- جوهر فلسفة الفيز وقرط ان المجتمع البشري وحكمة قوانين طبيعية لا يمكن أن تغيرها القوانين الوضعية .. صح ..
- ٢٤- وفقا لرأي الطبيعيون أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي المنتج في حين أن الصناعة والتجارة والخدمات غير منتجة .. صح ..
- ٢٥- مجموعة الطبيعيون اشتملت على أركان منها ..
مبدأ المنفعة الشخصية .. مبدأ المنافسة الحرة .. أن الإيمان بقوانين طبيعية تتولى الأمور كلها ..
- ٢٦- تتميز القوانين بعدد من الخصائص منها ..
إن القوانين الطبيعية هي مطلق لا استثناء لها .. أنها عالمية تنطبق على جميع البلدان .. أنها آرائه لا تتغير عبر الزمن .. وهي قوانين إلهية ولذلك لا يجوز معارضتها ..
- ٢٧- النشاطات التحويلية وفقا لطبيعيون لا تؤدي إلى زيادة الثروة .. خطأ ..
- ٢٨- من إسهامات فرنسوا كني الجدول الاقتصادي .. صح ..
- ٣٠- الطبيعيون قسموا المجتمع إلى ثلاث أقسام .. الطبقة المزارعين .. طبقة الملاك العقاريين .. الطبقة العقيمة ..
- ٣١- تمد الزراعة من الأنشطة التحويلية .. خطأ ..



- ١ - اتصفت الحضارات القديمة بأنها ... مركزية
- ٢ - احد اسهامات كنائي ... الجدول الاقتصادي
- ٣ - اعتمد الطبيعيون على الازكان لتوضيح افكارهم ليس منها ... حفظ الضرورات الخمس ومنها المال
- ٤ - يعد من مفكري المدرسة الكلاسيكية ... ادم سميث
- ٥ - الكتاب الذي يدل على وجود فكر اقتصادي لدى الحضارة اليونانية الجمهورية
- ٦ - من الاسهامات الاقتصادية لمارشال ... فكرة المرونة
- ٧ - يهتم تاريخ الفكر الاقتصادي ... بتاريخ الافكار والخواطر التي عرضت للإنسان في مراحل حياته
- ٨ - تتحقق المصلحة العامة من خلال وفقا لمفهوم اليد الخفية عند ادم سميث
تحقيق الافراد مصالحهم الخاصة
- ٩ - وظيفة النقود كاداه لحفظ المدخرات اول من اشار اليها ... ارسطو
- ١٠ - فترة العصور الوسطى في أوروبا شهدت ... سيطرة الكنيسة
- ١١ - من مؤلفاته الحسبة في الاسلام... ابن خزيمة
- ١٢ - يرى مارشال ان المستهلك يسعى لتعظيم ... المنفعة
- ١٣ - نظرية السكان تفترض أن السكان لـ..... يتزايدون بموالية هندسية بينما الموارد تتزايد بموالية عددية
مالثوس
- ١٤ - نادى بالحرية الاقتصادية ويستدل على ذلك بقوله دعه يعمل دعه يمر الطبيعيين
- ١٥ - من الاجراءات التي استخدمتها مملكة اسبانيا في فترة التجارين للحفاظ على المعدن النفيس
الزام السفن التي تنقل البضائع خارج اسبانيا بإعادة قيمة تلك البضائع بالذهب والفضة



- ١٦ - أتى ابن خلدون بالعديد من الاسهامات الاقتصادية ليس منها
الانفصام بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال
- ١٧ - من الاجراءات التي استخدمتها مملكة إنجلترا في فترة التجارين لتحقيق اهداف السياسة التجارية
انشاء الشركات الخاصة لتشجيع النشاط التجاري
- ١٩ - مؤلف كتاب نظرية الاستهلاك فريدمان
- ٢٠ - الحضارة الباهلية اسهمت في الفكر الاقتصادي من خلال قوانين حمورابي
- ٢١ - اسهمت كل من القوتين العلمية والصناعية في دعم الافكار الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية
- ٢٢ - من أسباب التضخم الشطط في سك النقود ترجع هذه المقولة للمقرزي
- ٢٣ - أهمية التعليم والتدريب في الارتقاء بالصناعات اول من أشار اليها ابن خلدون
- ٢٤ - من مؤلفات المقرزي إغاثة الامه في كشف الغمة
- ٢٥ - ليس من الاساليب التي بنى عليها ابن خلدون تحليله للقضايا الاقتصادية الاحصاء
- ٢٦ - الفترة الخاصة بفترة التجارين يمكن ان نطلق عليها الرأسمالية التجارية
- ٢٧ - الاكتشافات الجغرافية مثل القارة الامريكية لها دور مهم في اظهار الفكر للتجارين
- ٢٨ - ليس من القواعد الأساسية التي انطلق منها المفكرون المسلمون الانفصام بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال
- ٢٩ - يرى التجارون ان مصدر الثروة تمثل في المعدن النفيس
- ٣٠ - قيمة الميل الحدي للاستهلاك أكبر من صفر وأقل من واحد
- ٣١ - فترة السوق هي الفترة التي لا يستطيع المنتج تغيير حجم الانتاج
- ٣٢ - للحد من الكساد اقترح كينز زيادة الائتاق الحكومي
- ٣٣ - يرى كينز ان المنظم اذا كانت فانه يطلب وحدة اضافية من السلع الاستثمارية



الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من الفائدة التي يدفعها على اقتراض النقود

٣٤ - يرى ديفيد ريكاردو أن الدولة وفقا لنظرية التكاليف النسبية سوف تخصص في إنتاج السلع بتكلفة أقل

٣٥ - الطلب الفعال لدى كينز يتمثل في الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية

٣٦ - من الأفكار الخاصة بالمدرسة الاشتراكية التخطيط المركزي

٣٧ - احد المبادئ الرئيسية لنظرية كينز الطلب الفعال

٣٨ - من الاسهامات الاقتصادية لدى ارسطو

التحليل الاقتصادي واستناده الى وجود الرغبات الانسانية وكيفية اشباعها

٣٩ - طبقت فرنسا سياسة خلال فترة التجارين عرفت باسم السياسة الصناعية

٤٠ - يتحدد الاستهلاك العائلي عند فريدمان من خلال الدخل الدائم



يعنى بطروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف		
(أ) التاريخ الإقتصادي ✓	(ب) تاريخ الفكر الإقتصادي	(ج) تاريخ علم الإقتصاد
(د) لا شيء مما ذكر		
يعنى بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الإقتصادية		
(أ) التاريخ الإقتصادي	(ب) تاريخ الفكر الإقتصادي ✓	(ج) تاريخ علم الإقتصاد
(د) لا شيء مما ذكر		
من أهم ما تميزت به الحضارات القديمة		
(أ) أنها مجتمعات منطمة	(ب) أن الزراعة كانت متقدمة ومنظمة	
(ج) سيطرة الدولة على أمور الحياة الإقتصادية	(د) جميع ما سبق ✓	
إختراع الورق ، يشير إلى وجود فكر وإسهام إقتصادي لدى الحضارة		
(أ) المصرية	(ب) الصينية ✓	(ج) البابلية
(د) الفينيقية		
التقاليد التجارية والملاحية تشير إلى وجود فكر إقتصادي لدى الحضارة		
(أ) المصرية	(ب) الصينية	(ج) البابلية
(د) الفينيقية ✓		
يعنى التاريخ الإقتصادي بطروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف		
(أ) صح ✓	(ب) خطأ	
يعنى التاريخ الإقتصادي بطروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع		
(أ) صح	(ب) خطأ ✓	
يستدل على وجود فكر إقتصادي لدى الحضارة البابلية بقوانين حمورابي		
(أ) صح ✓	(ب) خطأ	
يرجع كتاب الجمهورية (المدينة الفاضلة) لـ		
(أ) أفلاطون ✓	(ب) أرسطو	(ج) آدم سميث
(د) ابن خلدون		
يرى أفلاطون أن أصل أو أساس قيام الدولة يرجع إلى		
(أ) عامل إقتصادي ✓	(ب) عامل سياسي	(ج) عامل إجتماعي
(د) رغبة في التوسع		
أول من نادى بتطبيق تقسيم العمل		
(أ) آدم سميث	(ب) أرسطو	(ج) أفلاطون ✓
(د) ابن خلدون		
أول من أشار لنظرية المنفعة		
(أ) أرسطو ✓	(ب) أفلاطون	(ج) ابن خلدون
(د) آدم سميث		
كان أفلاطون يرى في أهمية العقود أنها		
(أ) مقياس للقيمة	(ب) وسيلة للتبادل	(ج) أ + ب ✓
(د) لا شيء مما ذكر		
اتفق كل من أفلاطون وأرسطو حول		
(أ) أسلوب التحليل الإقتصادي	(ب) وظائف العقود	
(ج) أساس قيام الدولة ✓	(د) نظام الرقيق	
كان يرى أفلاطون إباحة الربا		
(أ) صح	(ب) خطأ ✓	
يستند التحليل الإقتصادي عند أفلاطون على أمور واقعية		
(أ) صح	(ب) خطأ ✓	
تميزت فترة القرون الوسطى في أوروبا بما يلي		
(أ) حصر ملكية الأراضي الزراعية للإقطاعيين والنبلاء	(ب) ظهور فنه رقيق الأرض	
(ج) ظهور النشاط التجاري والصناعي بجانب الزراعي	(د) سيطرة الكنيسة ✓	
ليس مما تميزت به فترة القرون الوسطى في أوروبا		
(أ) سيادة نظام الإقطاع	(ب) سيطرة الكنيسة	
(ج) قيام المجتمع على أساس الإنقسام الطبقي	(د) ظهور فنه رقيق الأرض ✓	
الأفكار الإقتصادية في أوروبا فترة القرون الوسطى ، تأثرت بـ		
(أ) الدين الإسلامي	(ب) الدين اليهودي	(ج) الدين المسيحي ✓
(د) لا شيء مما ذكر		



اتفق سانوماس الكويبي و أرسطو أن التجارة شر لابد منه	(أ) صح ✓	(ب) خطأ
النمن العادل هو النمن الذي يغطي تكاليف إنتاج السلعة عند سانوماس الكويبي	(أ) صح ✓	(ب) خطأ
اتفق أفلاطون وأرسطو والكويبي في عله تحريم الفائدة	(أ) صح	(ب) خطأ ✓
اتفق أفلاطون وأرسطو والكويبي على تحريم الفائدة	(أ) صح ✓	(ب) خطأ
كتاب (العبر وديوان المبدأ والخير) يعود إلى	(أ) ابن تيمية	(ب) المقرئزي
من الأساليب التي بنى عليها ابن خلدون تحليله للقضايا الاقتصادية	(ج) ابن خلدون ✓	(د) لا شيء مما ذكر
(أ) دراسة الوقائع التاريخية	(ب) بيان أثر البيئة الاجتماعية والجغرافية على السلوك الإنساني الإقتصادي	(ج) استخدام المنطق
(د) جميع ما ذكر ✓		
يرى ابن خلدون أن هو عامل مهم في تحديد حجم الإحتياجات البشرية	(أ) البيئة الجغرافية	(ب) حجم السكان ✓
(ج) البيئة الاجتماعية	(د) الوقائع التاريخية	
يتفق ابن خلدون مع في تقسيم العمل	(أ) أرسطو ✓	(ب) أفلاطون
(ج) آدم سميث	(د) سانوماس الكويبي	
إعتمد ابن خلدون في تحليله للظواهر الإقتصادية على	(أ) نظرية القيمة ✓	(ب) نظرية المنفعة
(ج) نظرية الطلب	(د) نظرية التكاليف	
إعتمد المقرئزي في تحليله للظواهر الإقتصادية على	(أ) نظرية القيمة	(ب) نظرية المنفعة
(ج) نظرية الطلب	(د) التحليل النقدي ✓	
كتاب (إغاثة الأمة بكتشف الغمة) يعود إلى	(أ) ابن تيمية	(ب) المقرئزي ✓
(ج) ابن خلدون	(د) لا شيء مما ذكر	
يرى المقرئزي أن السبب النقدي للغلاء الشديد في الأسعار يرجع إلى	(أ) إحتكار الأرض	(ب) الفساد
(ج) الشطط في سك النقود ✓	(د) لا شيء مما ذكر	
كتاب (الحسنة في الإسلام) يعود إلى	(أ) ابن خلدون	(ب) ابن تيمية ✓
(ج) المقرئزي	(د) لا شيء مما ذكر	
ظهرت الرأسمالية التجارية بفترة	(أ) التجاريين ✓	(ب) الطبيعيين
(ج) الكلاسيك	(د) الكينزيين	
مفهوم الثروة لدى التجاريين يتمثل في	(أ) النقود	(ب) الإنتاج
(ج) المعدن النفيس ✓	(د) البنترول	
يرى التجاريون أنه يمكن زيادة الثروة بشكل غير مباشر عن طريق	(أ) تحقيق فائض في الميزان التجاري ✓	(ب) إستعمار المزيد من الدول
(ج) توسيع رقعة الدولة	(د) إكتشاف المزيد من مناجم الذهب والفضة	
يرى بودل أن سبب إرتفاع الأسعار في فترة التجاريين يرجع إلى	(أ) الفساد	(ب) زيادة عرض النقود ✓
(ج) سيطرة الكنيسة	(د) لا شيء مما ذكر	
السياسة التي طبقت في فرنسا في عهد التجاريين هي	(أ) سياسة زراعية	(ب) سياسة معدنية
(ج) سياسة صناعية ✓	(د) سياسة خدمية	
السياسة التي طبقت في إنجلترا في عهد التجاريين هي	(أ) سياسة زراعية	(ب) سياسة معدنية ✓
(ج) سياسة صناعية	(د) سياسة خدمية	
الإجراءات التي اتخذتها فرنسا لتحقيق أهداف سياستها	(أ) إنشاء شركات لتسويق المنتجات الوطنية ✓	(ب) منعت الباعة الأجنب في الداخل من إخراج نمن السلعة
(ج) إستثناء الملك أو الملكة بخروج الذهب والفضة للخارج	(د) ب + ج	



مؤسس المدرسة الطبيعية هو	(أ) ديفيد ريكاردو	(ب) آدم سميث	(ج) فرانسوا كني <input checked="" type="checkbox"/>	(د) أرسطو
برى التجاريون أن مصدر الثروة هو	(أ) الإنتاج	(ب) المعدن النفيس <input checked="" type="checkbox"/>	(ج) أ + ب	(د) لا شيء مما ذكر
برى الطبيعيون أن مصدر الثروة هو	(أ) الصيد	(ب) الإنتاج <input checked="" type="checkbox"/>	(ج) المعدن النفيس	(د) جميع ما ذكر
برى الطبيعيون أن النشاط الإقتصادي المنتج هو	(أ) التجاري	(ب) الزراعي <input checked="" type="checkbox"/>	(ج) الصناعي	(د) البحري
مفهوم الثروة لدى الطبيعيين يتمثل في	(أ) المعدن النفيس	(ب) الإنتاج الزراعي <input checked="" type="checkbox"/>	(ج) النقود	(د) المعادن الطبيعية
اتفق كل من الطبيعيين والتجاريين حول مفهوم الثروة	(أ) صح	(ب) خطأ <input checked="" type="checkbox"/>		
الدورة الإقتصادية ، هي أحد إسهامات	(أ) الكلاسيك	(ب) التجاريين	(ج) الطبيعيين <input checked="" type="checkbox"/>	(د) لا شيء مما ذكر
شبه فرانسوا كني الدورة الإقتصادية - من الزراعة وإليها - بالدورة الدموية في جسم الإنسان	(أ) صح <input checked="" type="checkbox"/>	(ب) خطأ		
شعار (دعه يعمل دعه يمر) ، يدل على الحرية الإقتصادية ، وأول من نادى به	(أ) الكلاسيك	(ب) الطبيعيين <input checked="" type="checkbox"/>	(ج) التجاريين	(د) لا شيء مما ذكر
برى آدم سميث أن مصدر الثروة يتمثل في	(أ) المعدن النفيس	(ب) إستغلال الموارد	(ج) العمل <input checked="" type="checkbox"/>	(د) لا شيء مما ذكر
الأنشطة الغير منتجة ، هي كل الخدمات كما يرى	(أ) تورجوت	(ب) آدم سميث <input checked="" type="checkbox"/>	(ج) كني	(د) كولد بيا
برى آدم سميث أن الأجر تميل إلى الإستقرار	(أ) عند مستوى الكفاف <input checked="" type="checkbox"/>	(ب) عند مستويات مرتفعة من الدخل	(ج) عند مستويات متوسطة من الدخل	(د) أ + ب
التجارة والصناعة ، نشاطات منتجة عند فرانسوا كني	(أ) صح	(ب) خطأ <input checked="" type="checkbox"/>		
التجارة والصناعة ، نشاطات منتجة عند آدم سميث	(أ) صح <input checked="" type="checkbox"/>	(ب) خطأ		
توزيع الدخل عند آدم سميث يرتبط بـ	(أ) العمل المبدول	(ب) العامل الطيفي <input checked="" type="checkbox"/>	(ج) العامل الوظيفي	(د) مقدار الناتج المتحقق
برى آدم سميث أن هناك علاقة بين الأجر والأرباح	(أ) عكسية <input checked="" type="checkbox"/>	(ب) طردية	(ج) موجية	(د) لا توجد علاقة
برى آدم سميث أن النمو الإقتصادي سيؤدي إلى	(أ) زيادة <input checked="" type="checkbox"/>	(ب) حفص	(ج) ثبات	(د) ليس له تأثير
آدم سميث كان ينظر إلى الربح أنه هبة من الطبيعة	(أ) صح <input checked="" type="checkbox"/>	(ب) خطأ		
برى آدم سميث أن التغيرات في كمية النقود من شأنها أن تحدث تقلبات في المستوى العام للأسعار	(أ) صح <input checked="" type="checkbox"/>	(ب) خطأ		
برى مالتيه أن حجم السكان يتزايد على شكل	(أ) متوالية عديدة	(ب) متوالية هندسية <input checked="" type="checkbox"/>	(ج) معدل نمو ثانوي ثابت	(د) معدل نمو متناقص
ينفي كل من الكلاسيك والتجاريين حول الأسس الفكرية لحرية التجارة الخارجية	(أ) صح	(ب) خطأ <input checked="" type="checkbox"/>		



بري أن حرية التجارة الخارجية تؤدي إلى تحقيق مكاسب لكلا الطرفين	(أ) الكلاسيك ✓	(ب) التجارين	(ج) الفيروقراط	(د) لا شيء مما ذكر
من إسهامات ديفيد ريكاردو في التجارة الخارجية	(أ) نظرية التكاليف المطلقة	(ب) نظرية التكاليف النسبية ✓	(ج) نظرية وفرة عناصر الإنتاج	(د) نظرية دورة المينج
وفقاً لرأي ديفيد ريكاردو تخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بـ	(أ) ميزة مطلقة	(ب) ميزة نسبية ✓	(ج) تطور تقني	(د) ميزة تبادلية
من إسهامات ديفيد ريكاردو نظرية	(أ) التكاليف المطلقة	(ب) التكاليف النسبية ✓	(ج) وفرة عناصر الإنتاج	(د) دورة المينج
كتاب (رأس المال) يعود إلى	(أ) آدم سميث	(ب) كارل ماركس ✓	(ج) ديفيد ريكاردو	(د) مالتس
كانت إسهامات المدرسة النيوكلاسيكية في	(أ) الإقتصاد الكلي	(ب) الإقتصاد الدولي	(ج) الإقتصاد الجزئي ✓	(د) التنمية
تسمى المدرسة النيوكلاسيكية بالمدرسة الحديثة	(أ) صح ✓	(ب) خطأ		
كارل منجر ينتمي إلى المدرسة	(أ) الكلاسيكية	(ب) الكينزية	(ج) النيوكلاسيكية ✓	(د) الطبيعية
أهم إسهامات كارل منجر أنه تناول قانون تناقص المنفعة الحدية	(أ) صح ✓	(ب) خطأ		
من أسباب ظهور المدرسة النقدية ، عجز النظرية الكينزية عن علاج مشكلة	(أ) البطالة	(ب) التضخم	(ج) التضخم الركودي ✓	(د) التنمية
تعد المدرسة النقدية إمتداداً للمدرسة	(أ) الكلاسيكية ✓	(ب) الكينزية	(ج) الطبيعية	(د) الاشتراكية
مبادئ المدرسة النقدية تتلاءم مع المدرسة	(أ) الكلاسيكية ✓	(ب) الكينزية	(ج) الطبيعية	(د) الاشتراكية
المدرسة النقدية أبدت أفكار كينز	(أ) صح	(ب) خطأ ✓		
الإختلاف بين النقديين وكينز حول دور النقود	(أ) صح ✓	(ب) خطأ		
الإستهلاك يتحدد وفقاً للدخل الدائم كما يرى	(أ) كينز	(ب) آدم سميث	(ج) ميلتون فريدمان ✓	(د) مالتس
الإستهلاك يتحدد وفقاً للدخل الجاري كما يرى	(أ) كينز ✓	(ب) آدم سميث	(ج) ميلتون فريدمان	(د) مالتس
الميل الحدي للإستهلاك عند فريدمان الميل الحدي للإستهلاك عند كينز	(أ) أكبر من	(ب) أصغر من ✓	(ج) يساوي	(د) لا شيء مما ذكر
مضاعف الإستثمار عند فريدمان مضاعف الإستثمار عند كينز	(أ) أكبر من	(ب) أصغر من ✓	(ج) يساوي	(د) لا شيء مما ذكر
الطلب على النقود كما يرى ميلتون فريدمان في الأجل الطويل	(أ) يتزايد ✓	(ب) يتناقص	(ج) بظل ثابت	(د) لا شيء مما ذكر



مجتمع العصور الوسطى في أوروبا قام على أساس المساواة بين طبقات المجتمع	(أ) صح	(ب) خطأ ✓
اتفق كل من في تحليلهما للربيع	(أ) المقرئزي - آدم سميت	(ب) المقرئزي - ديفيد ريكاردو
بعد أول من أشار إلى دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي	(ج) ابن خلدون - ديفيد ريكاردو ✓	(د) ابن خلدون - آدم سميت
(أ) أفلاطون	(ب) بودل	(ج) آدم سميت
(د) ابن خلدون ✓		
كتاب الحسبة في الإسلام مؤلفه هو	(أ) المقرئزي	(ب) ابن تيمية ✓
(ج) ابن خلدون	(د) الشافعي	
تحريم الفائدة خلال فترة العصور الوسطى بأوروبا قام على أساس	(أ) ديبني ✓	(ب) رياضي
(ج) اجتماعي	(د) إقتصادي	
تتميز الحضارة المصرية القديمة بأنها مجتمعات	(أ) زراعية ✓	(ب) لا مركزية
(ج) صناعية	(د) اشتراكية	
حرم سانثوماس الكويني الفائدة على اعتبار أنها تدفع لغاء الزمن	(أ) صح ✓	(ب) خطأ
ليس من الأساليب التي بنى عليها ابن خلدون تحليله للقضايا الإقتصادية	(أ) بيان أثر البيئة الجغرافية على النشاط الإقتصادي	(ب) استخدام الطرق الإحصائية في التحليل ✓
(ج) استخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة	(د) بيان أثر البيئة الإجتماعية على النشاط الإقتصادي	
من أسباب التضخم الشطط في سك النقود هذه المقولة نرجع إلى	(أ) الشافعي	(ب) ابن تيمية
(ج) ابن خلدون	(د) المقرئزي ✓	
أشار أفلاطون إلى مبدأ تقسيم العمل في كتابه	(أ) الجمهورية ✓	(ب) نروة الأمم
(ج) رأس المال	(د) مبادئ الإقتصاد	
الفكر الإقتصادي في العصور الوسطى بأوروبا كان مبنياً على	(أ) التحليل العلمي للأمور	(ب) تعاليم اليهودية
(ج) تعاليم المسيحية ✓	(د) تعاليم الإسلام	
تضمن قوانين حمورابي ما يشير إلى وجود نشاط إقتصادي	(أ) إظهار مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود ✓	(ب) إهمال دور طبقة الرقيق
(ج) الإهتمام بالصناعة	(د) إغفال دور الصناع وطبقة الحرفيين الأحرار	
ليس من الأساليب التي بنى عليه ابن خلدون تحليله للقضايا الإقتصادية	(أ) دراسة الوقائع التاريخية	(ب) بيان أثر البيئة الإجتماعية
(ج) استخدام المنطق	(د) التحليل الحدي ✓	



السياسة المعدنية والتي طبقت في عصر التجارين قامت بتطبيقها فرنسا			
(أ) صح	(ب) خطأ ✓		
أفكار الفيروقراط سبقت أفكار التجارين في الظهور			
(أ) صح	(ب) خطأ ✓		
الأخذ بمبدأ التخطيط المركزي أحد الأسس التي قامت عليها			
(أ) الاشتراكية ✓	(ب) الكلاسيكية	(ج) الرأسمالية	(د) النيوكلاسيكية
بعد بودل من مفكري			
(أ) الحضارة اليونانية	(ب) مدرسة التجارين ✓	(ج) مدرسة الطبيعيين	(د) المدرسة الكلاسيكية
من خصائص أفكار الإقتصاديين لدى التجارين أنها			
(أ) مدرسة نقدية ✓	(ب) تحقق المصلحة الفردية		
(ج) تشجع على التعاون فيما بين الدول	(د) ترجع القوانين إلى الطبيعة		

العنزة الخاصة بمدرسة التجارين يمكن أن يطلق عليها الرأسمالية			
(أ) التجارية ✓	(ب) الصناعية	(ج) الزراعية	(د) الدولية
السياسة طبقت في إسبانيا في عصر التجارين			
(أ) المالية	(ب) المعدنية ✓	(ج) النقدية	(د) التجارية
وفقاً لريكاردو فإن الدولة سوف تخصص ونتاج السلعة التي تتمتع بإنتاجها بـ			
(أ) ميزة تبادلية	(ب) ميزة مطلقة	(ج) تقدم تكنولوجي	(د) ميزة نسبية ✓
مفهوم اليد الخفية أحد إسهامات			
(أ) ديفيد ريكاردو	(ب) آدم سميث ✓	(ج) ابن خلدون	(د) أفلاطون
يتحقق تملك الثروة لدى التجارين بشكل مباشر عن طريق			
(أ) إمتلاك وتوسيع رقعة الممالك في العالم الجديد ✓	(ب) شراء الذهب من الأسواق العالمية		
(ج) تحقيق فائض في الميزان التجاري	(د) صهر المشغولات الذهبية		
الاكتشافات الجغرافية مثل القارة الأمريكية كان لها دور هام في إظهار أفكار			
(أ) المدرسة الكلاسيكية	(ب) التجارين ✓	(ج) المدرسة الكينزية	(د) المدرسة الاشتراكية



فكرة المرونة من الإسهامات الفكرية لـ	(أ) كارل منجر	(ب) ألفريد مارشال ✓	(ج) ديفيد ريكاردو	(د) آدم سميث
فام بتوزيع الدخل القومي وظيفياً	(أ) كارل منجر	(ب) ألفريد مارشال ✓	(ج) ديفيد ريكاردو	(د) آدم سميث
المدرسة النقدية انفتحت مع الأفكار الكبيرة	(أ) صح	(ب) خطأ ✓		
ليس من المبادئ الأساسية لنظرية كينز	(أ) التأكيد على الإقتصاد الكلي ومعتبرات الإقتصاد الكلي	(ب) التأكيد على الإقتصاد الجزئي ✓	(ج) عدم إستقرار الإقتصاد	(د) الإهتمام بالطلب الفعال
تعد المدرسة النقدية إمداداً للمدرسة الكبيرة	(أ) صح	(ب) خطأ ✓		
كتاب النظرية العامة في التشغيل ، والفائدة ، والنقود ، مؤلفه هو	(أ) كينز ✓	(ب) آدم سميث	(ج) مارشال	(د) كارل ماركس
فانون تناقض المنفعة الحدية يعود إلى	(أ) كارل منجر ✓	(ب) ألفريد مارشال	(ج) ديفيد ريكاردو	(د) آدم سميث
نظرية التوقعات الرشيدة أحد الإسهامات الإقتصادية لميلتون فريدمان	(أ) صح	(ب) خطأ ✓		
لعلاج الكساد إقترح كينز	(أ) زيادة الحمارك على الواردات	(ب) زيادة سعر الفائدة	(ج) زيادة الإنفاق الحكومي ✓	(د) زيادة الضرائب
الطلب على النقود طيقاً لميلتون فريدمان	(أ) يتزايد في الأجل الطويل ✓	(ب) ثابت في الأجل الطويل	(ج) غير ذلك	(د) يتناقص في الأجل الطويل
أول من أدخل فكرة المنحنيات في التحليل الإقتصادي هو	(أ) ألفريد مارشال ✓	(ب) كينز	(ج) مالتس	(د) كارل منجر
من المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها النظرية الكبيرة إستقرار الإقتصاد	(أ) صح	(ب) خطأ ✓		
عرض كينز أفكاره وعلاجه لأزمة الكساد الكبير في كتابه المسمى بالنظرية العامة في التشغيل ، والفائدة ، والنقود	(أ) صح ✓	(ب) خطأ		



يحدد الإستهلاك العائلي عند فريدمان من خلال الدخل	(أ) القادم	(ب) الحالي	(ج) الجاري	(د) الدائم ✓
مؤلف كتاب مبادئ الإقتصاد هو	(أ) ديفيد ريكاردو	(ب) كارل منجر	(ج) ألفريد مارشال ✓	(د) آدم سميث
المدرسة النقدية ترى أن زيادة النقود تؤدي إلى	(أ) زيادة الإستهلاك	(ب) إنخفاض الأسعار	(ج) زيادة الأسعار ✓	(د) زيادة الإنتاج
مفهوم الطلب الفعال من المبادئ التي اركز عليها في شرح نظريته	(أ) المقريري	(ب) كينز ✓	(ج) ميلتون فريدمان	(د) ألفريد مارشال
تحديد قيمة السلعة وفقاً للنفعة والمنفعة (العرض والطلب معاً) أحد الإسهامات الفكرية للإقتصادي	(أ) كينز	(ب) ألفريد مارشال ✓	(ج) كارل منجر	(د) آدم سميث
النظرية العامة في التسعير ، والعائدة ، والنقود ، من مؤلفات	(أ) كينز ✓	(ب) فريدمان	(ج) مارشال	(د) آدم سميث
الطلب الفعال عند كينز يتكون من الطلب	(أ) الطلب على السلع الزراعية والسلع الصناعية	(ب) الطلب على كل من السلع الإستهلاكية والإستثمارية ✓	(ج) الطلب على السلع الصناعية والخدمات	(د) الطلب على الخدمات والسلع الزراعية
فكرة المضاعف أحد إسهامات في مجال علم الإقتصاد	(أ) كينز ✓	(ب) ألفريد مارشال	(ج) المقريري	(د) ابن خلدون
تعد مدرسة شيكاغو إمتداداً للمدرسة	(أ) التقليدية ✓	(ب) النقدية	(ج) الكينزية	(د) التجارية
فرصة بقاء الأشياء الأخرى على حالها أحد الإسهامات الإقتصادية لـ	(أ) ألفريد مارشال ✓	(ب) كارل ماركس	(ج) ديفيد ريكاردو	(د) كينز
كتاب نظرية الإستهلاك مؤلفه هو ميلتون فريدمان	(أ) صح ✓	(ب) خطأ		
تعد مبادئ المدرسة النقدية تلاءم مع المدرسة	(أ) الكلاسيكية ✓	(ب) الإشتراكية	(ج) الطبيعية	(د) الكينزية
الميل الحدي للإستهلاك عند فريدمان من الميل الحدي للإستهلاك عند كينز	(أ) أكبر من	(ب) أصغر من ✓	(ج) مساوي	
فائض المستهلك أحد الإسهامات الإقتصادية لـ	(أ) ديفيد ريكاردو	(ب) كارل ماركس	(ج) ألفريد مارشال ✓	(د) كينز
يرى كينز أن الأجر والأسعار	(أ) متناقضة	(ب) متزايدة	(ج) غير مرنة ✓	(د) مرنة
من المبادئ الأساسية لنظرية كينز	(أ) الإيمان بوجود قوانين طبيعية	(ب) الأخذ بمبدأ التخطيط المركزي	(ج) دراسة الوقائع التاريخية	(د) عدم مرونة الأجر والأسعار ✓
من أسباب ظهور المدرسة النقدية هو عجز النظرية الكينزية عن علاج	(أ) الإستهتمار	(ب) التضخم الركودي ✓	(ج) البطالة	(د) التضخم



تضمنت قوانين حمورابي ما يشير الى وجود نشاط اقتصادي	
(أ) إغفال دور الصناع و طبقة الحرفيين الأحرار	(ب) الاهتمام بالصناعة
(ج) إهمال دور طبقة الرقيق	(د) إظهار مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود ✓
تميز الحضارة المصرية القديمة بانها مجتمعات	
(أ) زراعية ✓	(ب) لا مركزية
(ج) اشتراكية	(د) صناعية
تخريم العائذة خلال فترة العصور الوسطى بأوروبا قام على أساس	
(أ) إقتصادي	(ب) ديني ✓
(ج) إجتماعي	(د) رياضي
مجتمع العصور الوسطى في أوروبا قام على أساس المساواة بين طبقات المجتمع	
(أ) صح	(ب) خطأ ✓
حرم سانوماس الكويبي العائذة على اعتبار أنها تدفع لقاء الزمن	
(أ) صح ✓	(ب) خطأ
ليس من الأساليب التي بنى عليها ابن خلدون تحليله للقضايا الاقتصادية	
(أ) استخدام المبتدع في استنتاج بعض القواعد العامة	(ب) بيان أثر البيئة الإجتماعية على النشاط الاقتصادي
(ج) استخدام الطرق الإحصائية في التحليل ✓	(د) بيان أثر البيئة الجغرافية على النشاط الاقتصادي
بعد أول من أشار إلى دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي	
(أ) ابن خلدون ✓	(ب) آدم سميث
(ج) أفلاطون	(د) بودل
بعد أول من أشار إلى أثر زيادة عرض النقود على المستوى العام للأسعار	
(أ) ابن خلدون	(ب) كينز
(ج) المقرئزي ✓	(د) آدم سميث
انفق كل من في تحليلهما للربح	
(أ) المقرئزي - ديفيد ريكاردو	(ب) ابن خلدون - آدم سميث
(ج) ابن خلدون - ديفيد ريكاردو ✓	(د) المقرئزي - آدم سميث
من أسباب التضخم الشطط في سلك النقود ، هذه المقولة ترجع إلى	
(أ) الشافعي	(ب) ابن تيمية
(ج) المقرئزي ✓	(د) ابن خلدون
السياسة طبقت في إسبانيا في عصر التجارين	
(أ) المالية	(ب) المعدنية ✓
(ج) النقدية	(د) التجارية
الإكتشافات الجغرافية مثل القارة الأمريكية كان لها دور هام في إظهار أفكار	
(أ) المدرسة الكلاسيكية	(ب) التجارين ✓
(ج) المدرسة الكينزية	(د) المدرسة الإشتراكية
السياسة المعدنية والتي طبقت في عصر التجارين قامت بتطبيقها فرنسا	
(أ) صح	(ب) خطأ ✓
بعد بودل من معكري	
(أ) المدرسة الكلاسيكية	(ب) الحضارة اليونانية
(ج) مدرسة التجارين ✓	(د) مدرسة الطبيعيين
الفترة الخاصة بمدرسة التجارين يمكن أن يطلق عليها الرأسمالية	
(أ) الدولية	(ب) الصناعية
(ج) الزراعية	(د) التجارية ✓
يتحقق تملك الثروة لدى التجارين بشكل مباشر عن طريق	
(أ) إمتلاك وتوسيع رقعة الممالك في العالم الجديد ✓	(ب) شراء الذهب من الأسواق العالمية
(ج) تحقيق فائض في الميزان التجاري	(د) صهر المشغولات الذهبية
من خصائص الأفكار الاقتصادية لدى التجارين أنها	
(أ) ترجع القوانين إلى الطبيعة	(ب) تشجع على التعاون فيما بين الدول
(ج) تحقق المصلحة الفردية	(د) مدرسة نقدية ✓
أفكار الفيروفراط سبقت أفكار التجارين في الظهور	
(أ) صح	(ب) خطأ ✓
مفهوم البد الخفية أحد إسهامات	
(أ) ديفيد ريكاردو	(ب) آدم سميث ✓
(ج) ابن خلدون	(د) أفلاطون



وفقاً لريكاردو فإن الدولة سوف تخصص وتنتج السلعة التي تتمتع بإنتاجها بـ			
(أ) ميزة تبادلها	(ب) ميزة مطلقة	(ج) تقدم تكنولوجي	(د) ميزة نسبية ✓
الأخذ بمبدأ التخطيط المركزي ، أحد الأسس التي قامت عليها			
(أ) الإشتراكية ✓	(ب) الكلاسيكية	(ج) الرأسمالية	(د) النيوكلاسيكية
مؤلف كتاب مبادئ الإقتصاد هو			
(أ) ألفريد مارشال ✓	(ب) ديفيد ريكاردو	(ج) كارل منجر	(د) آدم سميث
أول من أدخل فكرة المنحنيات في التحليل الإقتصادي هو			
(أ) ألفريد مارشال ✓	(ب) كارل منجر	(ج) مالنس	(د) كينز
قام بتوزيع الدخل القومي وظيفياً			
(أ) ديفيد ريكاردو	(ب) آدم سميث	(ج) كارل منجر	(د) ألفريد مارشال ✓
فائض المستهلك أحد الإسهامات الإقتصادية لـ			
(أ) كارل ماركس	(ب) ألفريد مارشال ✓	(ج) كينز	(د) ديفيد ريكاردو
قانون تناقص المنفعة الحدية يعود إلى			
(أ) كارل منجر ✓	(ب) ديفيد ريكاردو	(ج) ألفريد مارشال	(د) آدم سميث
فرضية بقاء الأشياء الأخرى على حالها أحد الإسهامات الإقتصادية لـ			
(أ) كارل ماركس	(ب) ألفريد مارشال ✓	(ج) كينز	(د) ديفيد ريكاردو
تحديد قيمة السلعة وفقاً للمنفعة والمنفعة (العرض والطلب معاً) أحد الإسهامات الفكرية للإقتصادي			
(أ) كينز	(ب) ألفريد مارشال ✓	(ج) كارل منجر	(د) آدم سميث
فكرة المرونة من الإسهامات الفكرية لـ			
(أ) ديفيد ريكاردو	(ب) ألفريد مارشال ✓	(ج) كارل منجر	(د) آدم سميث
مفهوم الطلب الفعال ، من المبادئ التي ارتكز عليها في شرح نظريته			
(أ) كينز ✓	(ب) ألفريد مارشال	(ج) ميلتون فريدمان	(د) المقريزي
عرض كينز أفكاره وعلاجه لأزمة الكساد الكبير في كتابه المسمى بالنظرية العامة في التشغيل والعمالة والنمو			
(أ) صح ✓	(ب) خطأ		
ليس من المبادئ الأساسية لنظرية كينز			
(أ) التأكيد على الإقتصاد الكلي ومتغيرات الإقتصاد الكلي	(ب) التأكيد على الإقتصاد الجزئي ✓		
(ج) عدم إستقرار الإقتصاد	(د) الإهتمام بالطلب الفعال		
فكرة المضاعف أحد إسهامات في مجال علم الإقتصاد			
(أ) كينز ✓	(ب) ألفريد مارشال	(ج) المقريزي	(د) ابن خلدون
من المبادئ الأساسية لنظرية كينز			
(أ) الإيمان بوجود قوانين طبيعية	(ب) الأخذ بمبدأ التخطيط المركزي		
(ج) دراسة الوقائع التاريخية	(د) عدم مرونة الأجر والأسعار ✓		
الطلب الفعال عند كينز يتكون من الطلب على			
(أ) السلع الزراعية والسلع الصناعية	(ب) السلع الاستهلاكية والسلع الإستثمارية ✓		
(ج) السلع الصناعية والخدمات	(د) الخدمات والسلع الزراعية		
يحدد الإستهلاك العائلي عند فريدمان من خلال الدخل			
(أ) الجاري	(ب) الدائم ✓	(ج) الحالي	(د) القادم
نظرية التوقعات الرشيدة ، أحد الإسهامات الإقتصادية لميلتون فريدمان			
(أ) صح ✓	(ب) خطأ		
كتاب نظرية الإستهلاك مؤلفه هو ميلتون فريدمان			
(أ) صح ✓	(ب) خطأ		



ندرس مادة تاريخ الفكر الإقتصادي	
(أ) كل الأفكار السابقة	(ب) جزء بسيط من التاريخ
(ج) النظريات الإقتصادية فقط	(د) أهم الأفكار والخواطر الإقتصادية ✓
من أهم ما تميزت به الحضارات الشرقية القديمة أنها	
(أ) مجتمعات إستراكية	(ب) مجتمعات لا مركزية
(ج) مجتمعات زراعية ✓	(د) مجتمعات صناعية
يهم بالبحث والتحليل الإقتصادي	
(أ) التاريخ الإقتصادي	(ب) تاريخ الفكر الإقتصادي
(ج) تاريخ علم الإقتصاد ✓	(د) جميع ما ذكر
تضمنت قوانين حمورابي ما يشير الى وجود نشاط اقتصادي	
(أ) إغفال دور الصناع و طبقة الحرفيين الأحرار	(ب) الاهتمام بالصناعة
(ج) إهمال دور طبقة الرقيق	(د) إظهار مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود ✓
من أبرز مفكري الحضارة اليونانية الذين كان لهم إسهام في تاريخ الفكر الإقتصادي	
(أ) مارشال	(ب) آدم سميث
(ج) ابن خلدون	(د) أفلاطون ✓
أول من أشار لوظيفة النقود بأنها أداة لحفظ المدخرات	
(أ) أرسطو ✓	(ب) ابن خلدون
(ج) آدم سميث	(د) أفلاطون
توصف العصور الوسطى في أوروبا بأنها عصور الظلام بسبب	
(أ) الركود الفكري والإقتصادي ✓	(ب) الإبتعاش الفكري والإقتصادي
(ج) إبتعاش التجارة	(د) إبتعاش الصناعة
إهتم الإسلام بالشأن الإقتصادي إهتماماً بالغاً	
(أ) صح ✓	(ب) خطأ
من القواعد الأساسية التي انطلق منها المفكرون المسلمون : أن الإسلام حث على العمل	
(أ) صح ✓	(ب) خطأ
القضايا الإقتصادية لدى المسلمين تأتي ضمن إطار	
(أ) العقيدة	(ب) الفقه ✓
(ج) التوحيد	(د) اللغة العربية
من أبرز إسهامات ابن تيمية في تاريخ الفكر الإقتصادي	
(أ) زيادة سك العملة	(ب) التصور الشامل لميزانية الدولة (مالية الدولة) ✓
(ج) إقامة الحدود	(د) الفساد المالي
من أبرز إسهامات التجار في تاريخ الفكر الإقتصادي	
(أ) سك النقود (زيادة عرض النقود)	(ب) البحث في زيادة الثروة وكيفية توزيعها ✓
(ج) عرض الإنتاج	(د) جميع ما ذكر
تمثل الثروة عند التجار في	
(أ) المعادن النفيسة ✓	(ب) الزراعة
(ج) زيادة الإنتاج	(د) جميع ما ذكر
من العوامل التي أدت إلى ظهور أفكار التجار في	
(أ) انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا ✓	(ب) زيادة أهمية المقايضة
(ج) نمو السكان في المدن وزيادة الإنتاج	(د) لا شيء مما ذكر
من أبرز إيجابيات التجار في	
(أ) زيادة الكمية المطلوبة من السلع	(ب) كان لهم دور إنشاء الشركات ✓
(ج) منحى الطلب	(د) جميع ما ذكر
من وجهة نظر مجموعة الطبيعيين النشاط الإقتصادي المنتج هو النشاط	
(أ) التجاري	(ب) الزراعي ✓
(ج) الصناعي	(د) جميع ما ذكر
من أبرز إسهامات كيناي	
(أ) الجدول الإقتصادي ✓	(ب) المرونة
(ج) دالة المنفعة	(د) دالة الإستهلاك
من وجهة نظر مجموعة الطبيعيين النشاط الإقتصادي المنتج هو النشاط	
(أ) التجاري	(ب) الزراعي ✓
(ج) الصناعي	(د) جميع ما ذكر



قسم رأس المال إلى ثلاثة أجزاء	(أ) أفلاطون	(ب) الكلاسيك	(ج) إين خلدون	(د) فرنسوا كيناي ✓
التورتان العلمية والصناعية لهما دور كبير في دعم الأفكار الاقتصادية لدى	(أ) التجارين	(ب) الطبيعيين	(ج) العيزوقراط	(د) الكلاسيك ✓
فكرة اليد الخفية تعني أن	(أ) الأشخاص يحققون المصلحة العامة عن طريق تحقيق مصالحهم الخاصة ✓	(ب) المنجولون لا يحققون الأرباح	(ج) المستهلكون لا يحققون الإشباع	(د) النوازون لا يتحقق
مؤسس المدرسة التقليدية هو	(أ) آدم سميث ✓	(ب) كينز	(ج) تورجوت	(د) كيناي
تعتبر المدرسة التقليدية أول مدرسة مؤسسية وذلك لكونها	(أ) مفكرها هم علماء اقتصاد ✓	(ب) مفكرها هم علماء طب	(ج) ضمانها لحرية الأفراد في اختيار مهنتهم	(د) الإجابة غير موجودة
من مفكري المدرسة التقليدية	(أ) تورجوت	(ب) كينز	(ج) إين خلدون	(د) الإجابة غير موجودة ✓
كتاب ثروة الأمم هو كتاب إقتصادي من تأليف آدم سميث	(أ) صح ✓	(ب) خطأ		
وفقاً لنظرية المزايا النسبية لديفيد ريكاردو فإن	(أ) الدولة تخصص في إنتاج السلعة التي تنتجها بتكلفة أقل ✓	(ب) الدولة تخصص في إنتاج السلعة التي تنتجها بتكلفة أعلى	(ج) الدولة تنتج السلع الزراعيه	(د) الإجابة غير موجودة
تختلف الإشتراكية عن الرأسمالية في	(أ) الأخذ بمبدأ التخطيط المركزي ✓	(ب) فكرة المزايا النسبية في التجارة الخارجية	(ج) المعادن النفيسة	(د) تقسيم التجارة
الشيوعية هي نظام إجتماعي يحكم العلاقات الإجتماعية والتصرفات الإجتماعية	(أ) صح ✓	(ب) خطأ		
يرى مارشال أن المستهلك يسعى لتعظيم	(أ) المصلحة العامة	(ب) المنفعة ✓	(ج) الأرباح	(د) النوازون
خلال فترة كينز شهد الإقتصاد الأمريكي	(أ) زيادة الأرباح	(ب) انخفاض الدخل القومي وزيادة البطالة ✓	(ج) التقية	(د) لا شيء مما ذكر
من أدوات السياسة المالية التي إقترحها كينز للحد من الكساد	(أ) خفض الإنتاج	(ب) زيادة الإنفاق الحكومي ✓	(ج) زيادة الأرباح	(د) زيادة سعر الفائدة
في الستينات من القرن الماضي ، واجهت الأفكار الكينزية مشكلة	(أ) الركود التضخمي ✓	(ب) الإنتاج المتزايد	(ج) التقدم	(د) لا شيء مما ذكر
مؤسس المدرسة النقدية هو	(أ) كينز	(ب) ميلتون فريدمان ✓	(ج) آدم سميث	(د) إين خلدون





قائمة المراجع:

1. مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط 1 ، 2008 ، ص 47 .
2. محمد باقر الصدر ، ط 2 ، 1987 ، ص 190 .
3. وديع طوروس ، الاقتصاد السياسي ، ط 1 ، 2010 ، ص 91 .
4. صادق هادي، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر، بدون سنة.
5. عائشة أحمد مراد وآخرون، تاريخ العالم الحديث، وزارة التعليم العالي وإدارة المناهج والكتب المدرسية، الدوحة، قطر، بدون سنة.
6. سعاد حوحو، تاريخ الوقائع الاقتصادية، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أكلى LMD ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
7. فؤاد جرجي بربارة، " الأسطورة اليونانية"، منشورات البيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2014.
8. كارل ماركس، رأس المال، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1947.
9. محمد سهيل طقوش، تاريخ العرب قبل الإسلام، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009 .
10. -موريس كورزية، تاريخ الحضارات العام، ترجمة يوسف أسعد داغر، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، الجزء الأول، 2003.
11. يونس س محمود، اقتصاديات دولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999.
12. محمد خليل برعي ، مبادئ الاقتصاد ، دار زهراء الشرق ، القاهرة ، 1996 .
13. أبو بكر متولي، "مبادئ النظرية الاقتصادية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987.
14. حركاتي فاتح، دروس في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، مطبوعة مقدمة الى السنة اولى جذع مشترك، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019/2018.
15. حمدي احمد العناني، "اساسيات علم الاقتصاد"، المكتبة المصرية اللبنانية، بيروت 1999.
16. سيف سعيد السويدي، "مدخل لأسس الاقتصاد"، مطابع جامعة قطر، الدوحة 2000.
17. ناظم محمد الشمري ومحمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان 2008.
18. أبو الخير، أيمن. أثر العولمة على السياسات الاقتصادية في فلسطين، دنيا الوطن الإلكترونية، 2014/12/14.
19. محمد علي الليثي و د.عبد الرحمن يسري احمد، مقدمة في علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1986.



20. محمد محمود يونس احمد و عبد الله محمد شامية، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر والتوزيع، عمان 1989.
21. محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1996.
22. محمد يونس احمد واحمد رمضان نعمة الله، "مبادئ الاقتصاد"، مطبعة دار الجامعة، القاهرة، 1992
23. مصطفى كامل السعيد واحمد رشاد موسى، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة 1985.
24. موفق علي خليل وعدنان حسين يونس، مبادئ الاقتصاد، مطبعة جامعة الموصل، بغداد، 1991.
25. ناجي ميخائيل، اساسيات علم الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1989.
26. ناظم محمد الشمري ومحمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2008.
27. يونس احمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1984
28. يونس احمد البطريق، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية 1985.



29. Articles of Agreement of the International Monetary Fund, Article VIII – General Obligations of Members.
30. “<http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.htm#3>”. IMF. Retrieved 2007-09-24. External link in |title= (help).
31. “IMF Members’ Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors”. Imf.org. 3 March 2011. Retrieved 7 November 2012.
32. Buridant Jérme et autres, " Histories des Faits économique Bréal", Paris, 2007.
33. Diacorne Yves et Didier Blondeal, "Le Nouveau Désordre Economique, Le Capitalisme ellipses", Paris, France, 1995..
34. Mathilde Lomoine et Autres, « Les Grandes Questions D’économie et Finance Internationales », 2éme édition de Boeck ,Belgique, 2012.

